

منشورات المدونة - مايو ٢٠١٧

ملونة  
محمود حموده

# الملخصات الهيكلية للمعايير المصرية

للمراجعة والضمح المحدود وخدمات التأكد الأخرى

إعداد

محمود حموده

محاسب ومراجع

## علي سبيل التقديم ... ننتبه فيه لما يلي :

### ماهية المحتوى ... وكيفية تناوله :

في الصفحات تاليه ... يمكنك مطالعة {الملخصات الهيكلية للمعايير المصرية} الخاصة بالمراجعة والفحص المحدود وخدمات التأكد الأخرى ، الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١٦٦ لسنة ٢٠٠٨ ، والسارية أحكامها بالتطبيق علي الشركات المساهمة الخاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أو لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاتهما اعتبارا من خدمات التأكد المنفذة بعد ٢٠٠٩/١/١ وفقا لنص قرار الإصدار .، ووفقا له أيضا حلت حزمة المعايير هذه محل المعايير السابق إصدارها بقرار وزير الاقتصاد والتجارية الخارجية رقم ٦٥٢ لسنة ٢٠٠٠ .

وقد تمت - لصياغة هذا العمل - اتباع طريقة التلخيص الهيكلية ، والتي طالما لازمناها في أطروحات المدونة بحيث تم تناول كل معيار بصورة هيكلية لأقسامه الرئيسية لينسدل بكل قسم {الزامات المعيار وإرشاداته}، وهو ما يمكن أن يوفر للقارئ الخبير القدرة السريعة علي إستذكار المعيار ، فضلا علي كفاءة طريقة العرض الهيكلية للنصوص الإلزامية {كالقوانين والمعايير والتعليمات المفصلة} في تحسين درجة الفهم تأسيساً علي تأمل الصورة الكاملة للمعيار في مساحة بسيطة إذ راعينا ألا يزيد الملخص لكل معيار عن صفحة وحيدة (معدا بعض الحالات الخاصة) .

لتبقي بذلك الطريقة المثلي في تفهم المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود وخدمات التأكد الأخرى والتبصر بإرشاداتها ، هي {مرحلة التناول} بحيث تتناول بشكل إجمالي موضوعات المعايير الرئيسية ثم تنسدل للموضوعات الفرعية بكل مجموعة رئيسية ثم تنسدل لقراءة المعيار بشكل إجمالي وفقا لأقسامه وتقدم قريحتك متسائلا قبل أن تقرا نصوص المعيار ماذا ولماذا قسم المعيار هكذا ، ثم وبعد أن تشتهي نفسك المعرفة أقرأ الفقرات ذات الخط السميكة فهي الإلزام علي المهني وتساؤل كيف يتم تطبيق هذا الإلزام لتجيبك الفقرات التالية بشرح وربما السابقة بحالة ومثال عملي ..... وليس لكل سطر وإنما لكل فكرة أرشدتك لما غاب عنك أو بصرتك بما لم تتوقعه حاول أن تتصور عمليا كيف يمكنني إجراء ذلك وهل يفيد بما يطمئن أم يقصر فأحتاج أن أدعم بقراءة أعمق ؟

وكمثل البشر جميعهم ذوي عقول منهم الراشد وفيهم المجنون ، تجد المراجعين . ، فرجائي أن تضع نصب عينك حقيقة غاية في بساطتها :- " المراجعة = المنطقية " لتمتع بقراءة المعايير يجب أن تتذوق بعقلك منطقيتها حتي وإن لم تراولها {تخيل^-} فإن إتبع ذلك ستجد بإمكانك استكمال الإرشاد من قبل قراءته ببساطة لأن المنطق يسير علي هذا النحو...

### القول المعهود في الفضل المنسوب :-

كعهدنا دوما بنسب الفضل لذويه .... يشرفنا أن نذكر بكل الخير جاهرين بأصدق الدعوات السادة الأفاضل {رانيا حسن ، ندي جمال الدين ، معاذ محرز} أعضاء **AUDIT ALLSH** ومعدني ملخص معايير المراجعة المصرية ، مبدعي المحاولة الأولى لترويض هذا الشق الدسم من علوم مهنتنا - ذلك فضلا علي إسهاماتهم المتعددة الأخرى - .

أيضا . وإذا تصورنا المهنة بثقافتها ومتغيراتها وأذكارها اليومية عمل فني لن يسعنا ترشيح أفضل من **يوميات محاسب** لنيل أوسكار أحسن إنتاج ، وإخراج ، ومواكبة تصويرية لتصبح أقصى إجهاداتي لمحاولة إبداع عرض جيد للمعلومة محاكاة تقب في بداية ملاحقة **يوميات محاسب** ولا تتركها ، فلا يسعنا سوي أن ندعو للجميع بالتوفيق ، وصدق النية في التكامل بمهاراتنا لعمارة الأرض بأمر الله

ومع اقتراب مناسبة العام الخامس لإطلاق قناة المدونة علي اليوتيوب في ٢٤ مايو أسعد دوما بإعادة نشر رسالتها في السطور التالية { "إذا استطاع الشخص أن يكتب أحسن مما كتب ، أو يعظ بطريقة أفضل ، أو حتي أن يصنع مصيدة فئران أحسن من التي عند جاره .، وبعد ذلك يبني بيته في البراري النائية ، سيتوافد إليه الناس لتلقي المعرفة . " رالف والدوايميرسون - ولأنني لم أذهب للبراري لتلقي العلم بفضل أولئك الذين نشره إيماناً منهم بفضل الله عليهم .، لذلك أقدم لكم مدونتي :- ابتغاء مرضاة ربي ثم تحية لناشري العلم .واعتقادا مني في أن للعلم زكاة وقضائها في نشره . لذا فلا تنسوننا من صلاح دعاءكم ....."}

وعلي الله دوما قصد السبيل

محمود حموده

الجيزة في :

محاسب ومراجع مقيم

٠٧ مايو ٢٠١٧

عضو جمعية الضرائب المصرية

عضو الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب

## دليل المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى

المجموعة	مسلسل	رقم المعيار	اسم المعيار	
**	( ١ )	**	الإطار العام لعمليات خدمات خدمة التأكد	
المبادئ العامة والمسئوليات	( ٢ )	٢٠٠	الهدف من عملية مراجعة قوائم مالية والمبادئ العامة التي تحكمها	
	( ٣ )	٢١٠	شروط التكليف بعملية مراجعات المراجعة	
	( ٤ )	٢٢٠	مراقبة الجودة علي مراجعة معلومات مالية تاريخية	
	( ٥ )	٢٣٠	توثيق أعمال المراجعة	
	( ٦ )	٢٤٠	مسئولية المراقب بشأن الغش والتدليس عند مراجعة قوائم مالية	
	( ٧ )	٢٥٠	مراجعة القوائم واللائحة عند مراجعة قوائم مالية	
	( ٨ )	٢٦٠	الاتصال مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بموضوعات المراجعة	
	التخطيط وتقييم الإجراءات الخارجية	( ٩ )	٣٠٠	تخطيط عملية مراجعة قوائم مالية
( ١٠ )		٣١٥	تفهم المنشأة وبينتها وتقييم مخاطر التحريف الهامة	
( ١١ )		٣٢٠	الأهمية النسبية في المراجعة	
( ١٢ )		٣٣٠	إجراءات المراقب لمواجهة المخاطر التي يتم تقييمها	
	( ١٣ )	٤٠٢	اعتبارات المراجعة التي تتعلق بمنشآت تستخدم منشآت خدمية	
معايير أدلة المراجعة والعمل الميداني	( ١٤ )	٥٠٠	أدلة المراجعة	
	( ١٥ )	٥٠١	أدلة المراجعة - اعتبارات إضافية لبنود معينة	
	( ١٦ )	٥٠٥	المصادقات الخارجية	
	( ١٧ )	٥١٠	التكليف بالمراجعة لأول مرة أو صدمة أول المدة	
	( ١٨ )	٥٢٠	الإجراءات التحليلية	
	( ١٩ )	٥٣٠	المراجعة بالعين ووسائل الاختيار الأخرى	
	( ٢٠ )	٥٤٠	مراجعة الثقة بديرات المحاسب	
	( ٢١ )	٥٤٥	مراجعة قوائم القيمة العادلة والافصاح عنها	
	( ٢٢ )	٥٥٠	الأطراف ذوي العلاقة	
	( ٢٣ )	٥٦٠	الأحداث اللاحقة	
	( ٢٤ )	٥٧٠	الاسرار	
	( ٢٥ )	٥٨٠	إجراءات الإدارة	
	معايير عمل آخرين	( ٢٦ )	٦٠٠	استخدام عمل مراقب حسابات آخر
		( ٢٧ )	٦١٠	دراسة عمل المراجعة الداخلية
		( ٢٨ )	٦٢٠	استخدام عمل خبير
معايير إعداد التقارير	( ٢٩ )	٧٠٠	تقرير مراقب الحسابات علي مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الأغراض العامة	
	( ٣٠ )	٧٠١	التعليقات علي تقرير مراقب حسابات	
	( ٣١ )	٧١٠	أرقام المقارنة	
	( ٣٢ )	٧٢٠	المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية ذات الأغراض العامة	
	( ٣٣ )	٨٠٠	تقرير المراجع عن مهام المراجعة ذات الأغراض الخاصة	
	( ٣٤ )	١٠٠٥	الاعتبارات الخاصة في مراجعة المنشآت الصغيرة	
	( ٣٥ )	٢٤١٠	الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب الحسابات	
مهام التأكد والمهام الأخرى	( ٣٦ )	٣٠٠٠	مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات تاريخية	
	( ٣٧ )	٣٤٠٠	إختبار المعلومات المسجلة مسبقا	
	( ٣٨ )	٤٤٠٠	مهام تنفيذ إجراءات متفق عليها متعلقة بمعلومات مالية	
	( ٣٩ )	٤٤١٠	مهام إعداد قوائم مالية	

<b>المقدمة</b>		توفير إرشادات بشأن :- أهداف عمية المراجعة ، ومسئولية الإدارة عن :- إعداد وعرض القوائم ، واختيار إطار الإعداد
<b>هدف مراجعة قوائم مالية</b>	هدف المراجعة	تمكين المراقب من إبداء الرأي [ ما إذا كانت القوائم قد أعدت في جميع جوانبها الهامة طبقا لإطار إعداد التقارير المطبق ]
<b>المتطلبات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بعملية مراجعة قوائم مالية</b>	طبيعة المراجعة	تعتبر مهمة من مهام التأكد/ تطبيق معايير المراجعة إطار عمليات التأكد في سياق المراجعة وتحتوي علي المبادئ والإرشادات ذات الصلة
<b>على مراقب الحسابات</b>	واجب المراقب	الإلتزام بالمتطلبات السلوكية والأخلاقية المتعلقة بمهام المراجعة
<b>الميثاق العام لأداب وسلوكيات المهنة</b>	مصادر المتعة	نظم المؤسسة للوفاء بمسئولياتها ، والمعيار المصري لمراقبة الجودة
<b>يوضح في الجزئين أ ، ب المبادئ الأساسية للسلوك المهني</b>	الإلتزام	والتي تحتم إجراء مراقبة الجودة المطبقة ، والذي يتطلب وضع إجراءات لتأكيد الإلتزام بالمتطلبات السلوكية والأخلاقية
<b>على مراقب الحسابات</b>	واجب المراقب	القيام بعملية المراجعة طبقا لمعايير المراجعة المصرية
<b>تحتوي المعايير علي المبادئ الأساسية والإرشادات الموضحة لها والملاحق ، ويجب قراءة النص كاملا للفهم والتطبيق</b>	هيكل المعايير	يؤخذ في الحسبان الإصدارات المهنية المطبقة [تقدم إرشادات ومساعدة عملية في تطبيق المعايير] وفي حالة عدم الإلتزام عليه أن يكون مستعدا لتفسير كيف تم الإلتزام بالمبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية الواردة في المعيار الذي تناقشة الإصدارات المهنية
<b>يمكن للمراقب القيام بعملية المراجعة طبقا لكل من معايير المراجعة المصرية ومعايير المراجعة الخاصة ببلد معين</b>	إلزام إضافي	يمكن للمراقب القيام بعملية المراجعة طبقا لكل من معايير المراجعة المصرية ومعايير المراجعة الخاصة ببلد معين
<b>نطاق المراجعة:-</b>	تعريف	إجراءات المراجعة الواجب أداؤها طبقا للظروف لتحقيق هدف المراجعة وفقا للحكم الشخصي للمراقب واستنادا للمعايير
<b>لتحديد الإجراءات اللازمة لأداء عملية مراجعة وفقا للمعايير يجب الإلتزام بكل معيار من هذه المعايير المتعلقة بعملية المراجعة</b>	واجب المراقب	تحديد الإجراءات اللازمة لأداء عملية مراجعة وفقا للمعايير يجب الإلتزام بكل معيار من هذه المعايير المتعلقة بعملية المراجعة
<b>قد يطلب الإلتزام بمتطلبات مهنية وقانونية وتنظيمية / ويجب ألا تخالف هذه المعايير القوانين واللوائح / في حالة اختلاف القوانين واللوائح مع المعايير فإن العملية التي تمت وفقا للقوانين واللوائح لا تعتبر أنها أدت وفقا لمعايير المراجعة المصرية</b>	إلزام إضافي	قد يطلب الإلتزام بمتطلبات مهنية وقانونية وتنظيمية / ويجب ألا تخالف هذه المعايير القوانين واللوائح / في حالة اختلاف القوانين واللوائح مع المعايير فإن العملية التي تمت وفقا للقوانين واللوائح لا تعتبر أنها أدت وفقا لمعايير المراجعة المصرية
<b>في حالة بأداء مهمة طبقا للمعايير المصرية ومعايير أخرى يجب الإلتزام بكل المعايير المصرية وأي إجراءات إضافية وفقا للأخري</b>	حالة التعدد	في حالة بأداء مهمة طبقا للمعايير المصرية ومعايير أخرى يجب الإلتزام بكل المعايير المصرية وأي إجراءات إضافية وفقا للأخري
<b>يمنع علي المراقب ادعاء الإلتزام بمعايير المراجعة المصرية إلا في حالة الإمتثال الكامل لجميع هذه المعايير في إتمام مهمته</b>	قاعدة هامة	يمنع علي المراقب ادعاء الإلتزام بمعايير المراجعة المصرية إلا في حالة الإمتثال الكامل لجميع هذه المعايير في إتمام مهمته
<b>ينبغي علي المراقب تخطيط وأداء العملية متبعا أسلوب الشك المهني ، وعليه إدراك العوامل التي قد تؤدي الي تحريف القوائم</b>	واجب المراقب	ينبغي علي المراقب تخطيط وأداء العملية متبعا أسلوب الشك المهني ، وعليه إدراك العوامل التي قد تؤدي الي تحريف القوائم
<b>يقصد بالشك المهني : تقييم المراقب لمدي سلامة الأدلة والانتباه للمتعارض منها ويبحث مدي مصداقية المستندات وإقرارات الإدارة</b>	تعريف	يقصد بالشك المهني : تقييم المراقب لمدي سلامة الأدلة والانتباه للمتعارض منها ويبحث مدي مصداقية المستندات وإقرارات الإدارة
<b>درجة التأكد المناسبة:-</b>	تعريف	جميع كافة أدلة المراجعة الضرورية ليتحقق المراقب من أن القوائم ككل خالية من أي تحريفات هامة
<b>لا يمكن للمراقب الحصول علي تأكيد حاسم بسبب : (* استخدام العينة / *) المحددات المتأصلة في عملية المراجعة (* حقيقة كون الأدلة مقتعة أكثر من حاسمة / *) اعتماد المراقب علي الحكم الشخصي في : الحصول علي الأدلة ، تقييم النتائج / *) وجود محددات أخري تؤثر علي قناة المراقب بالأدلة للحصول علي تأكيدات محددة (مثلا معاملات الأطراف ذوي العلاقة) وتحدد المعايير إجراءات معينة</b>	عدم الحسم	لا يمكن للمراقب الحصول علي تأكيد حاسم بسبب : (* استخدام العينة / *) المحددات المتأصلة في عملية المراجعة (* حقيقة كون الأدلة مقتعة أكثر من حاسمة / *) اعتماد المراقب علي الحكم الشخصي في : الحصول علي الأدلة ، تقييم النتائج / *) وجود محددات أخري تؤثر علي قناة المراقب بالأدلة للحصول علي تأكيدات محددة (مثلا معاملات الأطراف ذوي العلاقة) وتحدد المعايير إجراءات معينة
<b>عدم الحسم يؤدي إلي :- عدم اعتبار عملية المراجعة / ضمان بخلو القوائم من التحريفات الهامة أو تأكيد بإستمرارية المنشأة</b>	الأثر	عدم الحسم يؤدي إلي :- عدم اعتبار عملية المراجعة / ضمان بخلو القوائم من التحريفات الهامة أو تأكيد بإستمرارية المنشأة
<b>تواجه المنشآت مخاطر في سبيل تحقيق أهدافها / تقع مسؤولية مواجهتها علي الإدارة / ويهتم المراقب بالمخاطر المؤثرة علي القوائم فقط</b>	طبيعة الحال	تواجه المنشآت مخاطر في سبيل تحقيق أهدافها / تقع مسؤولية مواجهتها علي الإدارة / ويهتم المراقب بالمخاطر المؤثرة علي القوائم فقط
<b>يعترف مفهوم درجة التأكد المناسب بإمكانية وجود خطر يتمثل في عدم ملاءمة رأي المراجعة / ويعرف خطر المراجعة بـ : قيام المراقب بإبداء رأي مراجعة غير ملائم عندما تحريف القوائم المالية تحريفا هاما ومؤثرا .</b>	خطر المراجعة	يعترف مفهوم درجة التأكد المناسب بإمكانية وجود خطر يتمثل في عدم ملاءمة رأي المراجعة / ويعرف خطر المراجعة بـ : قيام المراقب بإبداء رأي مراجعة غير ملائم عندما تحريف القوائم المالية تحريفا هاما ومؤثرا .
<b>للحصول علي تأكيد مناسب ينبغي :- تخفيض خطر المراجعة لمستوي مقبول ومناسب لهدف عملية المراجعة / عن طريق :- تخطيط وأداء العملية وتنفيذ إجراءات للحصول علي أدلة كافية وملئمة للتوصل إلي استنتاج معقول يبني عليه المراقب رأيه</b>	واجب المراقب	للحصول علي تأكيد مناسب ينبغي :- تخفيض خطر المراجعة لمستوي مقبول ومناسب لهدف عملية المراجعة / عن طريق :- تخطيط وأداء العملية وتنفيذ إجراءات للحصول علي أدلة كافية وملئمة للتوصل إلي استنتاج معقول يبني عليه المراقب رأيه
<b>خطر المراجعة :- قبل عملية المراجعة وهو خطر التحريف الهام والمؤثر للقوائم المالية</b>	تفرقة هام	خطر المراجعة :- قبل عملية المراجعة وهو خطر التحريف الهام والمؤثر للقوائم المالية
<b>يتركز اهتمام المراقب في التحريفات الهامة والمؤثرة مع الأخذ في الاعتبار مجموع التحريفات المكتشفة والتي لم يتم تصحيحها</b>	نطاق الإهتمام	يتركز اهتمام المراقب في التحريفات الهامة والمؤثرة مع الأخذ في الاعتبار مجموع التحريفات المكتشفة والتي لم يتم تصحيحها
<b>عادة ما يرتبط الخطر ببينة الرقابة (تجاوزات الإدارة للرقابة مثلا) ، ولا يشترط ارتباط خطر التحريف بالتأكدات (أرصدة ، معاملات ، إفصاح)</b>	طبيعة الخطر	عادة ما يرتبط الخطر ببينة الرقابة (تجاوزات الإدارة للرقابة مثلا) ، ولا يشترط ارتباط خطر التحريف بالتأكدات (أرصدة ، معاملات ، إفصاح)
<b>ياخذ المراقب في اعتباره ايضا خطر تحريفات (الأرصدة ، المعاملات ، الإفصاح) بما يساعد في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة</b>	اعتبار إضافي	ياخذ المراقب في اعتباره ايضا خطر تحريفات (الأرصدة ، المعاملات ، الإفصاح) بما يساعد في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة
<b>خطر تحريف (المعاملات ، الأرصدة) بسبب طبيعتها (معقدة ، تخضع للتقديرات ، وربما نتيجة عوامل خارجية التطور التكنولوجي تقادم المخزون وظهوره بأعلي من قيمته أو عوامل داخل المنشأة كنفص رأس المال العامل) مع افتراض عدم وجود رقابة داخلية</b>	الخطر المتأصل	خطر تحريف (المعاملات ، الأرصدة) بسبب طبيعتها (معقدة ، تخضع للتقديرات ، وربما نتيجة عوامل خارجية التطور التكنولوجي تقادم المخزون وظهوره بأعلي من قيمته أو عوامل داخل المنشأة كنفص رأس المال العامل) مع افتراض عدم وجود رقابة داخلية
<b>خطر تحريف (المعاملات ، الأرصدة) مع عدم إمكانية منعها أو إكتشافها وتصحيحها عن طريق نظام الرقابة الداخلية المطبق</b>	خطر الرقابة	خطر تحريف (المعاملات ، الأرصدة) مع عدم إمكانية منعها أو إكتشافها وتصحيحها عن طريق نظام الرقابة الداخلية المطبق
<b>يخصان المنشأة / لاتشير المعايير اليهما بصورة منفصلة ولكن يمكن للمراقب تقييمهم بشكل منفصل كميما (نسب) أو غير كميما</b>	يخصان المنشأة	يخصان المنشأة / لاتشير المعايير اليهما بصورة منفصلة ولكن يمكن للمراقب تقييمهم بشكل منفصل كميما (نسب) أو غير كميما
<b>عجز إجراءات التحقق التي يطبقها المراقب في إكتشاف التحريف الهام بحيث يعكس فعالية الإجراءات المطبقة ولا يمكن تخفيضه لصفر لعدم فحص كافة المعاملات والأرصدة والاحتمالية اختيار اجراء غير ملائم ويحسن بالتخطيط والإشراف والشك المهني واختيار الفريق</b>	خطر عدم الإكتشاف	عجز إجراءات التحقق التي يطبقها المراقب في إكتشاف التحريف الهام بحيث يعكس فعالية الإجراءات المطبقة ولا يمكن تخفيضه لصفر لعدم فحص كافة المعاملات والأرصدة والاحتمالية اختيار اجراء غير ملائم ويحسن بالتخطيط والإشراف والشك المهني واختيار الفريق
<b>يرتبط بطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة / علاقة عكسية مع خطر التحريف الهام والمؤثر</b>		يرتبط بطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة / علاقة عكسية مع خطر التحريف الهام والمؤثر

المسئولية	مراجعة القوائم لاتعفي الإدارة من مسؤوليتها عن الإعداد والعرض العادل للقوائم ، ومسئولي الحوكمة من إشرافهم علي ذلك
المسئولية عن القوائم المالية	عرض هيكلتي للقوائم المالية يتضمن ايضاحات ماخوذة من السجلات تهدف لإبلاغ الموارد والالتزامات في نقطة معينة يشير المصطلح الي مجموعة كاملة (وفقا لمعايير المحاسبة المصرية) ولكن يمكن أن يشير الي قائمة مستقلة الإدارة مسنولة عن تحديد إطار التقارير المالية وإعداد وعرض القوائم اتساقا معه ويشمل تفصيل ذلك قيام الإدارة بـ: تصميم وتنفيذ نظام رقابة داخلية   اختيار السياسات المحاسبية وتطبيقها   اتخاذ تقديرات محاسبية مناسبة للظروف
تحديد مدي قبول إطار إعداد التقارير المالية	علي مراقب الحسابات تحديد ما إذا كان إطار إعداد التقارير المالية الذي تبنته الغدارة في إعداد القوائم مقبولا أم لا ويتم ذلك بالنظر إلي طبيعة المنشأة والهدف من القوائم المالية
القوائم المالية المصممة للوفاء باحتياجات مستخدمي محددين من المعلومات المالية	عندما يكون هدف القوائم الوفاء باحتياجات مستخدمين محددين حيث تحدد تلك الاحتياجات إطار الإعداد وفي حالة استخدام هذه القوائم من قبل آخرين كونها الوحيدة المصدرة يستمر اعتبارها مصممة للوفاء باحتياجات المستخدمين المحددين ويهدف معيار [٨٠٠] تقرير المراجع عن مهام مراجعة ذات اغراض خاصة] لتناول القوائم المعدة وفقا لإطار غير مصمم لتقديم عرض عادل وصادق
القوائم المالية المصممة لتلبية الاحتياجات المشتركة لمستخدمين متعددين من المعلومات المالية	لايمكن الوفاء بجميع إحتياجات مستخدمي معينين من المعلومات / ولكن توجد إحتياجات مشتركة للمعلومات المالية لمدي واسع من المستخدمين / يشار لهذه القوائم المصممة لتلبية الاحتياجات المشتركة لمستخدمين متعددين متعددين من المعلومات المالية بـ: " القائمة وانساقها ذات الأغراض العام "
إبداء الرأي	إبداء الرأي علي مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الأغراض العامة المعدة وفقا لإطار مصمم لتحقيق العرض العادل وذلك عند إبداء رأي مراجعة معدل ويشمل ذلك توجيه الإنتباه أو الرأي المتحفظ أو الإمتناع عن إبداء الرأي أو الرأي العكسي
إبداء الرأي علي القوائم المالية	معيار "٧٠٠" معيار "٧٠١" معيار "٨٠٠"
	أ) مجموعة كاملة من القوائم طبقا لأسس محاسبية أخرى ب) أحد مكونات قوائم كاملة من قوائم ذات غرض عام ج) الإلتزام بالإتفاقيات التعاقدية د) القوائم المالية الملخصة بالإضافة إلي الإعتبارات الخاصة بالتقارير يناقش المعيار أمورًا مثل قبول المهمة والقيام بعملية المراجعة

# محمود حموده

## شروط التكييف بعملية المراجعة

<p>يهدف لتوفير إرشادات عن:- (أ) الاتفاق على شروط المهمة ، (ب) رد الفعل في حالة طلب العميل تغيير الشروط درجة أقل من التأكد <b>يجب</b> أن يتم الإتفاق بين المراقب والعميل بشكل <b>موثق</b> (خطاب ارتباط او بأي شكل تعاقدي) على شروط المهمة رغم تحديد هدف ونطاق عملية المراجعة في مصر بموجب القانون إلا أن المراقب يمكنه توضيح بعض المعلومات من خلال خطاب الإرتباط</p>	<p>هدف الميعار إلزام في مصر</p>	<p><b>المقدمة</b></p>
<p>الأفضل أن يقوم المراقب بإرسال خطاب الإرتباط <b>قبل البدء</b> في عملية المراجعة لتجنب أي فهم خاطئ للمهمة</p> <p>الهدف من مراجعة القوائم المالية شكل التقارير أو المراسلات لإبلاغ النتائج الترتيبات الخاصة بتخطيط عملية المراجعة</p> <p>مسئولية الإدارة عن القوائم المالية حقيقة وجود مخاطر لا يمكن تجنبها توقعات المراقب بالحصول على إقرارات الإدارة</p> <p>نطاق المراجعة مع الإشارة للتشريعات الملزمة الحق غير المقيد للمراقب في الإطلاع الأسس الخاصة بحساب الأتعاب وسدادها</p> <p>الحصول على مايفيد استلام العميل ومصادقته لخطاب الإرتباط تحديد الخطابات أو التقارير التي يتوقع أن يصدرها المراقب للعميل</p> <p>الترتيبات الواجب عملها مع المراقب السابق أي قيود على مسئولية المراقب ان وجدت الإشارة لأي اتفاقيات أخرى بين المراقب والعميل</p> <p>الترتيبات الخاصة بإشراك خبراء أو مراقبين آخرين في بعض الأجزاء الترتيبات الخاصة في حالة إشراك المراجعين الداخليين وموظفي العميل</p> <p>يتأثر قرار إرسال خطاب منفصل لكل منشأة تابعة أو فرع (عندما يكون مراقب الشركة الأم هو نفس المراقب) بعدة عوامل :-</p> <p>جهة تعيين مراقب الشركات التابعة/ الفروع نطاق العمل الخاص بالمراقبين الآخرين</p> <p>هل سيتم إصدار تقرير منفصل لهم نسبة مساهمة الشركة الأم في التوابع</p> <p>المتطلبات القانونية درجة إستقلالية إدارة الشركات التابعة</p>	<p>توقيت الخطاب التأسيسية الاحتياطية</p> <p>مراجعة الفروع والوحدات التابعة</p>	<p><b>خطاب الإرتباط بعملية المراجعة</b></p>
<p><b>ينبغي</b> أن تحدد شروط التكييف بعملية المراجعة إطار إعداد التقارير المالية المطبق <b>يعتمد</b> قبول هذا الإطار <b>على</b> طبيعة المنشأة وهدف القوائم (بعض الحالات مدي واسع من المستخدمين وأخري نطاق ضيق) <b>يصف</b> معيار المراجعة ٢٠٠ الأطر المقبولة للقوائم ذات الأغراض العامة <b>وإغاليا</b> ما تحدد المتطلبات التشريعية هذا الإطار <b>لا ينبغي</b> أن يقبل المراقب مهمة مراجعة <b>إلا</b> عندما يتوصل إلي أن إعداد التقارير المالية الذي تبنته الإدارة مقبول بدون وجود إطار مقبول لا يكون للإدارة <b>أساس ملائم</b> ، ولا للمراقب <b>مقاييس محددة</b> ، <b>ويشجع</b> مراقب الحسابات الإدارة على مناقشة أوجه القصور <b>ويقبل</b> المهمة فقط إن أمكنه توضيح القصور لتجنب تضليل المستخدمين <b>ولكن</b> ذلك سيؤثر على رأيه (راجع معيار ٧٠١) <b>عند</b> قبول مهمة <b>تستخدم</b> إطار إعداد تقارير وضعت منظمة <b>غير مصرح</b> لها <b>وفي حالة</b> مواجهة المراقب عيوباً في هذا الإطار لم تكن متوقعة عند القبول المبدي ، <b>يناقش المراقب</b> أوجه القصور مع الإدارة وطرق التعامل معها <b>فإنذا</b> أسفرت أوجه القصور عن قوائم مضللة <b>وإنفقت</b> الإدارة على أنها ستقوم بتطبيق إطار مقبول <b>يجوز المراقب</b> خطاب ارتباط جديد <b>وإنذا</b> لم يعدل التقرير</p>	<p>إلزام محدد القبول فترة القبول واجب المراقب غياب أو قصور الإطار حالة خاصة</p>	<p><b>الإتفاق على إطار إعداد التقارير المالية المطبق</b></p>
<p>في المراجعات المتكررة لابد أن <b>يتحرى المراقب</b> تطلبت الظروف <b>إعادة النظر</b> في شروط المهمة أو ظهرت حاجة <b>إعادة التأكيد</b> بالشروط الحالي <b>قد يقرر المراقب</b> عدم إرسال خطاب إرتباط جديد عن كل فترة مراجعة ، <b>ولكن</b> يتم الإرسال في حالة وجود أي من العوامل التالية :- وجود ما يشير الي عدم تفهم العميل لهدف ونطاق المراجعة أي شروط جديدة او خاصة بالمهمة تعديلات جوهرية في طبيعة أو حجم العميل حدوث تغييرات في الإدارة العليا أو الملكية تطلب المقتضيات القانونية ذلك استخدام إطار اعداد تقارير مختلف لاعداد القوائم</p>	<p>واجب المراقب قرار إعادة الإرسال ومحدداته</p>	<p><b>المراجعات المتكررة</b></p>
<p><b>على المراقب</b> الذي طلب منه قبل انتهاء المهمة تغيير شروط المهمة <b>بما يؤدي</b> لدرجة أقل من التأكد <b>دراسة</b> مدي معقولة وملاءمة ذلك قد يطلب العميل ذلك <b>لن</b> تغيير ظروف الحاجة لخدمة المراجعة، أو سوء الفهم لطبيعة عملية المراجعة ، أو وجود قيد على نطاق المراجعة التغيير في الظروف أو التفهم (طالما بنى على معلومات صحيحة ومكتملة ومرضية) يعد من الأسباب المنطقية لطلب التغيير <b>يجب على المراقب</b> دراسة أي تأثيرات قانونية أو تعاقدية يتضمنها تغيير شروط مهمة المراجعة قبل الموافقة عليه <b>حتى</b> لا يتم تضليل القارئ يجب عدم الإشارة في التقرير إلى:- (أ) المهمة الأصلية ، (ب) أي إجراءات تمت بها و لا تمتد للتكليف الجديد <b>في حالة</b> تغيير شروط المهمة <b>لا يبد</b> أن يتم <b>الإتفاق</b> بين مراقب الحسابات والعميل <b>على</b> الشروط الجديدة <b>يجب على المراقب</b> عدم الموافقة على تغيير شروط المهمة <b>إنذا</b> لم تكن هناك مبررات معقولة لهذا التغيير <b>يجب على المراقب</b> الاعتذار عن المهمة <b>إنذا</b> لم يسمح له باستكمال مهمة المراجعة بعد رفضه تغيير شروطها مع مراعاة الإلتزامات التعاقدية وما غيرها (كإبلاغ مجلس الإدارة أو المساهمين بالظروف التي اضرتته للاعتذار عن المهمة )</p>	<p>واجب المراقب حالات التغيير الأسباب المتبولة قبول التغيير إلزام حالة القبول الاستزام التغيير رفض التغيير الإعتذار</p>	<p><b>قبول التغيير في شروط المهمة</b></p>

<p>يهدف المعيار الي توفير ارشادات عن المسئوليات المحددة للعاملين بالمؤسسة المتعلقة بإجراءات مراقبة الجودة</p>	<p>هدف المعيار واجب الفريق</p>	<p>المقدمة</p>
<p><b>ينبغي</b> علي فريق العمل تنفيذ إجراءات لمراقبة الجودة يمكن تطبيقها علي كل عملية مراجعة</p>	<p>بموجب المعيار المصري للجودة <b>تلتزم</b> المؤسسة بوضع نظام لمراقبة الجودة <b>يهدف</b> الي مدها بدرجة تأكد مناسبة بأن المؤسسة والعاملين بها <b>يمتثلون</b> للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية وأن التقارير الصادرة <b>ملائمة</b> للظروف</p>	<p>واجب المؤسسة واجبات فرق العمل</p>
<p><b>أ)</b> تنفيذ إجراءات لمراقبة الجودة يمكن تطبيقها علي عملية المراجعة</p> <p><b>ب)</b> تزويد المؤسسة بالمعلومات ذات الصلة لتتمكن من مراقبة الاستقلالية</p> <p><b>ج)</b> الإعتداد علي نظم المؤسسة</p>	<p><b>أ)</b> الشريك المسئول ، <b>ب)</b> فحص ما قبل الإصدار ، <b>ج)</b> فاحص ما قبل الإصدار ، <b>د)</b> فريق العمل ، <b>هـ)</b> المؤسسة</p> <p><b>و)</b> الفحص ، <b>ز)</b> المنشأة المقيدة ، <b>ح)</b> المتابعة ، <b>ط)</b> فروع المؤسسة ، <b>ي)</b> الشريك ، <b>ك)</b> الأفراد ، <b>ل)</b> المعايير المهنية ، <b>م)</b> درجة التأكد المناسبة ، <b>ن)</b> العاملون ، <b>س)</b> شخص خارجي مؤهل تأهيلا مناسباً</p>	<p>تعريفات</p>
<p><b>علي الشريك المسئول</b> تحمل مسئولية الجودة الشاملة علي عملية المراجعة المكلفة بها</p> <p>يعتبر الشريك المسئول مثلاً يحتذى به وذلك من خلال أفعاله ورسائله التي تؤكد علي :-</p> <p><b>أ)</b> أهمية أداء العمل وفقاً للمعايير المهنية والتنظيمية <b>٢)</b> الالتزام بسياسات مراقبة الجودة <b>٣)</b> صدور التقرير الملائم للظروف</p> <p><b>ب)</b> حقيقة أن الجودة ضرورية لأداء عمليات المراجعة</p>	<p>واجب الشريك</p> <p>آلية الأداء</p>	<p>مسئوليات</p> <p>قيادة المؤسسة تجاه الجودة علي أعمال المراجعة</p>
<p><b>ينبغي علي الشريك</b> الأخذ في الإعتبار مدي الإلتزام أعضاء فريق العمل بالمتطلبات الأخلاقية والسلوكية</p> <p>تتضمن المتطلبات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بعمليات المراجعة جزئي الميثاق العام لأداب وسلوكيات مزاوي المهنة</p> <p>يجب علي الشريك الانتباه لأي حالة عدم التزام وإذا وجد ذلك عليه التشاور لتحديد الإجراء المناسب الذي يجب إتخاذه</p> <p>يقوم الشريك المسئول وغيره من أعضاء فريق العمل بتوثيق المسائل المحددة وكيفية حلها متي كان ذلك مناسباً</p>	<p>واجب الشريك</p> <p>مصدر المتطلبات</p> <p>واجب الشريك</p> <p>التوثيق</p>	<p>قبول المهام وإستمرار العلاقات مع العملاء وبعض مهام المراجعة المحددة</p>
<p><b>ينبغي علي الشريك</b> المسئول أن يتوصل لنتيجة عن مدي الإلتزام بمتطلبات الإستقلالية لعملية المراجعة عن طريق:-</p> <p><b>أ)</b> الحصول علي المعلومات <b>ب)</b> تقييم المعلومات للمخالفات <b>ج)</b> إتخاذ الإجراء المناسب <b>د)</b> توثيق النتائج التي تم تقييم تهديدات الإستقلالية المحددة لتحديد أثرها علي العملية للقضاء علي التهديد <b>هـ)</b> التوصل لها وأية مناقشات</p> <p>في حالة عدم القدرة علي القضاء علي أو تخفيض تهديد إستقلالية تم تحديده <b>علي الشريك</b> الحصول علي استشارة من داخل المؤسسة بشأن الإجراء المناسب ( وقف النشاط أو المصلحة الممثلة للتهديد أو الانسحاب من عملية المراجعة)</p>	<p>واجب الشريك</p> <p>فشل التعامل</p>	<p>قبول المهام وإستمرار العلاقات مع العملاء وبعض مهام المراجعة المحددة</p>
<p><b>ينبغي علي الشريك</b> أن يشعر بالرضا عن الإجراءات المتبعة بشأن قبول المهمة واستمرار العلاقات مع العملاء وبعض مهام المراجعة المحددة <b>وإن</b> النتائج التي تم التوصل اليها بها ملائمة وتم توثيقها</p> <p><b>يمكن</b> للشريك إتخاذ قرار القبول أو الاستمرار <b>بغض</b> النظر عن بدء المهمة من عدمه <b>وعليه</b> تحديد استمرار مناسبة أحدث القرارات</p> <p>يتم تحديد القرار وفقاً لـ <b>١)</b> نزاهة الملاك والإدارة ، <b>٢)</b> مناسبة تأهيل فريق العمل ، <b>٣)</b> إمكانية الإلتزام بالمتطلبات الأخلاقية والسلوكية</p> <p>يتضمن إتخاذ قرار الاستمرار دراسة الامور الجوهرية التي ظهرت خلال مراجعة الفترات السابقة</p> <p>في حالة اكتشاف الشريك لمعلومات لو توفرت لديه من قبل كان ليرفض العملية عليه إبلاغ المؤسسة لاتخاذ الإجراء الملائم</p>	<p>واجب الشريك</p> <p>توقيت القرار</p> <p>محددات القرار</p> <p>محدد الاستمرار</p> <p>حالة لاحقة</p>	<p>تعيين فرق العمل</p>
<p><b>ينبغي</b> أن يشعر الشريك بالرضا عن فريق العمل وقدراته ومهاراته بأكمله وتوافر الوقت له لأداء العملية</p> <p>تشمل القدرات :- <b>١)</b> الفهم والخبرة العملية ، <b>٢)</b> فهم المعايير المهنية ، <b>٣)</b> توافر المعرفة الفنية ، <b>٤)</b> مدي المعرفة بالنشاط ، <b>٥)</b> فهم سياسات مراقبة الجودة ، <b>٦)</b> القدرة علي إتخاذ أحكام مهنية شخصية</p>	<p>واجب الشريك</p> <p>واجب الفريق</p> <p>طبيعة الإشراف</p> <p>واجب نهائي</p>	<p>أداء المهام</p>
<p><b>يتعين علي الشريك</b> تحمل مسئولية التوجيه والإشراف وأداء العملية وفقاً للمعايير المهنية والتنظيمية وملاءمة التقرير للظروف</p> <p><b>يبلغ</b> الشريك فريق العمل بـ :- <b>أ)</b> مسئولياتهم <b>ب)</b> طبيعة نشاط المنشأة <b>ج)</b> المخاطر <b>د)</b> المشاكل <b>هـ)</b> البرنامج التفصيلي لأداء المهمة</p> <p><b>يجب</b> علي الفريق الاحتفاظ بحالة ذهنية موضوعية ومستوي ملائم من الشك المهني وأداء مايسند إليهم بالناية المهنية الواجب أداء العمل بروح الفريق والتدريب الملائم لمساعدة الأعضاء الأقل خبرة وإدراك أهداف العمل الذين يقومون به</p> <p>يشمل الإشراف <b>١)</b> متابعة تقدم المهمة <b>٢)</b> مراعاة قدرات أعضاء الفريق <b>٣)</b> مناقشة المسائل الجوهرية <b>٤)</b> تحديد الامور التي تحتاج لمشورة</p> <p><b>ينبغي علي الشريك</b> التوصل لقناعة بأنه تم الحصول علي أدلة كافية وملائمة لدعم النتائج التي تم التوصل لها من أجل إصدار التقرير</p> <p>يؤدي الشريك فحصه في الوقت المناسب لحل الامور الجوهرية ويوثق مدها وتوقيته للأجزاء الهامة والأحكام الشخصية وليس كل الامور في حالة تعيين شريك جديد خلال عملية قائمة عليه فحص فحص ماسبق أداءه للتحقق من مناسبته للمعايير المهنية والتنظيمية في حالة تعدد الشركاء للعملية الواحدة يكون من المهم إحاطة فريق العمل بشكل واضح بمسئوليات كل شريك</p> <p><b>مسئوليات المراجعة:</b> قيام أعضاء الفريق الأكثر خبرة (بمفاهيم الشريك) بفحص عمل الأقل خبرة بدراسة :- اتفاق العمل مع المعايير / طرأة أمور هامة تتطلب دراسة / توثيق الاستشارات اللازمة / مدي الحاجة لمراجعة طبيعة وتوقيت ومدي المراجعة / كفاية الأدلة / تحقق أهداف المهمة</p>	<p>واجب الشريك</p> <p>واجب الفريق</p> <p>طبيعة الإشراف</p> <p>واجب نهائي</p>	<p>أداء المهام</p>

مراقبة الجودة علي عمليات مراجعة معلومات مالية تاريخية

<p><b>ينبغي</b> علي الشريك :- (أ) يكون مسنول عن قيام الفريق بالتشاور الملائم (ب) يكون علي قناعة بقيام الفريق بالتشاور الملائم أثناء سير العمل فيما بينهم ومع الغير (ج) يقتنع بسلامة توثيق هذه التشاورات (د) يقرر ما اذا كانت نتائج التشاور تم تنفيذها</p>	<p>واجب الشريك</p>	<p>التشاور</p>	
<p><b>يتطلب</b> التشاور الفعال مع مهنيين آخرين تقديم كل الحقائق المتعلقة التي تمكنهم من اسداء النصح قد يكون مناسب طلب استشارة خارجية عندما لا تتوفر للمنشأة الخبرات الملائمة داخلية (ذوي الخبرة داخل المؤسسة) خارجية (الهيئات المهنية والتنظيمية او المنظمات التي تقدم خدمات رقابة الجودة) <b>يجب</b> أن يكون التوثيق كامل لتفهم : (أ) موضوع التشاور ، (ب) نتائج التشاور بما فيها القرارات المتخذة واسسها وتنفيذها</p>	<p>مطلوبات مشورة خارجية المصادر التوثيق</p>	<p>اختلاف الرأي</p>	<p>عمل الصح كوميديا</p>
<p><b>ينبغي</b> علي الشريك المسنول لمراجعة القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة القيام بالآتي :- (أ) التأكد من تعيين فاحص ما قبل الإصدار (ب) مناقشة الأمور الجوهرية مع الفاحص (ج) عدم اصدار التقرير لحين تمام الفحص بالنسبة لمهام المراجعة الأخرى وفي حالة أداء فحص ما قبل الإصدار للعملية <b>يتبع</b> الشريك نفس المتطلبات من (أ) إلي (ج) . عند بدء العملية اذا لم يعتبر فحص ما قبل الإصدار ضروري <b>يجب</b> الانتباه لاي تغيرات في الظروف قد تطلب هذا الفحص <b>ينبغي</b> أن يحتوي الفحص علي تقييم موضوعي لـ: (أ) الأحكام الشخصية المتخذة ، (ب) النتائج التي تم التوصل إليها يتعلق بمناقشة فحص القوائم مع الشريك واي معلومات أخرى وكذلك فحص أوراق عمل منتقاه (وفقا لتعقد المهمة وخطورتها)</p>	<p>واجب الشريك حالات خاصة محتوى الفحص مدي الفحص</p>	<p>فحص ما قبل الإصدار</p>	<p>ت / أداء المهام</p>
<p>يشمل فحص ما قبل الإصدار بالنسبة لمراجعة القوائم المالية للشركات المقيدة دراسة مايلي :- تقييم فريق العمل لاستقلالية المؤسسة فيما يتعلق بالمهمة الأحكام الشخصية المتخذة (الأهمية النسبية ، المخاطر) أهمية التحريفات المصوبة وغير المصوبة ما اذا عكست مستندات المراجعة المنتقاة العمل المؤدي المخاطر الجوهرية المحددة وتشمل تقييم خطر الغش ورد الفعل الأمور التي يجب إبلاغها لادارة العميل ومسئولي الحوكمة ملاءمة التقرير المزمع إصداره</p>	<p>واجب المؤسسة واجب الشريك تنبيهه</p>	<p>المتابعة</p>	<p>يتطلب المعيار المصري لمراقبة الجودة من المؤسسة أن تضع سياسات لتزويدها بدرجة تأكد مناسبة بأن السياسات المتعلقة بنظام مراقبة الجودة مناسبة وكافية وتعمل بفعالية وملتزم بها / ويأخذ الشريك في اعتباره نتائج عملية المتابعة يأخذ الشريك في اعتباره :- (أ) إمكانية تأثير أوجه القصور المكتشفه علي عملية المراجعة (ب) مدي كفاية إجراءات التصحيح <b>لايعني</b> القصور في نظم مراقبة الجودة بالضرورة إلي أن أداء عملية المراجعة لم تتم طبقا للمعايير أو إن التقرير غير ملائم</p>



<p>هدف المعيار</p>	<p>وضع معايير وتوفير إرشادات بخصوص توثيق اعمال المراجعة</p>
<p>سجل كافيًا ومناسبًا كأساس لإعداد التقرير. أدلة بان عملية المراجعة تمت وفقا لمتطلبات معايير المراجعة والقوانين واللوائح. زيادة جودة أداء عملية المراجعة. تسهيل الفحص والتقييم الفعال لأدلة المراجعة وتقييم النتائج. مساعدة فريق العمل في تقييم وأداء عملية المراجعة. مساعدة اعضاء فريق المراجعة المسئولين عن الاشراف في توجيه فريق العمل. تمكين فريق المراجعة من تنفيذ عملية المراجعة في اطار المسئولية. تمكين المراجع الخبير من إجراء رقابة الجودة علي اداء عملية المراجعة.</p>	<p>أهداف التوثيق</p>
<p>سجل يحتوي على:- بيان إجراءات المراجعة المنفذة / أدلة المراجعة المناسبة التي تم الحصول عليها / نتائج المراجعة التي تم التوصل اليها.</p>	<p>توثيق المراجعة</p>
<p>المراجع ( من داخل أو خارج المؤسسة ) لديه تفهم بـ :- أساليب عملية المراجعة - معايير المراجعة - بيئة عمل المنشأة - موضوعات المراجعة وإعداد التقارير المالية المتعلقة بمجال عمل المنشأة.</p>	<p>المراجع الخبير</p>
<p>يحتفظ بها في صورة ورقية أو الكترونية أو اي صورة اخري مثال :- أ- برامج المراجعة ب- التحليل المالي واستخراج النسب ج- مذكرات للموضوعات الهامة د- خطابات الإرتباط والتمثيل هـ- قوائم الفحص ز- المراسلات من الممكن اضافة صورة وملخصات من سجلات المنشأة مثل العقود والاتفاقيات ولا يعد ذلك بديلًا عن السجلات المحاسبية يتم تجميع أوراق المراجعة في ملف المراجعة لا تشمل أوراق العمل علي :- المسودات الملغاة / والملاحظات الغير مكتملة / او النسخ التي تم تصحيح أخطائها / او المكررة او القوائم المالية.</p>	<p>طبيعة أوراق المراجعة</p>
<p>يجب علي مراقب الحسابات إعداد اوراق العمل بصوة توضح للمراجع الخبير الذي ليس له خبرة سابقة بالمنشأة تفهم التالي :- ١- طبيعة / وتوقيت / ومدي إجراءات المراجعة التي تمت وفقا لمعايير المراجعة . ٢- نتائج إجراءات المراجعة التي تم التوصل اليها وأدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. ٣- الموضوعات الهامة التي أثرت أثناء عملية المراجعة والنتائج التي تم التوصل اليها بشأنها يعتمد شكل ومحتوي ومدي أوراق العمل علي العديد من العوامل منها :- - طبيعة إجراءات المراجعة المنفذة - تقييم المراقب لمخاطر التحريف الهام والمؤثر - ملانمة أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها - مدي الحكم الشخصي المطلوب لأداء العمل - الحاجة الي توضيح استنتاج أو أساس استنتاج - طبيعة ومدي البنود الإستثنائية التي تم تحديدها غير قابل للتحديد بسهولة - منهج عملية المراجعة والأدوات المستخدمة ليس من الضروري أو العملي توثيق كل الامور التي تم تناولها في المراجعة لا توفر التفسيرات الشفهية دعم كافي للعمل الذي اجراه المراقب ولكنها توفر تفسير لورق العمل</p>	<p>شكل ومحتوي ومدي أوراق العمل</p>
<p>يجب علي المراقب توثيق هذه الخصائص عند قيامه بتوثيق طبيعة ومدي اجراءات المراجعة هدف ذلك تنفيذ الاجراءات في اطار مسئولية محددة ، وتسهيل اجراءات الفحص تختلف إجراءات المراجعة حسب الخصائص المميزة للبنود أو الموضوعات التي سيتم اختبارها عند الرغبة في ملاحظة عملية معينة فيمكن للمراقب :- تسجيل العملية التي تتم ملاحظتها / والأفراد ذوي العلاقة / ومسئولياتهم عنها / وأين / ومدي سيتم تنفيذ إجراء الملاحظة .</p>	<p>توثيق الخصائص المميزة للبنود أو الأمور التي سيتم اختبارها</p>

<p><b>الحكم علي أهمية موضوع معين يتطلب تحليلا موضوعيا للحقائق والظروف المتعلقة مثل :-</b></p> <p>- العناصر التي تؤدي لوجود مخاطر هامة.</p> <p>- نتائج إجراءات المراجعة والتدقيق التي توضح :-</p> <p>أ- أن المعلومات المالية تحت سيطرة علي أخطاء هامة ومؤثرة .</p> <p>ب- الحاجة لتعديل التقييم السابق للمراقب لخطر التحريف الهام والمؤثر ومواجهة المراجع لهذا الخطر.</p> <p>- المعوقات التي تواجه المراقب عند تطبيق إجراءات مراجعة ضرورية.</p> <p>- النتائج التي يتم التوصل اليها والتي تؤدي الي تعديل تقرير المراقب.</p> <p>قد يكون من المفيد أعداد أو الاحتفاظ بملخص يبين الأمور الهامة وكيفية تناولها أو إشارات عن أوراق العمل المدعمة ذات العلاقة بما يسهل عملية المراجعة والفحص الفعال</p> <p>يجب علي المراقب توثيق المناقشات الخاصة بالموضوعات الهامة مع الإدارة والآخرين في الوقت المناسب</p> <p>تشمل أوراق العمل سجل الموضوعات الهامة التي تمت مناقشتها سواء أعدها المراقب أو حصل عليها من المنشأة</p> <p>في حالة تحديد المراقب لمعلومات تتعارض مع النتائج التي تم التوصل اليها يجب عليه توثيق المعالجة عند تكوين استنتاجه ، ولا يعني ذلك الحاجة الي الاحتفاظ بالمستندات الغير صحيحة او التي تم الغاؤها</p>	<p><b>أمور جوهرية</b></p>
<p>صيغت المعايير بما يحقق الهدف الشامل لعملية المراجعة لذلك يجب الالتزام بها في غير الحالات الاستثنائية</p> <p>في حالة الخروج عن الالتزام بمبدأ أساسي أو إجراء ضروري يجب التوثيق ، وبيان الاجراء البديل / وكيفية مساهمتها ، / و مدي كفايته في تحقيق هدف المراجعة.</p> <p>لا يتم التوثيق في حالة عدم انطباق شروط سريان المبدأ أو الاجراء علي عملية المراجعة مثل شروط سريان معيار ٥١٠ الخاص بالارصدة الافتتاحية لا يطبق في حالة المراجعة المستمرة</p>	<p><b>توثيق الخروج عن المبادئ الأساسية أو الإجراءات الضرورية</b></p>
<p>يجب علي المراقب ضمن توثيقه بطبيعة وتوقيت ومدي اجراءات المراجعة ان يضمن ورق العمل:-</p> <p>١- من قام بأداء العمل وتاريخ إنتهاؤه منه .</p> <p>٢- من قام بفحص أعمال المراجعة وتاريخ الفحص ومداه.</p>	<p><b>تحديد من قام بالإعداد ومن قام بالفحص</b></p>
<p>يجب علي المراقب اتمام عملية التجميع النهائي لملف المراجعة بعد تاريخ تقرير المراجعة.</p> <p>تتطلب مراقبة الجودة ان تقوم المؤسسات المهنية بتحديد اجراءات استكمال تجميع الملف النهائي في الوقت المناسب وعادة تعتبر مدة ٦٠ يوم بعد صدور التقرير مناسبة.</p> <p>لا يعتبر تجميع الملف عملية مراجعة وانما عملية ادارية تشمل تغيرات:- مثل التخلص من الوثائق المستتبدلة / ، تصنيف اوراق العمل / ، توقيع قوائم الفحص / ....</p> <p>لا يمكن التخلص من اي مستند بملف المراجعة الا بعد تمام فترة الاحتفاظ والتي يجب الا تقل عن ٥ سنوات وفقا للمعيار المصري لمراقبة الجودة للمؤسسات التي تقوم بالمراجعة.</p> <p>في حالة ضرورة اجراء تعديل او اضافة وثائق جديدة يجب علي المراقب تحديد :-</p> <p>١- متي ومن قام بالتعديل /٢- اسباب اجراء هذا التعديل /٣- اثر التعديل علي استنتاجه.</p>	<p><b>تجميع ملف المراجعة النهائي</b></p>
<p>تشمل الحالات الإستثنائية اكتشاف حقائق تتعلق بالمعلومات المالية التي تمت مراجعتها والتي كانت موجوده في تاريخ تقرير المراقب و كانت ستؤثر علي تقريره لو كان علي علم بها.</p> <p>في هذه الحالات يجب علي مراقب الحسابات توثيق :- أ- الظروف التي تمت مواجهتها /</p> <p>ب- اجراءات المراجعة الجديدة أو الإضافية التي تم تنفيذها / ج - متي ومن قام بهذا التعديل.</p>	<p><b>تعديل أوراق المراجعة في الظروف الإستثنائية بعد تقرير مراقب الحسابات</b></p>

مسئولية المراقب بشأن الغش والتدليس عند مراجعة قوائم مالية

<p>يحصل المراقب الذي يقوم بعملية مراجعة وفقا لمعايير المراجعة علي تأكد معقول وليس حاسم بخلو القوائم ككل من التحريفات الهامة يرجع ذلك لـ :- استخدام الحكم الشخصي / استخدام العينة / محددات متصلة للرقابة الداخلية / أدلة مقنعة أكثر منها حاسمة في طبيعتها يتبع أسلوب الشك المهني / يأخذ في الاعتبار احتمالية تجاوز الإدارة للرقابة / إدراك عدم فعالية إجراءات اكتشاف الخطأ في حالة الغش</p>	<p>معتقولة التأكد السبب واجب المراقب</p>	<p>مسئوليات المراقب عن اكتشاف التحريفات الهامة النتيجة عن الغش والتدليس</p>
<p>وفق معيار ٢٠٠ يقوم المراقب بتخطيط عملية المراجعة بأسلوب الشك المهني مع إدراك العوامل التي قد تؤدي إلي عدم مصداقية القوائم هو نمط تصرف يتضمن عقلية متسائلة وتقييم حذر للأدلة (بتساؤل مستمر حول ترجيح الأدلة لوجود تحريف ناتج عن غش من عدمه) ينبغي علي المراقب الحفاظ علي الشك المهني طوال المهمة وإدراك احتمالية وجود تحريف ناتج عن الغش برغم معرفته بنزاهة الإدارة وفق معيار ٣١٥ تسهم خبرة المراقب السابقة في تفهم المنشأة إلا أنه حتي وبالرغم من اختبارها لنزاهة الإدارة عليه الحفاظ علي الشك المهني لإحتمالية تغيير الظروف (لذلك من الإدارة عليه ألا يرضي بأدلة غير مقنعة ومن المحكمين عليه دراسة منطوية اجابات الاستفسارات) يقبل المراقب السجلات باعتبارها سليمة لنذرة شمول عملية المراجعة علي تقييم سلامة المستندات / لكون المراقب ليس خبير / فضيلا علي احتمالية الغش عن طريق الاتفاق الجاتبي وليس تحريف المستند في حالة إعتقاد المراقب بعدم سلامة المستندات عليه:- زيادة الإستفسارات [مثلا التأكد المباشر من الطرف الآخر] وربما الاستعانة بخبير</p>	<p>مبدأ عام تعريف الشك المهني واجب المراقب نزاهة الإدارة سلامة المستند شك السلامة</p>	<p>الشك المهني</p>
<p>ينبغي علي أعضاء فريق العمل:- مناقشة إمكانية تعرض القوائم المالية للمنشأة لتحريف هام ومؤثر ناتج عن الغش أو التدليس تشمل المناقشة الشريك المسنول (لاستخدام حكمه المهني وخبرته) الأعضاء الأساسيين ، الأعضاء الأكثر خبرة [للاستفادة من تصوراتهم] علي الشريك تحديد الأمور التي ينبغي إبلاغها لأعضاء فريق العمل الآخرين [فليس من الضروري إخبار الجميع بنتائج المناقشات] تتم المناقشات بعقل منتبه يضع جانبا أي إعتقاد بشأن أمانة ونزاهة الإدارة ومسئولي الحوكمة وعادة ما تتضمن المناقشات الآتي :-</p>	<p>واجب الفريق حضور المناقشة واجب الشريك عقلية المناقشة</p>	<p>المناقشات</p>
<p>الكيفية والجزئية التي يعتقد في تعرضها للغش الظروف التي قد تدفع الإدارة للتحكم في الأرباح دراسة العوامل الخارجية والداخلية الدافعة للغش إشراف الإدارة علي العاملين المختصين بالأصول أي تغيرات غير عادية أو مسفرة في سلوك الإدارة أهمية الحالة الذهنية الجيدة طوال عملية المراجعة الظروف التي ربما تشير لاحتمالية وجود غش دمج عنصر عدم القدرة علي التنبؤ مع الأداء إجراءات المراجعة التي يمكن اختيارها للمواجهة أي دعوي يكتشها فيها المراقب دراسة خطر تجاوزات الإدارة للرقابة الداخلية</p>	<p>أهمية المناقشة مدة المناقشات</p>	<p>مابين أعضاء فريق العمل</p>
<p>تتيح المناقشة للمراقب:- الأخذ في الاعتبار رد الفعل الملانم لمواجهة تحريفات الغش ، وتحديد تكاليف فريق العمل تفيد أيضا في:- كيفية مشاركة فريق العمل فيما يتعلق بنتائج إجراءات المراجعة وكيفية التعامل مع أي دعوي غش تنمو لعلمه يستمر فريق العمل بعد المناقشة الأولية أثناء التخطيط وطوال عملية المراجعة في الاتصال وتبادل المعلومات</p>	<p>تقيم الخطر عموما تقييم خطر تحريفات الغش</p>	<p>المخاطر</p>
<p>يقوم المراقب بأداء إجراءات تقييم الخطر لتفهم المنشأة وفق معيار ٣١٥ وبخصوص تقييم مخاطر تحريفات الغش عليه أيضا:- أ) عمل استفسارات للإدارة ومسئولي الحوكمة (ب) دراسة إمكانية وجود مخاطر من الغش والتدليس ج) دراسة أي مؤشرات غير عادية أو غير متوقعة (د) دراسة أي معلومات قد تفيد في تحديد المخاطر</p>	<p>واجب المراقب استفسارات المراقب سبب سؤال للإدارة مثال الاختلاف استفسارات أخرى</p>	<p>المخاطر</p>
<p>ينبغي علي المراقب عند التوصل لفهم للمنشأة وبينتها بما في ذلك الرقابة الداخلية أداء الاستفسارات التالية مع الإدارة :- أ) تقييم الإدارة لمخاطر احتمالية تحريف القوائم بسبب الغش (ب) إجراءات الإدارة لتحديد ومواجهة مخاطر الغش والتدليس ج) إبلاغات الإدارة لمسئولي الحوكمة بشأن (ب) إن وجدت (د) إبلاغات الإدارة للعاملين بخصوص آرائها عن ممارسات النشاط نظرا لمسئولية الإدارة عن وضع نظام الرقابة الداخلية فمن الملانم سؤالها عن تقييمها لمخاطر التحريف الهام وأنظمة الرقابة الموضوعية لمنع الغش واكتشافه / وتقييم الإدارة ذلك يختلف من منشأة لأخرى من حيث الرسمية والتكرار فالمدير المالك في المنشأة الصغيرة يكون قادرا علي ممارسة إشراف أكثر فعالية وفي ذات الوقت لديه فرصة أعظم للتجاوز يقوم المراقب بالاستفسار عن إجراءات مواجهة دعاوي الغش الداخلية والخارجية / ويستفسر عن طبيعة مراقبة الفروع ويستفسر المراقب من الإدارة أو المراجعة الداخلية أو.. لتحديد ما إذا كان هناك أي عمليات غش حدثت أو محتملة</p>	<p>إشارة هامة المراجعة الداخلية</p>	<p>المخاطر</p>
<p>من غير المحتمل إفادة هذه الاستفسارات في توفير معلومات خطر غش الإدارة / لذلك يجب علي المراقب عمل استفسارات من آخرين داخل المنشأة بالإضافة للإدارة لتزويده بوجهة نظر تختلف عن الإدارة ومعدي القوائم يناقش المراقب آراء المراجعين الداخليين بشأن :- مخاطر الغش / مدي قيامهم بأية إجراءات لاكتشاف عمليات الغش والتدليس / وما إذا كانت الإدارة إستجابت علي نحو مرضي لأية نتائج تم التوصل إليها / ومعرفتهم بأي عمليات غش حدثت أو محتملة</p>	<p>المراجعة الداخلية</p>	<p>المخاطر</p>

البنح سسابقة / أجراءاات تقوية المخاطر

تتضمن الأمثلة التالية الآخرين من داخل المنشأة الممكن توجيه الإستفسارات عن وجود أو احتمال وجود غش :-	أفراد التشغيل البعيدين عن إعدادالقوائم المالية	عاملون في مستويات مختلفة من السلطة	المرتبون ببدء وتسجيل العمليات المعقدة
المستشار القانوني الداخلي	مسئول السلوك المهني أو شخص يمثله	مسئولي التعامل مع دعاوي الغش والتدليس	
الشك المهني	<b>على المراقب</b> اتباع الشك المهني في تقييم ردود الإدارة علي استفسارته <b>لكونها</b> في أفضل مكانة تمكنها من ارتكاب اعمال الغش / <b>لذلك</b> عليه تعزيز ردود الإدارة بمعلومات أخرى / <b>والسعي</b> لحل تعارضات الردود حال وجودها		
إشراف المحوكن	<b>ينبغي على المراقب</b> التوصل لفهم كيفية إشراف مسؤولي الحوكمة علي :- عمليات الإدارة لتحديد مخاطر عمليات الغش ، و نظام الرقابة الداخلية الذي وضعته / علي أن يتفهم المسؤولية الخاصة بهم بالتحديد لإختلاف نطاقها من منشأة لأخرى		
فائدة السنتهم	<b>يقدم تفهم المراقب</b> للمسئولية الإشرافية للمحوكمين علي (دور الإدارة في تحديد خطر الغش / نظام الرقابة الداخلية ) توضيح بشأن قابلية تعرض المنشأة لغش الإدارة ، و مدي كفاية مثل هذه الرقابة الداخلية ، و كفاءة الإدارة ونزاهتها		
تكرار السؤال	<b>ينبغي على المراقب</b> سؤال مسؤولي الحوكمة أيضا عن ما إذا كان لديهم علم بأية عمليات غش فعلية أو محتملة <b>وفي حالة</b> تعارض الردود مع الإدارة يجب علي المراقب الحصول علي أدلةمراجعة إضافية لحصل هذا التعارض		
واجب المراقب	<b>ينبغي على المراقب</b> عند التوصل لفهم المنشأة وبيئتها <b>دراسة</b> احتمالية إشارة المعلومات التي حصل عليها الي وجود خطر الغش		
فرضية خاصة	حقيقة أن عمليات الغش تكون مخفأة تجعل من الصعب إكتشافها الا ان <b>المراقب يمكن أن يتعرف</b> علي الظروف والأحداث التي [ تشكل دافع او تمثل فرصة] لارتكاب الغش ويشار إلي هذه الظروف والأحداث <b>بعوامل الغش</b> ومنها مثلا :-		
عوامل الغش	تشكل دافع الرغبة في تلبية توقعات الغير للحصول علي تمويل إضافي الرغبة تحقيق الأرباح المتوقعة للحصول علي المكافآت		
	تمثل فرصة بيئة الرقابة غير الفعالة	قد لا تشير عوامل الغش الي وجود عملية غش / ويؤثر وجودها علي تقييم الخطر	
الحكم الشخصي	<b>يمارس المراقب</b> حكمه الشخصي في تقييم أثر وجود عوامل الغش علي خطر التحريف <b>لاختلاف</b> ذلك من منشأة لأخرى		
الملحق "١"	يشير لامثلة عن عوامل الغش مصنفة علي ٣ حالات :- * الدافع او الضغط ، * الفرصة السانحة ، * القدرة علي تبرير الغش		
محددات	لخصائص حجم المنشأة ومدي تشابكها وملكيته تأثيراً علي رأي المراقب فيما يخص عوامل الغش والتدليس ذات الصلة		
واجب المراقب	<b>ينبغي على المراقب</b> عند قيامه بالإجراءات التحليلية للتوصل الي فهم المنشأة وبيئتها <b>الانتباه</b> الي العلاقات غير العادية		
مميزها	تساعد في تحديد وجود معاملات غير عادية ومبالغ ونسب تتعلق بالقوائم المالية وتؤثر علي عملية المراجعة		
عن طريق	تنمي بأدائها توقعات المراقب بخصوص العلاقات المتوقع وجودها استنادا الي تفهم المنشأة وبيئتها		
حالة الخلاف	في حالة وجود علاقات غير عادية بين التوقعات والمبالغ المسجلة يدرس المراقب ذلك لتحديد خطر التحريف		
مثال هام	تتضمن الإجراءات التحليلية إجراءات تتعلق بحسابات الإيرادات (المبيعات الوهمية أو المرتجعات الضخمة )		
واجب المراقب	ينبغي علي المراقب عند التوصل الي فهم المنشأة دراسة ما اذا أشارت اي من العوامل الي تم الحصول عليها الي خطر الغش		
المعلومات الأخرى	بالإضافة إلي الإجراءات التحليلية فإن :- [ أي معلومات أخرى تم الحصول عليها عن المنشأة وبيئتها وكذلك معلومات عملية قبول العميل أو إستمراره وأخيرا الخبرة المكتسبة للمراقب من القيام بمهام أخرى للمنشأة ] يفيد ذلك في تحديد المخاطر		
واجب المراقب	<b>ينبغي على المراقب</b> عند تحديد وتقييم الخطر علي :- مستوي القوائم أو مستوي التأكيدات تحديد وتقييم مخاطر التحريف الناتجة عن الغش / <b>ولأن</b> المخاطر التي تنتج عن ذلك تعتبر جوهرية <b>فعلية</b> تقييم تصميم الرقابة الداخلية ومدي تنفيذها		
استخدام الحكم المهني	<b>أ</b> تحديد مخاطر الغش عن طريق دراسة <b>ب</b> ربط مخاطر الغش التي تم تحديدها بما <b>ج</b> دراسة القيمة المتوقعة المعلومات المتوفرة من تقييم الخطر يمكن أن يحدث من خطأ عند مستوي التأكد للتحريفات المحتملة		
أهمية خاصة	من المهم أن يتوصل <b>المراقب</b> لتفهم لأنظمة الرقابة التي وضعتها الإدارة لمنع واكتشاف الغش ، <b>لأنه وفقا لذلك</b> تتخذ الإدارة حكمها الشخصي في كيفية تولي الأمور [ فقد تختار الإدارة وهي واعية قبول مخاطر عدم الفصل بين الاختصاصات مثلا] <b>وهو ما</b> يؤثر ذلك علي تقييم الخطر		
مخاطر الغش في الإيرادات	غالبا ما تنتج تحريفات إعداد تقارير مزيفة من تضخيم الإيرادات أو تخفيضها وعليه <b>يفترض المراقب</b> وجود مخاطر غش في الاعتراف بالإيرادات <b>ويدرس</b> :- ما هو نوع الإيراد ، و معاملاته ، و التأكيدات التي يمكن أن تؤدي إلي حدوث مثل تلك المخاطر <b>وإذا لم</b> يقم المراقب بتحديد الاعتراف بالإيراد ضمن مخاطر التحريف الناتج عن الغش <b>عليه</b> توثيق الأسباب التي أدت لذلك		
واجب المراقب	<b>ينبغي على المراقب</b> :- تحديد ردود الأفعال العامة لمواجهة مخاطر التحريف الناتج عن الغش <b>وتصميم إجراءات إضافية</b> :- تستجيب في طبيعتها وتوقيتها ومداهها لمواجهة المخاطر التي تم تقييمها علي مستوي التأكيد		
معييار "٣٣٠"	<b>يتطلب</b> معيار ٣٣٠ من المراقب تنفيذ <b>إجراءات تحقيق</b> تكون موجهة علي وجه التحديد لمواجهة المخاطر المقيمة كجوهرية		
إستجابة المراقب	<b>أ</b> رد فعل له تأثير كلي علي العملية :- شك مهني زائد ، وإجراءات أكثر <b>ب</b> رد فعل تجاه مخاطر التأكيدات :- طبيعة وتوقيت ومدي الإجراءات الموداة <b>ج</b> رد فعل للمخاطر التي تم تحديدها :- إجراءات إضافية لمواجهة تجاوزات الإدارة		

<b>تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الهامة والمؤثرة الناتجة عن الغش والتدليس</b>
<b>ردود الأفعال تجاه مخاطر التحريفات الهامة الناتجة عن الغش والتدليس</b>

تتبع مساقه / ردود الأفعال تجاه مخاطر التعريفات الهامة والمؤثرة الناتجة عن الغش والتدليس

		يمكن أن يؤثر رد الفعل لمواجهة مخاطر التحريف الهام المقيمة والناتجة عن الغش علي الشك المهني للمراقب علي النحو التالي :-	أثر رد الفعل علي الشك المهني
		في حالة كونه غير عملي وضع إجراءات مواجهة للخطر بحسب الحالة يتم الحصول علي إقرارات مكتوبة أو الإنسحاب	عدم القدرة
		عند تحديد ردود الأفعال العامة لمواجهة مخاطر التحريف الناتجة عن الغش علي مستوي القوائم المالية <b>ينبغي علي المراقب :-</b>	ردود الأفعال العامة
		دراسة إختيار فريق العمل والإشراف عليه (ب) دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة (ج) إدخال عنصر عدم التوقع في تحديد طبيعة وتوقيت ومدي الإجراءات	
		بحيث <b>تناسب</b> معرفة ومهارة الأفراد المكلفين بأداء مسئوليات العملية مع تقييم المراقب للمخاطر (مهارات متخصصة أو أكثر خبرة )	
		شمل رد فعل المراقب للتعامل مع خطر التحريف الناتج عن الغش علي مستوي التأكيد تغيير طبيعة توقيت ومدي الإجراءات علي النحو التالي :-	التدليس
		أدلة المراجعة:- استهداف الحصول علي أدلة أكثر مصداقية إجراءات المراجعة:- الملاحظة والتفتيش واستخدام الحاسب الآلي	الطبيعة
		المعلومات الإضافية المؤيدة: كتصميم مصادقات ليس فقط للارصدة وانما لشروط المعاملات والاستفسار من غير المختصين بالماليات	التوقيت
		وفقا لاستنتاج المراقب :- فقد يقوم بالاختبارات في نهاية أو بالقرب من نهاية الفترة أو تنفيذها مبكرا أو علي مدار الفترة	المدي
		زيادة حجم العينات ، أو عمل الإجراءات التحليلية علي مستوي أكثر تفصيلا ، أو إستخدام الحاسب الآلي	
		إذا تم تحديد تأثير خطر الغش علي كميات المخزون فإن فحص سجلاته المخزون يساعد في تحديد المواقع والأصناف التي تحتاج إلي عناية خاصة أثناء وبعد الجرد الفعلي / وتحديد موقع مراقبة الجرد الفعلي أو حضور جرد جميع المواقع في ذات الوقت	المخزون
		إذا تم تحديد تأثير خطر الغش علي التقديرات المتعلقة بمعاملة معينة أو التغييرات في الافتراضات ذات الصلة بالتقديرات المتكررة فإن المعلومات التي توصل لها المراقب عند تفهم المنشأة وكذلك الفحص بأثر رجعي لدراسة معقولة الافتراضات يساعد في الدعم	التقديرات
		يعرض ملحق "٢" أمثلة لإجراءات المراجعة الممكنة للتعامل مع المخاطر الناتجة عن الغش و ردود أفعال المراقب لتقييمها	ملحق "٢"
		يختلف خطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة من منشأة لأخري ، ولكنه موجود في جميع المنشآت ، وكونه هام له إجراءات خاصة	تجاوز الإدارة
		في التالي إجراءات المواجهة وعلي المراقب إتخاذ ما يستدعيه الموقف من إجراءات إضافية وفق تجاوزات الإدارة :-	إجراءات المواجهة
		اختبار مدي سلامة قيود اليومية (ب) فحص التقديرات المحاسبية لاكتشاف التحيز الذي يمكن أن يتسبب في تحريفات للمعاملات الهامة خارج النشاط المعتاد	
		تسجيل قيود يومية غير ملائمة أو معتمدة / عمل تسويات لمبالغ ظهرت بالقوائم ولم تظهر في قيود اليومية [إعادة تبويب]	تظاهر التلاعب
		بنبغي علي المراقب عند تصميم والقيام بإجراءات مراجعة اختبار صحة قيود اليومية وترحيلها والتسويات القيام بالتالي :-	بنبغي علي المراقب
		فهم عملية إعداد القوائم وضوابط قيود اليومية والتسويات (ب) تقييم تصميم أنظمة الرقابة وتنفيذها علي قيود اليومية	بنبغي علي المراقب
		الإستفار من المشاركين في الإعداد عن أي أنشطة غير مناسبة (ج) تحديد وتوقيت الإختبار وتحديد واختيار قيود اليومية أو غير عادية خاصة بإعداد القيود والتسويات (د) تحديد وتوقيت الإختبار والتسويات الأخرى لاختبارها	بنبغي علي المراقب
		تقييم مخاطر التحريف الناتج عن الغش تساعد المخاطر المكتشفة في تحديد فئات محددة للاختبار	إعتبرات
		تقلل الأنظمة الفعالة من مدي الاختبارات بشرط تحقق المراقب من فعاليتها	تقدير
		يدوية إن كانت أو إلكترونية أو مختطبة	اختيار
		تتم علي حسابات نادراسخدامها تتم بواسطة أفراد عادة لايقومون بعمل قيود	قيود
		تسجل في نهاية المدة أو بعد الإقفال لديها القليل من الوصف والتفسير أو بدون	اليومية
		تحتوي علي أرقام صحيحة أو مقربة لأرقام تنتهي بنفس الرقم	والتسويات
		معاملتها غير عادية ومعقدة تحوي تقديرات هامة وتسويات نهاية المدة	الأخري
		طبيعة ومدي تعقيد الحسابات كانت عرضة للتحريفات في الماضي لم يتم تسوية فروعها بانتظام	
		تحتوي علي معاملات بين شركات المجموعة تشترك في خطر تم تحديده كخطر غش	
		قيوداليوميةالتي يتم اثباتهاخارج النظام لاحتمالية عدم تعرضها لنفس مستوي الرقابة الداخلية	
		يستخدم المراقب الحكم المهني في تحديد طبيعة وتوقيت ومدي اختبار قيود اليومية والتسويات الأخرى	الحكم المهني

ملونة محمود حمودة		ملونة محمود حمودة		
System Analyst Mahmoud Hamouda Chartered Accountant & Tax Consultant		System Analyst Mahmoud Hamouda Chartered Accountant & Tax Consultant		
<b>مسئولية المراقب بشأن الغش والتدليس عند مراجعة قوائم مالية</b>				
عند إعداد القوائم المالية تكون الإدارة مسنولة عن استخدام عدد من الأحكام الشخصية والإفتراسات المؤثرة في التقديرات		مسئولية الإدارة	<b>تابع /</b> <b>ردود الأفعال</b> <b>تجاه</b> <b>مخاطر</b> <b>التحريفات</b> <b>الهامة</b> <b>والمؤثرة</b> <b>الناجمة</b> <b>عن الغش</b> <b>والتدليس</b>	
غالباً ما يتم إعداد التقارير المزيفة من خلال التحريف المقصود في التقديرات <b>وينبغي على المراقب</b> لكشف التحيز إن :-		مسئولية المراقب		
(أ) دراسة ما إذا كانت الاختلافات بين التقديرات المدعمة بأدلة والتقديرات الموجودة حتى ولو كانت معقولة تشير الي تحيز محتمل <b>وساعتها</b> يعاد النظر في كل التقديرات	(ب) الفحص بأثر رجعي لافتراضات الإدارة ذات الصلة بالتقديرات المحاسبية للعام السابق <b>لتحديد</b> وجود أدلة تحيز محتملة <b>وليس</b> لتقييم حكم المراقب عن السنة السابقة	حالة التحيز		
إذا حدد المراقب وجود تحيز في عمل التقديرات <b>عليه</b> تقييم ما إذا كانت الظروف المنتجة له تمثل خطر تحريف ناتج عن الغش / مع الإنتباه لسلوك الإدارة العام عند عمل التقديرات [توازن الربح أم تضخيم الأرباح] والأثر علي المستخدمين	يحصل المراقب علي فهم للأسباب المنطقية للمعاملات الهامة التي تكون :- (*) خارج مسار أنشطة المنشأة المعتادة ، (*) تلك التي تبدو غير عادية في ضوء فهم المراقب للمنشأة وبينتها	واجب المراقب		
الغرض من ذلك دراسة ما إذا كانت الأسباب المنطقية [أو عدم وجودها] تشيرإلي إتمام المعاملات من أجل الغش والتدليس	شكل المعاملات يبدو معقداً أكثر من اللازم مناقشة الإدارة لتلك المعاملات مع مسنولي الحوكمة وتوثيق ذلك	سبب ذلك		
إصرار الإدارة علي معالجة خاصة تختلف عن جوهر المعاملة شمول المعاملات لأطراف أخرى ليس لديها القدرة بدون دعم		إعتبارات ذلك		
يقوم المراقب بتقييم مدي ملائمة تقييم مخاطر التحريف علي مستوي التأكيد علي أساس :- الإجراءات المنفذة والأدلة المجمعة ويختلف التقييم بصورة نوعية لاعتماداً علي الحكم الشخصي / <b>ويدعم</b> هذا التقييم فهم المخاطر تحريف الناتج عن الغش ومدي الحاجة لتنفيذ إجراءات إضافية او مختلفة / <b>مع الأخذ</b> في الاعتبار الإتصال مع فريق العمل بخصوص المعلومات وظروف الغش		معيار "٣٣٠"		<b>تقييم</b> <b>أدلة</b> <b>المراجعة</b>
عملية المراجعة تراكمية ومتكررة / بحيث قد تختلف المعلومات التي يحصل عليها المراقب عن تلك التي استند عليها في التخطيط		طبيعة خاصة "١"		
<b>يجب على المراقب</b> دراسة ما إذا دلت الإجراءات التحليلية بمرحلة الفحص الشامل علي وجود خطر تحريف ناتج عن الغش لم يتعرف عليه سابقاً / ويتطلب تحديد ذلك حكماً شخصياً		الإجراءات التحليلية		
<b>يجب على المراقب</b> عند تحديد عملية تحريف <b>دراسة</b> ما إذا كانت مؤشر لغش / وإذا كان ذلك <b>ياخذ</b> في اعتباره مضمون التحريف وعلاقته بالمجالات الأخرى من المراجعة <b>وبصفة</b> خاصة مدي مصداقية إقرارات الإدارة		حالة وجود تحريف		
<b>لا يمكن</b> للمراقب أن يفترض أن عملية الغش هي واقعة <b>مستقلة بذاتها</b> / <b>ويجب عليه</b> أن يدرس مدي دلالة الواقعة المكتشفة علي وقائع أكبر		طبيعة خاصة "٢"		
<b>إذا اعتقد المراقب</b> أن التحريف ناتج عن غش ورأي عدم أهميته <b>عليه</b> تقييم التأثيرات وبخاصة الوضع الوظيفي للأفراد المتورطين <b>فإذا</b> ارتبط بموظفين عاديين كختلاس نقدية من صندوق نثریات يمكن ألا يكون مهم إذا وجد قيد علي مبالغ الخسارة المحتملة <b>إما إذا</b> امتد للإدارة العليا فعلي المراقب :- إعادة تقييم :- مخاطر التحريف / مصداقية الأدلة مع الإنتباه لامكانية تواطئ آخرين		حالة عدم أهمية التحريف		
<b>في حالة</b> تأكد المراقب او عدم قدرته علي التوصل الي نتيجة بوجود تحريف هام ناتج عن الغش <b>يجب عليه</b> أن يضع في اعتباره تأثير ذلك علي عملية المراجعة [يوفر معيار ٣٢٠ الأهمية النسبية و ٧٠١ إرشادات عن تقييم التحريفات والتخلص منها وتأثيرها علي التقرير ]		إرشادات إضافية		
<b>يجب على</b> المراقب أن يحصل علي إقرارات تحريرية من الإدارة بأنها :-				
(أ) تعترف بمسئوليتها عن تصميم وتنفيذ رقابة داخلية لمنع الغش	(ب) أنها أفصحت للمراقب عن نتائج تقييمها لخطر تحريف الناتج عن غش			
(ج) أنها أفصحت للمراقب بمعرفتها عن أعمال الغش الفعلية او المشتبه	(د) أنها أفصحت للمراقب عن معلوماتها عن أية دعوي بالغش أو عن بها وتتعلق بـ: (١) الإدارة ، (٢) الموظفين المؤثرين في الرقابة الداخلية (٣) الآخرين عندما يكون لأعمال الغش تأثير هام وموثر			
يوفر معيار (٥٨٠ - إقرارات الإدارة) إرشادات بشأنها / وفي كل الحالات يجب أن تعترف الإدارة بمسئوليتها عن تصميم نظام الرقابة وتنفيذه		معيار "٥٨٠"	<b>إقرارات</b> <b>الإدارة</b>	
بسبب :- <b>الطبيعة</b> الخاصة لأعمال الغش <b>والصعوبات</b> التي تواجه المراقب لاكتشافه <b>يكون</b> من المهم الحصول علي إقرار مكتوب بإفصاح الإدارة عن :- <b>نتائج</b> تقييم الخطر الناتج عن الغش ، <b>و معلوماتها</b> عن الغش الفعلي او المحتمل ان يؤثر علي المنشأة		تذكر		
<b>إذا قام</b> المراقب بتحديد عملية غش أو حصل علي معلومات بإمكانية وجودها <b>عليه</b> إبلاغ المستوي المناسب من الإدارة بأسرع ما يمكن		واجب المراقب	<b>الإتصال</b> <b>مع الإدارة</b> <b>ومسئولي</b> <b>الحوكمة</b>	
بتم الإبلاغ عن حتي لو كان الأمر غير هام ويرجع تحديد متسوي الإدارة المناسب للحكم المهني تأثر ب :- احتمالية التواطئ ، طبيعة ومقدار الغش ... وعادة ما يتم إبلاغ علي الأقل مستوي واحد أعلى مستوي الشخص المتورط		مستوي الإبلاغ		
<b>إذا</b> قام المراقب بتحديد عملية غش عن طريق أي من :- (١) الإدارة ، (٢) الموظفين المؤثرين في الرقابة الداخلية ، (٣) الآخرين عندما يكون لأعمال الغش تأثير هام وموثر ... <b>فعليه</b> إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بأسرع ما يمكن		مستوي استثنائي		
يمكن أن يتم الإتصال <b>شفهياً</b> أو <b>تحريراً</b> وفقاً :- <b>طبيعة</b> عملية الغش <b>والمستوي</b> الإداري المتورط <b>وإذا</b> شك المراقب في أن عملية الغش تشمل الإدارة <b>عليه</b> بتوصيل شكوكه لمسنولي الحوكمة <b>و مناقشتهم</b> في طبيعة وتوقيت ومدي إجراءات المراجعة لاستكمال العملية		طريقة الإتصال		
<b>إذا</b> شك المراقب في نزاهة الإدارة ومسئولي الحوكمة <b>عليه</b> الحصول علي إستشارة قانونية لتحديد الإجراءات المناسب		شك النزاهة		
<b>في المراحل المبكرة</b> من عملية المراجعة يصل المراقب مع مسنولي الحوكمة إلي <b>تفاهم</b> بخصوص طبيعة ومدي الإتصال <b>في حالة</b> تورط موظفين <b>بخلاف</b> الإدارة في عمليات غش <b>لا ينتج</b> عنها تحريف هام وموثر علي القوائم		غش بخلاف الإدارة		

ملونة محمود حموده		ملونة محمود حموده	
System Analyst Mahmoud Hamouda Chartered Accountant & Tax Consultant		System Analyst Mahmoud Hamouda Chartered Accountant & Tax Consultant	
<b>مسئولية المراقب بشأن الغش والتدليس عند مراجعة قوائم مالية</b>			
<b>تابع /</b>		<b>واجب المراقب</b>	
ينبغي علي المراقب إبلاغ الإدارة ومسئولي الحوكمة بأسرع ما يمكن وعلي المستوي المناسب من المسؤولية بجوانب الضعف الهامة في تصميم وتنفيذ عمليات الرقابة الداخلية لمنع واكتشاف عمليات الغش التي وصلت لعلمه			
<b>الإتصال مع الإدارة ومسئولي الحوكمة</b>		يجب علي المراقب أن يأخذ في اعتباره ما إذا كانت هناك أمور أخرى متعلقة بعملية الغش يجب مناقشتها مع مسئول الحوكمة مثل :- طبيعة ومدى وتكرار تقييم الإدارة لأنظمة رقابة منع عمليات الغش فشل الإدارة في اتخاذ رد فعل مناسب لأعمال غش مكتشفة تقييم المراقب لبنية الرقابة في المنشأة ونزاهة الإدارة إجراءات الإدارة التي يمكن أن تمثل مؤشر علي تزييف التقارير الاهتمامات بمدى كفاية واكتمال اعتماد المعاملات التي تبدو غير اعتيادية	
<b>إبلاغ السلطات التنظيمية والرقابية</b>		يمكن أن يعوق الواجب المهني لمراقب الحسابات والذي يتمثل في المحافظة علي سرية المعلومات الخاصة بالعمل عميلة الإبلاغ عن الغش الي طرف خارج المنشأة / وفي هذه الحالة يدرس المراقب الحصول علي إستشارة قانونية	
<b>عدم قدرة مراقب الحسابات علي الإستمرار في عملية المراجعة</b>		استجابة المراقب للظروف الإستثنائية	
إذا صادف المراقب ظروفًا استثنائية كنتيجة لتحريفات ناتجة عن الغش تجعل استمراره في أداء عملية المراجعة محل شك عليه أن :- أ) يفكر في المسنويات المهنية والقانونية ومدى الحاجة لإبلاغ من عينه للمهمة أو السلطات التنظيمية أو رقابية ب) أن يفكر في إمكانية الانسحاب من هذه المهمة ج) إذا قام المراقب بالانسحاب بالانسحاب عليه :- 1- مناقشة عملية الانسحاب وأسبابها مع المستوي المناسب 2- يفكر في مدى ضرورة من عينه أو السلطات		توقيت الإنسحاب	
عدم اتخاذ الإدارة للإجراءات المناسبة تجاه عملية الغش التي يراها المراقب ضرورة حتي في حالة عدم أهميتها أ) عدم اتخاذ الإدارة للإجراءات المناسبة تجاه عملية الغش التي يراها المراقب ضرورة حتي في حالة عدم أهميتها ب) جوهرية أثر الغش وفقاً لدراسة المراقب لمخاطر التحريفات الهامة والمؤثرة ج) وجود شك كبير لدي المراقب بشأن كفاءة ونزاهة الإدارة ومسئولي الحوكمة		سبب تنوع الظروف لا يمكن وصف التوقيت المناسب للانسحاب من المهمة حيث يتأثر ذلك بـ :- * النتيجة التي يصل اليها المراقب ، * تأثير تورط أعضاء الإدارة والتي يمكن ان تؤثر علي مصداقية الإدارة * التأثير علي المراقب في الاستمرار في الارتباط مع المنشأة في مثل هذه الظروف يقع علي عاتق المراقب مسؤولية مهنية وقانونية تستدعيه للحصول علي استشارة قانونية	
<b>التوثيق</b>		للفهم	
ينبغي أن يشمل توثيق فهم المراقب للمنشأة وبينتها ومدى تقييمه لمخاطر التحريفات الهامة الآتي :- أ) القرارات الجوهرية التي تم التوصل إليها خلال نقاش فريق العمل الخاصة باحتمالية تعرض القوائم المالية بالمنشأة لخطر التحريف الهام والمؤثر الناتج عن الغش ب) المخاطر التي تم تحديدها وتقييمها عن التحريفات الهامة والمؤثرة الناتجة عن الغش والتدليس علي مستوي القوائم المالية ومستوي التأكيد		رد الفعل	
ينبغي أن يشمل توثيق ردود أفعال المراقب تجاه المخاطر التي تم تقييمها عن التحريفات الهامة والمؤثرة الآتي :- أ) ردود الفعل العامة للمخاطر التي تم تقييمها والخاصة بـ التحريف الهام الناتج عن الغش علي مستوي القوائم وطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة وعلاقتها هذه الإجراءات بالمخاطر علي مستوي التأكيد ب) نتيجة إجراءات المراجعة بما في ذلك تلك الإجراءات المصممة للتعامل مع مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية		للإتصال لغش الإيراد الحكم المهني	
يجب علي المراقب أن يوثق عمليات الإتصال الخاصة بالغش والتي تمت مع الإدارة ومسئولي الحوكمة والجهات الرقابية عن استنتاج المراقب عدم وجود مخاطر تحريف ناتج عن الغش في الاعتراف بالإيراد عليه توثيق اسباب هذه النتيجة يرجع المدي الذي يتم به توثيق الأمور أعلاه إلي تقدير المراقب باستخدام حكمه الشخصي المهني			

<p>وضع اسس وارشادات تتعلق بمسئولية المراقب عن مراعاة القوانين عند مراجعة القوائم.</p>	<p><b>هدف المعيار</b></p>
<p>عند تخطيط المراجعة أو تقييم النتائج يجب ادراك ان <b>(عدم التزام)</b> المنشأة بالقوانين يؤثر علي القوائم. عدم الإلتزام :- هو السهو او اعمال تمت بقصد او بدون قصد مخالفة للقوانين لصالح المنشأة وليست مخالفات شخصية. تقدير عدم المشروعية قرار قانوني يتجاوز كفاءة المراقب ولكن التدريب والخبرة وتفهم النشاط يمثل اساس للتقدير. هناك قوانين تحدد شكل ومضمون القوائم او المبالغ الواجب تسجيلها، وأخري تضع قواعد منظمة للمنشأة.</p>	<p>ليه محمم يعني ايه دور المراقب علاقة القوانين بالقوائم</p>
<p>الإدارة مسنولة عن التأكد من مطابقة المعاملات للقوانين وهي مسنولة عن منع واكتشاف عدم الإلتزام ويمكنها ذلك من خلال * متابعة المتطلبات القانونية وموافقها للاجراءات. * تصميم وتطبيق انظمة رقابية داخلية. * وضع قواعد سلوكية للعمل والاعلان عنها. * تدريب العاملين بالمنشأة علي تفهم قواعد السلوك بالعمل. * مشاركة مستشارين قانونيين للمساعدة في متابعة التطبيق. * الاحتفاظ بملف يشمل القوانين واجبة التطبيق . * الاحتفاظ بسجل بالشكاوي الناتجة عن عدم الإلتزام.</p>	<p><b>مسئولية الإدارة تجاة الإلتزام بالقوانين واللوائح</b> المسئول الأول</p>
<p>لا يعتبر المراقب مسنولا عن منع واكتشاف حالات عدم الإلتزام، ولكن اجراءات المراجعة السنوية تساعد في الحد منها. عملية المراجعة عرضة لمخاطر لا يمكن تجنبها مثل :- عدم اكتشاف الأخطاء ، او التحريف نتيجة عدم الإلتزام بسبب:- * وجود قوانين ترتبط بأوجه النشاط ، و لايمكن اكتشاف اثرها بنظم المعلومات المتعلقة باعداد التقارير المالية. * تأثر فعالية اجراءات المراجعة بـ:- ١/ المحددات المتصلة في نظام الرقابة الداخلية ، ٢/ المراجعة بالعينة. * أدلة المراجعة مقتعة وليست حاسمة بطبيعتها. * احتمالية تعمد عدم الإلتزام والتواطؤ والتزوير والتحريف.</p>	<p><b>اعتبارات المراجعة حول الإلتزام بالقوانين واللوائح</b></p>
<p>يجب علي المراقب تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة وفقا للشك المهني، حيث ربما تتكشف حالات تؤدي الي تقييم الإلتزام قد يطلب من المراقب الإبلاغ عن مدي التزام المنشأة ، وهو ما يتطلب التخطيط لعمل اختبارات للتأكد من التزام المنشأة. لغرض التخطيط يجب علي المراقب تفهم الاطار القانوني والنظامي للمنشأة والقطاع المنتمية اليه ومدي التزامها بهذا الاطار. يجب علي المراقب إدراك جوهرية تأثير بعض القوانين علي نشاط المنشأة ومدي استمراريتها، والقيام بالاجراءات التالية:- * استخدام المعلومات المتوفرة عن نشاط المنشأة * الاستفسار من الادارة عن السياسات والاجراءات المطبقة. * الاستفسار من الإدارة عن القوانين واللوائح * مناقشة الادارة في سياسات المحاسبة عن المطالبات القضائية. * مناقشة الاطار العام للقوانين مع مراقبي حسابات الشركات التابعة في الدول الأخرى. بعد حصول المراقب علي تفهم كامل عليه تنفيذ بعض اجراءات المراجعة التي تساعد في تحديد حالات عدم الإلتزام مثل: * الاستفسار من الإدارة بمدي التزامها بالقوانين. * فحص المراسلات الجارية مع السلطات المنظمة لنشاط المنشأة * الحصول علي أدلة مراجعة كافية بالإلتزام * الحصول علي اقرار مكتوب من الإدارة بأنها كشفت عن حالات عدم الإلتزام من حق المراقب افتراض التزام المنشأة بالقوانين واللوائح المتبعة في حالة عدم وجود دلي على عدم إلتزامها.</p>	<p>دور المراقب طيب ليه يعمل ايه بقي كيف يتفهم المراقب إجراءات بعد التفهم ملقاش عدم التزام</p>
<p>* التحقيق مع المنشأة من الجهات الحكومية. * دفع غرامات ومدفوعات للغير مقابل خدمات غير محددة. * سلفيات او قروض لموظفين حكوميين او استشاريين. * تسجيل عمولات مبيعات او وجود وكلاء باكثر من المعتاد. * مدفوعات عن بضائع لدولة غير دولة المنشأة. * عدم توفير النظام المحاسبي لمسار مراجعة مناسب وادلة كافية. تفهم طبيعة حالة عدم الإلتزام وظروفها وكافة المعلومات حولها بغرض تقييم الأثر المحتمل لها علي القوائم المالية. مراعاة ١- العواقب المالية المحتملة ٢- مدي ضرورة الإفصاح ٣- مدي خطورتها وتأثيرها علي العرض العادل للقوائم. في حالة اقتناع المراقب بعدم الإلتزام يجب عليه :- توثيق النتائج ( سجلات ومستندات )، ومناقشتها مع الإدارة في حالة عدم الحصول علي معلومات وافية تفيد الإلتزام يستشير المستشار القانوني للمنشأة وان لم يقتنع يستشير مستشاره في حالة عدم الحصول علي أدلة كافية بشأن مدي التزام المنشأة يجب علي المراقب مراعاة ذلك عند ابداء رأيه . يؤثر ذلك علي مصداقية إقرارات الإدارة ويتطلب من المراقب اعادة النظر في تقييم المخاطر والاطمئنان الي الرقابة الداخلية.</p>	<p>مؤشرات باحتمال حدوث عدم الإلتزام <b>الإجراءات المتبعة في حالات إكتشاف عدم الإلتزام</b> أمر عدم الإلتزام</p>
<p>إبلاغ مسنولي الحوكمة، ولو متعمد إبلاغ الإدارة، ولو متورطة ابلاغ مستوي اعلي، واذا لم يؤخذ بتقريره يحصل علي استشارة . <b>راي متحفظ أو عكسي :-</b> اذا توصل المراقب ان حالات عدم الإلتزام لها تأثير هام علي القوائم المالية. <b>راي متحفظ أو الامتناع :-</b> اذا منعت المنشأة المراقب من الحصول علي أدلة كافية لوجود قيد علي نطاق المراجعة. <b>دراسة الأثر علي الرأي:-</b> في حالة عدم قدرة المراجع علي تحديد وقوع عدم التزام بسس قيود فرضتها الظروف وليس المنشأة نظرا لواجب السرية يجب علي المراقب الحصول علي استشارة قانونية ، وهناك حالات يتم تجاوز واجب السرية فيها.</p>	<p>إلبي الإدارة إلي مستخدعي القوائم المالية إلي السلطات</p>
<p>في حالة عدم اتخاذ المنشأة لاجراءات لمواجهة عدم الإلتزام ، تورط الإدارة العليا ، تأثيرات المراقب المستمرة مع المنشأة طبقا للميثاق العام علي المراقب الحالي إبلاغ المراقب المقترح بناء علي استفسار الاخير في حال كانت هناك اي اسباب مهنية تحول دون قبوله المهمة، وتعتمد المناقشة بينهما علي موافقة العميل ، وفي حالة رفضه يفحص عن ذلك للمراقب المقترح</p>	<p><b>الإستجاب من مهمة المراجعة</b></p>

الإتصال مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بموضوعات المراجعة

المقدمة	نطاق المعيار	إرشادات مناقشة نتائج مراجعة القوائم المالية بين المراقب ومسئولي الحوكمة ، ولا ليس لتواصل المراقب مع طرف خارج المنشأة
	واجب المراقب	<u>على المراقب</u> إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بموضوعات المراجعة ذات الصلة بالحوكمة والنتيجة عن عملية مراجعة القوائم المالية
	تعريف حوكمة	<u>مسئولي الحوكمة هم المسؤولون عن :-</u> الإشراف والرقابة ومتابعة النشاط / مراقبة الالتزام بالقوانين ومصادقية التقارير وفعالية العمليات ويعهد القانمين علي الإدارة ضمن المسؤولين عن الحوكمة <u>فقط</u> عند أدانهم لتلك المهام
	تعريف النطاق	<u>موضوعات المراجعة ذات الصلة بالحوكمة :-</u> النتائج التي توصل لها المراقب خلال المراجعة ويرى أنها هامة لتلبية احتياجات مسئول الحوكمة في الإشراف علي عمليات إعداد التقارير المالية والإفصاح
إلزام المراقب	المراقب غير مطالب - طبقا لمعايير المراجعة- بتصميم إجراءات معينة لتحقيق أهداف خاصة باهتمامات مسئول الحوكمة بالمنشأة	
الأشخاص المناسبين	واجب المراقب	<u>على المراقب</u> تحديد الأشخاص المناسبين بالمنشأة المسئولون عن الحوكمة والذين سيتم إبلاغهم (في مصر = لجنة المراجعة)
	قرار المراقب	وفقا لأهمية الموضوعات ذات الصلة بالحوكمة <u>قد يقرر المراقب</u> إبلاغ النتائج لمجلس الإدارة بأكمله بدلا من لجنة المراجعة بمفردها
	حالة خاصة	في حالة عدم وجود هيكل للحوكمة (منشأة فردية ، منظمة غير هادفة للربح.. ) <u>يجب على المراقب</u> الاتفاق علي من سيتم إبلاغه بالنتائج
	إعتبار خاص	<u>لتجنب سوء الفهم</u> يجب أن يشرح خطاب التعيين دور المراقب في :- إبلاغ موضوعات المراجعة ، عدم مسئوليته عن تصميم إجراءات لتحقيق أهداف مسئول الحوكمة ، شرح طريق الإبلاغ ، تحديد المسئول الذي سيتم إبلاغه ، تحديد الموضوعات ذات الصلة بالحوكمة
تدعيم الإتصال	تزداد فعالية الإتصال <u>من خلال:-</u> تطوير علاقة عمل بناءة مع مسئول الحوكمة <u>مع الحفاظ</u> علي :- الإستقلالية والموضوعية	
موضوعات المراجعة ذات الصلة بالحوكمة التي يتم إبلاغها	واجب المراقب	<u>يجب على المراقب</u> أن يأخذ بعين الإعتبار موضوعات المراجعة ذات الصلة بالحوكمة التي <u>توصل لها وعليه</u> إبلاغها لمسئولي الحوكمة
	أمثلة الموضوعات	منهج ونطاق عملية المراجعة التسويات الناتجة عن عملية المراجعة (حتى غير المسجلة) ضعف الرقابة ، نزاهة الإدارة ، حوادث الغش
	إبلاغ التحريفات	إختيار أو تغيير السياسات المحاسبية حالات عدم التأكد المتعلقة بالإستمرارية التعديلات المتوقعة علي تقرير المراقب
	تأكيد النطاق	تأثير المطالبات القضائية المتوقع علي القوائم حالات الخلاف مع الإدارة ذات الأهمية أي موضوعات أخرى يتم الإتفاق بشأنها
إبلاغ التحريفات	<u>على المراقب</u> إبلاغ التحريفات غير المصححة التي رأيت الإدارة عدم أهميتها والتي <u>تزيد عن مبلغ معين</u>	
تأكيد النطاق	من ضمن ما يبلغ به <u>المراقب:- إن</u> التبليغ فقط لما نما إلي علمه ، <u>وإن</u> إجراءات المراجعة لاتستهدف في الأساس تلبية احتياجات المحكمين	
توقيت الإتصال	دورية الإتصال	علي المراقب أن بلغ الموضوعات ذات الصلة بالحوكمة بصفة دورية حتي يتمكن المحكمين من إتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب
	الإتفاق والزامه	لضمان مناسبة توقيت الإتصال <u>على المراقب</u> مناقشة المحكمين في أساس وتوقيت الإتصال ، <u>وليه</u> الإتصال أبكر من ذلك إن دعت الحاجة
وسائل الإتصال	وسيلة الإتصال	قد يكون إتصال المراقب بمسئولي الحوكمة <u>شفهيا أو كتابيا</u> ويتأثر قرار المراقب بتحديد وسيلة الإتصال بعدة عوامل مثل :-
	محددات الوسيلة	حجم وهيكل التشغيل والهيكل القانوني بالمنشأة محل المراجعة الترتيبات التي تمت فيما يخص دورية الإجتماعات وإعداد التقارير
	الإبلاغ الشفهي	طبيعة وحساسية ومدى أهمية موضوع الإبلاغ مقدرا الإتصال والحوار المستمر بين مسئول الحوكمة والمراقب
	مناقشة الإدارة	في حالة الإبلاغ الشفهي <u>على المراقب</u> توثيق ذلك في ورق العمل ، <u>وتوثيق الردود</u> ، <u>ووفقا لأهمية الموضوع</u> عليه تعزيزه كتابيا
موضوعات أخرى	تعديل التقرير	عادة ما <u>يقوم المراقب</u> بمناقشة الموضوعات مع الإدارة ( <u>ماعدا المتعلقة بنزاهة الإدارة</u> ) وذلك لاستيضاح الحقائق والاتجاهات وإعطاء الإدارة فرصة لتوضيح وإضافة أي معلومات ، <u>وإذا وافقت الإدارة</u> علي الإبلاغ للمحكمين لاحتياج المراقب لاعادة الإبلاغ مرة أخرى
	البلاغات السابقة	إذا رأي المراقب ضرورة تعديل تقريره علي القوائم المالية <u>فإن</u> إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة <u>لايعد</u> بديلا لهذا التعديل
السرية	إلزام السرية	<u>على المراقب</u> دراسة ما إذا كان هناك تأثير لما سبق إبلاغه للمحكمين سابقا علي العام الحالي لتحديد ما إذا كان سيعاد الإبلاغ أم لا
	حالات التداخل	مراجعة المتطلبات المهنية والقوانين التي قد تفرض عليه إلتزام بالسرية <u>قبل</u> إبلاغ مسئول الحوكمة بنتائج المراجع
القوانين واللوائح	حالات التداخل	في حالات التداخل بين أخلاقيات المراقب المهنية والإلتزامات القانونية <u>على المراقب</u> الإستعانة بمستشار قانوني
القوانين واللوائح		قد تفرض القوانين واللوائح أو الجهات الرقابية متطلبات بشأن ضرورة قيام المراقب بالإبلاغ عن الأمور ذات الصلة بالحوكمة ولا يتناول هذا المعيار هذه المتطلبات <u>لاختلافها</u> في المحتوى والمضمون والشكل وتوقيتات الإتصال

## تخطيط عملية مراجعة قوائم مالية

<p>هدف المعيار</p> <p>وضع معايير وتوفير ارشادات تتعلق بالتخطيط لمراجعة القوائم المالية، حتى يتم أداء عملية المراجعة بطريقة فعالة.</p>	
<p>متطلبات التخطيط</p> <p>مزايا التخطيط</p> <p>صفات التخطيط</p>	<p>يتطلب التخطيط وضع (استراتيجية عامة) ووضع (خطة المراجعة) لتخفيض خطر المراجعة لمستوي مقبول نسبياً.</p> <p>التأكد من ان موضوعات المراجعة الهامة نالت العناية المناسبة.</p> <p>إسناد الأعمال المناسبة لأعضاء فريق العمل.</p> <p>لا يعتبر مرحلة منفصلة عن المراجعة ، ولكنه عملية مستمرة.</p>
<p>الأنشطة المبدئية للمهمة</p> <p>مزايا هذه الأنشطة</p>	
<p>١- أداء إجراءات تتعلق باستمرارية العلاقة مع العميل ومهمة المراجعة المحددة.</p> <p>٢- تقييم مدي الالتزام بالمتطلبات الاخلاقية والإستقلالية.</p> <p>٣- الحصول علي فهم لشروط المهمة.</p> <p>الغرض مما سبق ضمان أن يكون المراقب درس أية ظروف يمكنها ان تؤثر علي قدرته علي التخطيط واداء المراجعة.</p> <p>حفاظ المراقب علي الإستقلالية اللازمة ، التحقق من نزاهة الإدارة ، عدم وجود سوء تفاهم مع العميل.</p>	<p>١- الأعداد التي ستخصص لكل منطقة مراجعة محددة .</p> <p>٢- كيفية الإدارة والتوجيه والإشراف علي هذه الإمكانيات.</p>
<p>أنشطة التخطيط الإستراتيجية العامة للمراجعة</p> <p>صفحتها</p> <p>تأجيلها</p> <p>تحديد:-</p>	<p>تحدد نطاق وتوقيت وتوجيه عملية المراجعة وتساعد في اعداد خطة المراجعة الأكثر تفصيلاً ويتطلب وضعها ما يلي :-</p> <p>أ- تحديد خصائص المهمة التي تحدد نطاقها مثل:- إطار إعداد التقارير ، ومتطلبات التقارير الخاصة للنشاط ، اماكن وحدات المنشأة.</p> <p>ب- التعرف علي أهداف إعداد التقارير الخاصة لتخطيط توقيت العملية وطبيعة الاتصالات المطلوبة مع الادارة والمسئولين عن الحوكمة.</p> <p>ج-دراسة العوامل الهامة : الأهمية النسبية،تحديد المكونات الهامة وأرصدة الحسابات، ومناطق التحريف ، ومدى الحاجة لادلة فعالية الرقابة.</p>
<p>أنشطة التخطيط خطة المراجعة</p> <p>صفحتها</p> <p>تأجيلها</p>	<p>أكثر تفصيلاً من الإستراتيجية ، تشمل طبيعة وتوقيت ومدى اجراءات المراجعة المقترضة قيام فريق العمل بها.</p> <p>- وصف لطبيعة وتوقيت ومدى اجراءات تقييم الخطر والتي تكفي لتقييم خطر التحريف الهام والمؤثر (راجع معيار ٣١٥،٥٧٠ ف١٢٣).</p> <p>- وصف لطبيعة وتوقيت ومدى اجراءات المراجعة الإضافية التي تم التخطيط لها علي مستوي التأكيد لكل فئة (معيار ٣٢٠).</p> <p>- وصف لطبيعة وتوقيت ومدى اجراءات المراجعة الأخرى الإضافية.</p> <p>يتم التخطيط أثناء سير عملية المراجعة نظراً لتداخل مراحل التخطيط في إجرائها ونتائجها.</p>
<p>التغيرات في قرارات التخطيط أثناء سير عملية المراجعة</p> <p>يتم ذلك كنتيجة للأحداث الغير متوقعة والتغيرات في الظروف ، أو أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها من نتائج الإجراءات ويترتب علي ذلك تغير توقيت ومدى إجراءات المراجعة خاصة إذا تكشف للمراقب معلومات تختلف عن التي اتاحت له عند التخطيط</p>	
<p>التوجيه والإشراف والفحص</p> <p>ينبغي علي مراقب الحسابات التخطيط لطبيعة وتوقيت ومدى التوجيه والإشراف علي اعضاء فريق العمل وفحص عملهم يتوقف ذلك علي:حجم وتعقيد المنشأة،مجال عملية المراجعة ،مخاطر التحريف الهام والمؤثر،قدرات وكفاءة العاملين في اعمال المراجعة للمنشآت الصغيرة يحتاج المراقب (الفرد) التأكد من أن المراجعة تمت وفقاً للمعايير وله ان يستشير مراقبين أكثر خبرة</p>	
<p>الإستراتيجية</p> <p>خطة المراجعة</p> <p>التغيرات</p> <p>شكل التوثيق</p>	<p>ينبغي علي المراقب توثيق الإستراتيجية العامة :- بتسجيل القرارات الرئيسية اللازمة لتخطيط عملية المراجعة بصورة جيدة ولتوصيل أمور هامة إلي فريق العمل ، مثل النطاق العام وتوقيت وأداء عملية المراجعة</p> <p>يكون توثيق المراقب لخطة المراجعة كافيًا لإظهار طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات تقييم الخطر، وإجراءات المراجعة الإضافية،ويمكن ان يستخدم المراقب برامج نمطية أو قائمة إستكمال مراجعة علي أن تراعي الظروف المحددة للعملية</p> <p>يتضمن التوثيق اي تغيرات جوهرية في الإستراتيجية او الخطة :- أسباب التغيرات الجوهرية ، إستجابة المراقب للأحداث.</p> <p>يعتمد شكل التوثيق علي :- حجم وتعقيد المنشأة ، الأهمية النسبية ، مدي التوثيق ، ظروف عملية المراجعة المحددة.</p>
<p>الإتصال مع المسئولين عن الحوكمة ومع الإدارة</p> <p>يمكن للمراقب مناقشة محتويات التخطيط مع المسئولين عن الحوكمة ومع إدارة المنشأة.</p> <p>يمكن أن تكون هذه المناقشات جزء من الإتصالات العامة ، أو لتحسين كفاءة وفعالية عملية المراجعة.</p> <p>تتم مناقشة مسئولي الحوكمة في الإستراتيجية والتوقيت ، بينما الإدارة في تسهيل قيادة وإدارة مهمة المراجعة.</p> <p>يجب علي المراقب توخي الحذر من عدم تعريض فعالية المراجعة للخطر بالمناقشات (مثال:- امكانية التنبؤ بالإجراءات).</p>	
<p>اعتبارات اضافية لعملية مراجعة منشأة لأول مرة</p> <p>ينبغي علي مراقب الحسابات :- أ- القيام بإجراءات تتعلق بقبول العلاقة مع العميل ومهام المراجعة المحددة ، ب- الإتصال مع المراقب السابق في حالة حدوث تغيير في مراقبي الحسابات وذلك طبقاً لمتطلبات الآداب والسلوك المهني</p> <p>الغرض والهدف لعلمية المراجعة واحد سواء كانت دورية او لأول مرة ولكن هناك أمور اضافية علي النحو التالي :-</p> <p>عمل ترتيبات مع المراقب السابق كفحص أوراق عمله مثلاً مناقشة الموضوعات الهامة مع الإدارة كتطبيق المبادئ</p> <p>اجراءت المراجع المخطط لها للتأكدات أرصدة اول المدة اجراءت رقابة الجودة الاخرى في المؤسسة المهنية</p>	

## الأهمية النسبية في المراجعة

هدف المعيار	
توفير ارشادات عن مفهوم الأهمية النسبية وعلاقتها بمخاطر المراجعة، وتقدير الأهمية النسبية بالحكم المهني .	
تعبر المعلومة هامة إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر علي القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم وتعتمد علي حجم البند .	تعريف
هدف المراجعة تمكين المراجع من ابداء رأيه فيما إذا كانت القوائم في جميع جوانبها الهامة اعدت وفقا لاطر محدد.	توطئة
يحدد المراقب عند التخطيط مستوي مقبول للأهمية النسبية للكشف عن التحريف الكمي ذو الأهمية <b>الا انه</b> يجب دراسة قيمة (الكم) وطبيعة (النوع).	الأهمية النسبية
يجب ان ينتبه المراقب الي امكانية وجود تحريفات صغيرة نسبية <b>الا انه لو</b> تم تجميعها يمكن ان يكون لها تأثير هام علي القوائم.	
<b>علي المراقب</b> ان ياخذ في اعتباره الأهمية النسبية <b>علي مستوي</b> :- القوائم ككل ، ارصدة الحسابات ، فئات المعاملات ، متطلبات الإفصاح.	عوامل مؤثرة
<b>يجب علي المراقب</b> ان ياخذ الأهمية النسبية في الاعتبار <b>عند</b> تحديد طبيعة ومدى إجراءات المراجعة ، وتقييم آثار التحريف.	
قد يتأثر مستوي الأهمية النسبية بعدة إعتبارات مثل المتطلبات القانونية والرقابية ، وكذلك أرصدة الحسابات في القوائم والعلاقة بينها.	
من خلال تفهم المراقب للمنشأة وبيئتها يمكنه ممارسة حكمة المهني فيما يتعلق بمخاطر التحريف الهام عند تخطيط أعمال المراجعة ، وهو يساعده أيضا في تقييم الأهمية النسبية وتقديرها لحساب معين او مجموعة معاملات.	العلاقة بين الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة
<b>العلاقة عكسية</b> بين الأهمية النسبية و مخاطر المراجعة ، ويجب أخذ ذلك في الاعتبار عند تحديد طبيعة ومدى إجراءات المراجعة.	
عند قبول مستوي منخفض من الأهمية النسبية يجب تخفيض مستوي <b>خطر التحريف</b> بتنفيذ إجراءات اختبارات اضافية للرقابة الداخلية أو زيادة مداها ، تخفيض <b>مخاطر المراجعة</b> عن طريق تعديل طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التحقق التي تم تخطيطها	
قد يختلف تقدير المراقب للأهمية النسبية ومخاطر المراجعة عند التخطيط المبني عنه عند تقييم نتائج إجراءات المراجعة.	الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة عند تقييم أدلة المراجعة
يحدث تغير تقدير المراقب هذا نتيجة تغير الظروف أو تغير المعلومات المراقب نتيجة تنفيذ عملية المراجعة .	
<b>يحدد المراقب</b> مستوي الأهمية النسبية المقبول <b>أقل</b> مما هو مطلوب لاستخدامه في تقييم نتائج المراجعة وذلك للتالي .	
تخفيض احتمالات وجود تحريفات غير مكتشفة.   تزويد المراقب بهامش امان عند تقييم اثر التحريفات التي يتم اكتشافها.	
يجب علي المراقب عند تقييم عدالة القوائم تقدير ما إذا كان مجموع التحريفات التي تم اكتشافها ولم تصحح تعتبر ذات أهمية.	واجب المراقب
تتكون التحريفات من أ- تحريفات تم اكتشافها خلال المراجعة ،ب- أفضل تقديرات للتحريفات الاخرى التي لا يمكن تحديدها.	
إذا قرر المراقب أهمية التحريفات يحتاج: دراسة تخفيض مخاطر المراجعة بتوسيع إجراءات المراجعة وطلب تعديل القوائم .	مكونات التحريفات
إذا رفضت الإدارة اجراء التعديلات ولم تساعد إجراءات المراجعة الاضافية في تقييم التحريفات يتم تعديل تقرير المراقب	
إذا بلغت التحريفات <b>مستوي</b> الأهمية النسبية يجب دراسة احتمال وجود تحريفات غير مكتشفة مجموعهم <b>يزيد</b> علي الأهمية النسبية ، وساعتها يجب <b>توسيع</b> إجراءات المراجعة أو طلب <b>تعديل</b> التحريفات المكتشفة من الإدارة في القوائم.	اهمية التحريفات
إذا اكتشف المراقب تحريفات ناتجة عن خطأ ، فعليه ان يبلغ هذا التحريف إلي مستوي مناسب في إدارة المنشأة في الوقت المناسب ودراسة الحاجة إلي إعداد تقرير موجه إلي المسؤولين عن الحوكمة بما يتفق مع متطلبات معيار المراجعة المصري رقم "٣٢٠".	موقف الإدارة
	حالة التعادل
	تبليغ الأخطاء



## إجراءات المراقب لمواجهة المخاطر التي تم تقييمها

المقدمة	هدف المعيار	توفير إرشادات تتعلق بـ: تحديد ردود الأفعال العامة للمراقب، وأنه إجراءات مراجعة إضافية لمواجهة مخاطر التحريف
فائدة ذلك	بعض الردود	<b>ينبغي على المراقب</b> تحديد ردود أفعال عامة للمخاطر <b>و</b> تصميم وأداء إجراءات مراجعة إضافية <b>حتى</b> يتم تخفيض الخطر الي مستوي مقبول
ردود الأفعال العامة للمراقب	علاقة	التركيز على فريق العمل بضرورة الحفاظ على الشك المهني / تعيين عاملين أكثر خبرة أو موظفين من ذوي المهارات أو استخدام خبراء / توفير مزيد من الإشراف / عمل تغييرات في طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة
أثر تقييم الخطر	اعتبارات المراقب لتقييم الخطر المتأثر بتفهمه للرقابة تنعكس على الأسلوب العام (إجراءات تحقق أو إجراءات تحقق واختبارات رقابة)	يتأثر تقييم مخاطر التحريف بمدى تفهم المراقب لبيئة الرقابة (الرقابة القوية = إجراءات مبكرة + ثقة في مصداقية الأدلة والعكس)
واجب المراقب	تصميم وأداء إجراءات مراجعة إضافية يكون لطبيعتها وتوقيتها ومداهما أثرًا في مواجهة مخاطر التحريف المقيمة على مستوي التأكيد	اعتبارات المراقب لتقييم الخطر المتأثر بتفهمه للرقابة تنعكس على الأسلوب العام (إجراءات تحقق أو إجراءات تحقق واختبارات رقابة)
محددات التصميم	يدرس المراقب :- أهمية الخطر / احتمالية حدوث التحريف / خصائص المعاملات / طبيعة الرقابة / توقع إختبار فعالية الرقابة	تصميم وأداء إجراءات مراجعة إضافية يكون لطبيعتها وتوقيتها ومداهما أثرًا في مواجهة مخاطر التحريف المقيمة على مستوي التأكيد
يمكن أن يقرر	المراقب أداء إختبارات لأنظمة الرقابة أو إجراءات تحقق أو خليط بينهما ولكن عليه أداء إجراءات تحقق لكل فئة هامة من المعاملات	المراقب أداء إختبارات لأنظمة الرقابة أو إجراءات تحقق أو خليط بينهما ولكن عليه أداء إجراءات تحقق لكل فئة هامة من المعاملات
المشآت الصغيرة	في حالة المنشآت الصغيرة جدا يمكن ألا يكون هناك أنشطة رقابية <b>ولهذا</b> تكون الإجراءات الإضافية في الأساس إجراءات تحقق	المراقب أداء إختبارات لأنظمة الرقابة أو إجراءات تحقق أو خليط بينهما ولكن عليه أداء إجراءات تحقق لكل فئة هامة من المعاملات
هيكل القسم	* دراسة طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الإضافية * إختبارات أنظمة الرقابة * إجراءات التحقق وكل قسم منهم يتم تناوله على مستوي :- الطبيعية ، و التوقيت ، و المدي	* دراسة طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الإضافية * إختبارات أنظمة الرقابة * إجراءات التحقق وكل قسم منهم يتم تناوله على مستوي :- الطبيعية ، و التوقيت ، و المدي
المعني	تشير طبيعة الاجراء إلى الغرض منه (تحقق أو رقابة) ونوعه (تفتيش، ملاحظة، مصادقات...) وتختلف ملائمة الإجراء وفقا للتأكدات	تشير طبيعة الاجراء إلى الغرض منه (تحقق أو رقابة) ونوعه (تفتيش، ملاحظة، مصادقات...) وتختلف ملائمة الإجراء وفقا للتأكدات
أثر الخطر	إختيار الإجراء <b>يستند</b> لتقييم الخطر (الخطر العالي = حاجة أدلة أكثر مصداقية وذات صلة بإجراءات التحقق وربما تعديد الإجراءات)	إختيار الإجراء <b>يستند</b> لتقييم الخطر (الخطر العالي = حاجة أدلة أكثر مصداقية وذات صلة بإجراءات التحقق وربما تعديد الإجراءات)
آلية التحديد	عند تحديد إجراءات المراجعة يتم دراسة أسباب تقييم الخطر (متأصل أم رقابة) (مثلا الخطر نتيجة طبيعة المعاملة = إجراءات تحقق) .	عند تحديد إجراءات المراجعة يتم دراسة أسباب تقييم الخطر (متأصل أم رقابة) (مثلا الخطر نتيجة طبيعة المعاملة = إجراءات تحقق) .
المعني	يشير التوقيت إلي وقت عمية المراجعة أو الفترة أو التاريخ التي تطبق عليها أدلة المراجعة	يشير التوقيت إلي وقت عمية المراجعة أو الفترة أو التاريخ التي تطبق عليها أدلة المراجعة
أثر الخطر	زيادة الخطر = أداء الإجراءات قرب نهاية الفترة + أدائها في أوقات غير معلنه أو غير متوقعة	زيادة الخطر = أداء الإجراءات قرب نهاية الفترة + أدائها في أوقات غير معلنه أو غير متوقعة
آلية التحديد	يقوم المراقب بدراسة :- بينة الرقابة / توقيت إتاحة المعلومات ذات الصلة / طبيعة الخطر / الفترة أو التاريخ المتصل بالأدلة	يقوم المراقب بدراسة :- بينة الرقابة / توقيت إتاحة المعلومات ذات الصلة / طبيعة الخطر / الفترة أو التاريخ المتصل بالأدلة
المعني	كمية إجراءات المراجعة المحددة التي يجب أداؤها {حجم العينة ، عدد مرات الملاحظة لنشاط الرقابة} ويحدد وفقا لحكم المراقب	كمية إجراءات المراجعة المحددة التي يجب أداؤها {حجم العينة ، عدد مرات الملاحظة لنشاط الرقابة} ويحدد وفقا لحكم المراقب
أثر الخطر	يزيد المدي بزيادة الخطر / ولكن زيادة مدي الإجراء يكون فعالا فقط في حالة صلته بالخطر المحدد / لذلك الطبيعية أكثر اهمية	يزيد المدي بزيادة الخطر / ولكن زيادة مدي الإجراء يكون فعالا فقط في حالة صلته بالخطر المحدد / لذلك الطبيعية أكثر اهمية
آلية التحديد	بعد دراسة :- الأهمية النسبية / الخطر الذي تم تقييمه / درجة التأكد التي يخطط المراقب للحصول عليها	بعد دراسة :- الأهمية النسبية / الخطر الذي تم تقييمه / درجة التأكد التي يخطط المراقب للحصول عليها
الاستخدام	يؤدي المراقب إختبارات الرقابة عندما يشمل تقييم الخطر توقع بمدى فعالية الرقابة / أو عند عدم توفير إجراءات التحقق لأدلة كافية	يؤدي المراقب إختبارات الرقابة عندما يشمل تقييم الخطر توقع بمدى فعالية الرقابة / أو عند عدم توفير إجراءات التحقق لأدلة كافية
فعالية الرقابة	عندما يشمل تقييم الخطر توقع بأن أنظمة الرقابة تعمل بفعالية <b>ينبغي على المراقب</b> الحصول على أدلة تؤيد ذلك اثناء الفترة محل المراجعة	عندما يشمل تقييم الخطر توقع بأن أنظمة الرقابة تعمل بفعالية <b>ينبغي على المراقب</b> الحصول على أدلة تؤيد ذلك اثناء الفترة محل المراجعة
عجز التحقق	إذا لم يكن من الممكن أو العملي تخفيض الخطر إلي مستوي مقبول باستخدام إجراءات التحقق يتم الحصول علي الأدلة من إختبارات الرقابة	إذا لم يكن من الممكن أو العملي تخفيض الخطر إلي مستوي مقبول باستخدام إجراءات التحقق يتم الحصول علي الأدلة من إختبارات الرقابة
أنواع	إختبار :- الإلتزام بالرقابة {الأنشطة موجودة وتستخدم} فعالية الرقابة {تعمل بفعالية (كيفية ، مسنولية، ثبات)}.	إختبار :- الإلتزام بالرقابة {الأنشطة موجودة وتستخدم} فعالية الرقابة {تعمل بفعالية (كيفية ، مسنولية، ثبات)}.
ملاحظات	في حالة اختلاف أنظمة الرقابة خلال الفترة يتم دراسة كل عنصر فيها على حدي / قد تشترك الإجراءات لأداء إختباري الرقابة (فعالية و الزتام)	في حالة اختلاف أنظمة الرقابة خلال الفترة يتم دراسة كل عنصر فيها على حدي / قد تشترك الإجراءات لأداء إختباري الرقابة (فعالية و الزتام)
الإختيار	<b>يختار المراقب</b> إجراءات مراجعة للحصول على أدلة بفعالية الرقابة عند عدم كفاية أدلة إجراءات التحقق لتخفيض الخطر	<b>يختار المراقب</b> إجراءات مراجعة للحصول على أدلة بفعالية الرقابة عند عدم كفاية أدلة إجراءات التحقق لتخفيض الخطر
أدائها	<b>ينبغي على المراقب</b> القيام بإجراءات مراجعة أخرى {التفتيش ،إعادة الأداء} إلي جانب الإستفسارات لإختبار فعالية تشغيل أنظمة الرقابة	<b>ينبغي على المراقب</b> القيام بإجراءات مراجعة أخرى {التفتيش ،إعادة الأداء} إلي جانب الإستفسارات لإختبار فعالية تشغيل أنظمة الرقابة
محددات	تؤثر طبيعة أنظمة الرقابة علي نوع الإجراءات (مثلا التوثيق = فحص مستندات / رقابة الحاسب الي = الملاحظة أو مراجعة النظم)	تؤثر طبيعة أنظمة الرقابة علي نوع الإجراءات (مثلا التوثيق = فحص مستندات / رقابة الحاسب الي = الملاحظة أو مراجعة النظم)
نطاق فحص	عند تصميم إختبارات الرقابة تجمع أدلة فعالية الأنشطة المرتبطة مباشرة بالتأكد وكذلك غير المباشرة	عند تصميم إختبارات الرقابة تجمع أدلة فعالية الأنشطة المرتبطة مباشرة بالتأكد وكذلك غير المباشرة
ثنائية الغرض	يمكن في نفس توقيت أداء إختبار الرقابة (للتحقق من فعاليتها) أداء إختبار التفاصيل (لاكتشاف التحريفات الهامة علي مستوي التأكيد)	يمكن في نفس توقيت أداء إختبار الرقابة (للتحقق من فعاليتها) أداء إختبار التفاصيل (لاكتشاف التحريفات الهامة علي مستوي التأكيد)
خطأ العكس	عدم كشف إجراءات التحقق لتحريفات لايعني فعالية الرقابة / بينما كشفها لأخطاء يستدعي وجود نقاط ضعف نظام الرقابة	عدم كشف إجراءات التحقق لتحريفات لايعني فعالية الرقابة / بينما كشفها لأخطاء يستدعي وجود نقاط ضعف نظام الرقابة
المحدد	يعتمد التوقيت علي هدف المراقب ويحدد فترة الإعتماد علي عنصر الرقابة (ربما تكون نقطة زمنية أو لمدي فترتي عند عدم كفاية النقطة)	يعتمد التوقيت علي هدف المراقب ويحدد فترة الإعتماد علي عنصر الرقابة (ربما تكون نقطة زمنية أو لمدي فترتي عند عدم كفاية النقطة)
أداة الفترة	عند تحديد فترة يجب الحصول علي أدلة للفترة المتبقية {وفي ذلك يدرس المراقب :- خطر التحريف المقيم علي مستوي التأكيد /	عند تحديد فترة يجب الحصول علي أدلة للفترة المتبقية {وفي ذلك يدرس المراقب :- خطر التحريف المقيم علي مستوي التأكيد /
المتبقية	عناصر الرقابة المحددة / درجة الحصول علي أدلة فعالية العناصر / طول الفترة المتبقية / المدي الذي ينوي معه تخفيض إجراءات التحقق	عناصر الرقابة المحددة / درجة الحصول علي أدلة فعالية العناصر / طول الفترة المتبقية / المدي الذي ينوي معه تخفيض إجراءات التحقق
الفترة السابقة	إذا استخدم المراقب أدلة تم الحصول عليها في الفترة السابقة <b>ينبغي الحصول</b> علي أدلة لمدي حدوث تغيرات بالاستفسار والملاحظة	إذا استخدم المراقب أدلة تم الحصول عليها في الفترة السابقة <b>ينبغي الحصول</b> علي أدلة لمدي حدوث تغيرات بالاستفسار والملاحظة
حالة التغيرات	في حالة التغيير في عناصر الرقابة <b>ينبغي</b> إختبار فعالية هذه العناصر في أعمال المراجعة الحالية	في حالة التغيير في عناصر الرقابة <b>ينبغي</b> إختبار فعالية هذه العناصر في أعمال المراجعة الحالية
حالة الثبات	حتى في حالة عدم التغيير <b>ينبغي</b> إعادة الإختبار مرة علي الأقل في كل ثلاثة مراجعات <b>وفقا</b> للحكم المهني <b>بشروط</b> ألا يتجاوز سنتين	حتى في حالة عدم التغيير <b>ينبغي</b> إعادة الإختبار مرة علي الأقل في كل ثلاثة مراجعات <b>وفقا</b> للحكم المهني <b>بشروط</b> ألا يتجاوز سنتين
محددات الفترة	لتحديد الفترة الزمنية قبل إعادة الإختبار يدرس المراقب :- فعالية العناصر الأخرى / المخاطر الناشئة عن خصائص عناصر الرقابة /	لتحديد الفترة الزمنية قبل إعادة الإختبار يدرس المراقب :- فعالية العناصر الأخرى / المخاطر الناشئة عن خصائص عناصر الرقابة /
الزمنية	فعالية عناصر رقابة تكنولوجيا المعلومات / تطبيق المنشأة لعنصر الرقابة وفعاليتها / تشكيل قصور التغيير لخطر / خطر التحريف	فعالية عناصر رقابة تكنولوجيا المعلومات / تطبيق المنشأة لعنصر الرقابة وفعاليتها / تشكيل قصور التغيير لخطر / خطر التحريف
محدد قصر	كلما زاد خطر التحريف الهام أو زادت درجة الإعتماد علي عناصر الرقابة <b>فالأفضل</b> تقصير فترة وقت إعادة الإختبار {بينة رقابة	كلما زاد خطر التحريف الهام أو زادت درجة الإعتماد علي عناصر الرقابة <b>فالأفضل</b> تقصير فترة وقت إعادة الإختبار {بينة رقابة
الفترة الزمنية	ضعيفة / متابعة ضعيفة / تدخل العنصر اليدوي / إغترات في الأفراد / ضعف عناصر رقابة تكنولوجيا المعلومات	ضعيفة / متابعة ضعيفة / تدخل العنصر اليدوي / إغترات في الأفراد / ضعف عناصر رقابة تكنولوجيا المعلومات
عند الإعتماد علي أدلة المراجعة السابقة لعدد من عناصر الرقابة ينبغي إختبار فعالية بعض العناصر في كل عملية مراجعة	عندما تمثل مخاطر التحريفات المقيمة خطر جوهري وعندما يقرر المراقب مواجهتها بالإعتماد علي فعالية تشغيل عناصر الرقابة <b>لا يتم الإعتماد</b> علي أدلة المراجعة عن الفترات السابقة <b>وإنما</b> يحصل المراقب علي أدلة علي فعاليتها في مواجهة هذه المخاطر <b>في الفترة الحالية</b>	عندما تمثل مخاطر التحريفات المقيمة خطر جوهري وعندما يقرر المراقب مواجهتها بالإعتماد علي فعالية تشغيل عناصر الرقابة <b>لا يتم الإعتماد</b> علي أدلة المراجعة عن الفترات السابقة <b>وإنما</b> يحصل المراقب علي أدلة علي فعاليتها في مواجهة هذه المخاطر <b>في الفترة الحالية</b>

إجراءات المراجعة

لمواجهة مخاطر التحريف الهام والمؤثر

علي مستوي التأكيد

## إجراءات المراقب لمواجهة المخاطر التي تم تقييمها

المحددات	لتحديد المدي يدرس المراقب :- مدي تكرر عنصر الرقابة بواسطة المنشأة خلال الفترة / طول الفترة الزمنية أثناء المراجعة / ملاءمة ومصداقية أدلة المراجعة / المدي الذي يتم معه الحصول على أدلة / المدي المخطط للاعتماد على فعالية الرقابة / الانحراف المتوقع
العلاقة	مدي الاختبارات يتناسب طردي مع {اعتماد المراقب عليها / الانحراف المتوقع} / زيادة الانحراف ربما تشير الي عدم كفاية الرقابة لمواجهة الخطر
الحساب الآلي	بسبب الثبات المتأصل في أي نظام تشغيل تكنولوجيا معلومات فيمكن ألا يحتاج المراقب إلي زيادة اختبار عنصر الرقابة الآلي فقط <b>يدرس المراقب</b> أداء اختبارات استمرار فعاليته مثل :- التغيير بعيد عن الرقابة / تشغيل النسخة المعتمدة / وجود عناصر رقابة أخرى فعالة / عدم وجود تغييرات / فحص سجل ادارة أمن تكنولوجيا المعلومات
طبيعتها	<b>يقوم المراقب</b> باختبارات التحقق لإكتشاف التحريفات الهامة والمؤثرة علي مستوي التأكيد لاختبار :- المعاملات / الارصدة / الإفصاحات
ضرورتها	بغض النظر عن الخطر المقيم <b>ينبغي على المراقب</b> تصميم وأداء إجراءات تحقق لكل فئة هامة من (المعاملات ، الارصدة ، الإفصاح)
السبب	<b>لأن</b> تقييم الخطر يرجع للحكم الشخصي للمراقب وقد يكون غير صحيح / كذلك <b>لمواجهة</b> المحددات المتأصلة في الرقابة كتجاوزات الإدارة
إجراءات هامة	<b>يجب</b> أن تشمل إجراءات التحقق علي :- مطابقة القوائم مع السجلات / فحص قيود اليومية الهامة والتسويات أثناء إعداد القوائم
تأكيدها	عند تقييم مخاطر التحريف بالجوهريه لتأكيد ما ينبغي أداء إجراءات تحقق (مثلا حالة وجود خطر ضغط تحقيق ارباح علي الإدارة يمكن للمراقب تصميم مصادقات لمطابقة ليس فقط المبالغ وإنما الشروط أيضا ، وكذلك الاستفسار من الموظفين غير الماليين )
فوائدها	عند تناول المخاطر بإجراءات التحقق فقط تكون الإجراءات المناسبة هي اختبارات التفاصيل أو مزيج بينها وبين إجراءات التحقق التحليلي
إختبار التفاصيل	قد تكون إختبارات <b>التحقق التحليلي</b> مناسبة لفئات المعاملات الكبيرة أو أرصدة الحسابات وفي ظروف أخرى تتناسب أكثر <b>إختبارات التفاصيل</b>
التحقق التحليلي	الوجود والحدوث (إختيار بند موجود في القوائم والحصول علي أدلة بشأنه) / <b>الإكمال</b> (إختيار أدلة المراجعة لبند والتحقق من إثباته بالقوائم)
واجب المراقب	عند تصميم إجراءات التحقق التحليلي <b>يدرس المراقب :-</b> (مدي ملائمة استخدامها للتأكدات / مدي مصداقية البيانات / مدي دقة التوقعات في تحديد التحريفات / مقدار الفروق المقبولة بين المسجل والمتوقع) + إختبار عناصر الرقابة علي إعداد المعلومات المستخدمة
علاقة	عند أداء إجراءات التحقق في تاريخ سابق لنهاية الفترة <b>ينبغي أداء</b> إجراءات تحقق إضافية أو إختبارات رقابة علي الفترة المتبقية
عند التبكير في أداء الإجراءات	عند التبكير في أداء الإجراءات يزداد خطر عدم الإكتشاف للفترة المتبقية وعلي المراقب دراسة :- بينة الرقابة وعناصرها ذات الصلة / مدي إتاحة المعلومات / الهدف من الإجراء / خطر التحريف الهام المقيم / طبيعة البند / قدرة المراقب علي تغطية الفترة المتبقية
غير مطلوب من المراقب	دراسة فعالية أنشطة الرقابة لتحديد توقيت إجراءات التحقق <b>إلا إذا</b> توصل لعدم كفايتها وحدها في مواجهة المخاطر
حالة الغش	إذا توصل المراقب لكون الخطر ناتج عن غش يكون بحاجة لأداء الإجراءات في أو بالقرب من نهاية فترة إعداد التقرير
تتم مقارنة المعلومات بين آخر المدة والتاريخ المبكر لتحديد ما يبدو غير عادي وتنفيذ إجراءات تحقق تحليلية أو إختبارات تفاصيل بين التاريخين	وعند استخدام إجراءات التحقق التحليلية يدرس المراقب (القدرة علي التنبؤ المنطقي / ملائمة التحليل التسويات / توافر المعلومات) + إختبارات الرقابة
حالة خاصة	إذا إكتشف تحريف في التواريخ المبكرة <b>يتم</b> تعديل طبيعة وتوقيت ومدي إجراءات المراجعة للفترة المتبقية
الأدلة السابقة	<b>لا تستخدم</b> الأدلة من إجراءات التحقق للفترة السابقة في الفترة الحالية {إلا نادراً في حالة عدم تغيير الأدلة والموضوع تغييراً أساسياً}
علاقة طردية	يزداد المدي بزيادة :- خطر التحريف الهام والمؤثر / النتائج غير المرضية لاختبارات فعالية أنظمة الرقابة
إختبار التفاصيل	عند تصميم إختبارات التفاصيل يدرس المراقب حجم العينة أو استخدام أي وسائل إختبار أخرى أكثر فعالية {معيار ٥٣٠}.
التحقق التحليلي	عند تصميم إجراءات التحقق التحليلية يدرس المراقب الفروق بين التوقعات التي يمكن قبولها والمستوي المأمول من التأكد {معيار ٥٢٠}.

تابع /

إجراءات المراجعة

لمواجهة مخاطر التحريف الهام والمؤثر

علي مستوي التأكيد

سند القياس	استنادا إلي إجراءات المراجعة التي تم أداؤها والأدلة التي تم الحصول عليها <b>يقيم المراقب</b> ملائمة خطر التحريف علي مستوي التأكيد
طبيعة المراجعة	المراجعة عملية تراكمية ومتكررة فيمكن أن تكشف إجراءات التحقق تحريفات أو الإجراءات التحليلية مخاطر تقتضي إعادة التقييم
طبيعة الرقابة	يعترف مفهوم فعالية الرقابة بـ احتمالية وجود تحريفات بسبب :- تغيير العاملين الرئيسيين أو التقلبات الموسمية الضخمة في حجم المعاملات والأخطاء البشرية} وعند إكتشاف هذه التحريفات <b>علي المراقب</b> عمل إستفسارات لفهمها وتوابعها المحتمل
حالة الغش	<b>لا يمكن</b> إفتراض أن حالة الغش حدث منفصل <b>ويجب على المراقب</b> دراسة أثرها علي الخطر المقيم و تقييم تخفيضه لمستوي مقبول
واجب المراقب	<b>يجب أن ينتج المراقب</b> أنه تم الحصول علي أدلة كافية وملائمة تخفض خطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم الي مستوي منخفض مقبول
محددات الكفاية	تحدد كفاية وملائمة أدلة المراجعة وفقا للحكم المهني للمراقب والذي يتأثر بـ :- مدي أهمية التحريف المحتمل / فعالية استجابة الإدارة وعناصر الرقابة للتعامل مع المخاطر / الخبرة من عمليات المراجعة السابقة للتحريفات المماثلة / نتائج الإجراءات المتممة / مصداقية المعلومات / مدي القناعة بأدلة المراجعة
حالة العجز	إذا لم يحصل المراقب علي أدلة كافية وملائمة <b>عليه</b> الحصول علي أدلة مراجعة إضافية <b>وإذا</b> كان غير قادر <b>ينبغي</b> { التحفظ أو الإمتناع }
التوثيق	يجب علي المراقب توثيق :- ردود الأفعال العامة / الأثر علي طبيعة وتوقيت ومدي إجراءات المراجعة / صلة الإجراءات بالمخاطر / النتائج / وفي حالة الاعتماد علي أدلة عمليات مراجعة سابقة لفعالية أنشطة الرقابة عليه توثيق النتائج التي تم التوصل إليها في المراجعة السابقة

تقييم مدي كفاية وملائمة أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها

<b>المق دمة</b>	هدف المعيار	يوفر إرشادات لمراقب الحسابات في منشأة تستخدم منشأة خدمية ، <u>و</u> يصف تقرير مراقب حسابات المنشأة الخدمية
	واجب المراقب	<u>ينبغي على المراقب</u> دراسة أثر استخدام المنشأة الخدمية علي نظام الرقابة الداخلية :- تقييم المخاطر ، <u>و</u> تصميم الإجراءات
	تفسير	يمكن أن يستخدم العميل منشأة خدمية (لتفويض المعاملات أو إمساك الدفاتر ومعالجة البيانات) وساعتها تكون ذات صلة بالمراجعة

### اعتبارات مراقب الحسابات

الأثر علي الرقابة الداخلية	المبدأ	يمكن أن تقوم المنشأة الخدمية بوضع سياسات وإجراءات (منفصلة مادياً وتشغيلياً) تؤثر علي الرقابة الداخلية للمنشأة محل المراجعة
	الحالة الأولى	يمكن أن تقتصر الخدمات علي التسجيل وتحفظ المنشأة محل المراجعة بسلطة الإعتماد فإساعتها يمكنها تنفيذ سياستها الخاصة
المبدأ	الحالة الثانية	يمكن أن تمتد الخدمات للتسجيل والإعتماد والمسئولية عنهما فإساعتها يتم الإعتماد علي السياسات والإجراءات بتلك المنشأة الخدمية
	المبدأ	<u>ينبغي على المراقب</u> أن يحدد أهمية أنشطة المنشأة الخدمية والعلاقة بعملية المراجعة <u>الحصول</u> علي تفهم للمنشأة محل المراجعة وبينتها
طبيعة الخدمات التي تقدمها المنشأة الخدمية	شروط التعاقد والعلاقة بين المنشأة الخدمية والمنشأة محل المراجعة	المدي الذي تتفاعل معه نظم الرقابة في كلتا المنشأتين
	قدرة المنشأة الخدمية وسلامة مركزها المالي والتأثير المحتمل لفشلها	معلومات بشأن المنشأة الخدمية (من :- دليل المستخدم ، الدليل التقني )
نظام الرقابة في المنشأة محل المراجعة المتعلق بأنشطة المنشأة الخدمية (المطبق علي المعاملات ، وكيفية تحديد وإدارة المخاطر )		
الرقابة الداخلية	حالة الإعتماد	<u>يمكن للمراقب</u> الحصول علي معلومات عن الرقابة الداخلية للمنشأة الخدمية (من تقارير المراجعين الخارجيين والداخلين) واستخدامها
	حالة التراجع	<u>إذا انتهى المراقب</u> الي اني تقييم مخاطر الرقابة لأخطار التحريف <u>لن</u> يتأثر بالرقابة في المنشأة الخدمية <u>لا تتم</u> دراسة هذا المعيار
آلية تفهم الرقابة الداخلية	المبدأ	<u>في حالة أهمية الأنشطة</u> التي تقدمها المنشأة الخدمية واصلتها بعملية المراجعة <u>ينبغي على المراقب</u> الحصول علي تفهم كاف للمنشأة وبينتها بما في ذلك الرقابة الداخلية لتحديد وتقييم مخاطر التحريف وتصميم إجراءات مراجعة لمواجهة
	حالة عدم الكفاية	إذا لم يتوصل المراقب لتفهم كاف يدرس مدي الحاجة الي :- * أن يطلب من المنشأة الخدمية ان تجعل مراقبيها يقوموا بإداء إجراءات تقييم الخطر وتزويده بالمعلومات اللازمة ،* أو أن يزور المنشأة الخدمية بعد ان يطلب من المنشأة نصحها بالتعاون معه
المنشأة الخدمية	حالة الكفاية بالاعتماد علي تقرير المراقب	<u>يمكن للمراقب</u> الإعتماد علي تقرير مراقب حسابات المنشأة الخدمية ( <u>بشروط</u> دراسة مدي كفاءته المهنية) <u>فيما يلي :-</u>
	الحصول علي تفهم كاف للرقابة الداخلية	تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر للتأكدات المتأثرة بالرقابة
أدلة المراجعة	الحصول علي أدلة مراجعة تتعلق بفعالية عمل أنظمة الرقابة عندما :- * يشمل تقييم الخطر توقع لفعالية تشغيل أنظمة الرقابة ، أو	عندما لا تكفي إجراءات التحقق وحدها لتوفير أدلة مراجعة كافية ، أو* عند استنتاج أن الأفضل هو الحصول علي الأدلة من إختبارات الرقابة
	يمكن الحصول علي تلك الأدلة بواسطة :-* إجراء إختبارات الرقابة ،* الحصول علي تقرير مراقب المنشأة الخدمية ،* زيارة المنشأة الخدمية	

### تقرير المراقب عن المنشأة الخدمية

عند استخدام تقرير مراقب حسابات المنشأة الخدمية <u>يجب على المراقب</u> دراسة طبيعة ومحتوي هذا التقرير ، وعادة يكون التقرير أحد نوعين :-		
النوع	<u>النوع (أ)</u> تقرير عن تصميم نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه	<u>النوع (ب)</u> تقرير بشأن تصميم وتنفيذ وكفاءة تشغيل نظام الرقابة الداخلية
( أ )	وصف نظام الرقابة الداخلية في المنشأة الخدمية (عادة ماتعدده الإدارة )	وصف نظام الرقابة الداخلية في المنشأة الخدمية (عادة ماتعدده الإدارة )
( ب )	رأي مراقب حسابات المنشأة الخدمية بأن :-	رأي مراقب حسابات المنشأة الخدمية بأن :-
	١) الوصف الوارد أعلاه دقيق ، ٢) مناسبة التصميم لتحقيق الأهداف المنصوص عليها ، ٣) الضوابط الداخلية يتم تنفيذها	١) الوصف الوارد أعلاه دقيق ، ٢) مناسبة التصميم لتحقيق الأهداف المنصوص عليها ، ٣) الضوابط الداخلية تعمل بكفاءة استنادا الي نتائج إختبارات الرقابة
الإفادة	لا يمكن أن تستخدم كأدلة مراجعة للحكم علي فعالية أنظمة الرقابة	يمكن إستخدامها كأدلة لأداء إختبارات الرقابة ، <u>ويجب على المراقب</u> دراسة إرتباط أنظمة الرقابة تلك بمعاملات المنشأة محل المراجعة وكفاية إختبارات الإلتزام ومراعاة :- طول الفترة الزمنية للاختبار والوقت المنقضي بعده
واجبات المراقب	<u>ينبغي على المراقب :-</u> * دراسة نطاق العمل المؤدي من مراقبي حسابات المنشآت الخدمية ، <u>و</u> * تقييم فائدة وملامحة تلك التقارير	<u>ينبغي على المراقب</u> دراسة مدي توفير طبيعة وتوقيت ومدي إختبارات الرقابة لأدلة مراجعة كافية لكفاءة تشغيل نظام الرقابة الداخلية
	يمكن لمراقب المنشأة الخدمية أداء إجراءات تحقق نفع لمراقب المنشأة محل المراجعة ( بحيث يتم الإتفاق عليها بين الأطراف جميعها المنشآت ومراقبيها)	عندما يستخدم مراقب المنشأة محل المراجعة تقرير مراقب المنشأة الخدمية <u>لا ينبغي عليه</u> الإشارة لذلك في تقريره

<p>وضع معايير وتوفير إرشادات بخصوص :- ما يمكن ان يمثل ادلة مراجعة ، / كمية ونوعية أدلة المراجعة ، / إجراءات المراجعة التي يستخدمها المراقب للحصول علي الأدلة ينبغي علي مراقب الحسابات الحصول علي أدلة مراجعة كافية تمكنه من بناء رأيه.</p>	<p>هدف المعيار</p>
<p>هي جميع المعلومات التي يستخدمها المراقب للوصول الي الاستنتاجات التي تمكنه من إبداء رأيه تشمل المعلومات في السجلات المحاسبية أو المعلومات الأخرى، وتضمن المعلومات التي تم الحصول عليها خلال عملية المراجعة أو من مصادر أخرى كالمراجعات السابقة أو فحص الجودة عند قبول العميل يمكن أن تكون (السجلات المحاسبية) جزء من نظام متكامل وتشمل بصورة عامة :- . * سجلات القيد الأولية . * المستندات المؤيدة مثل الشيكات والفواتير . * دفاتر الأستاذ العام والمساعدة. * قيود اليومية والتسويات الأخرى.</p> <p>يحصل المراقب علي (بعض) أدلة المراجعة عن طريق اختبار اتساق السجلات المحاسبية واتفاقها مع القوائم. تتمثل (الأدلة الأخرى) في محاضر الاجتماعات ، المصادقات، تقارير المحللين ، الاستفسار والملاحظة والتفتيش</p>	<p>مفهوم أدلة المراجعة</p>
<p>الكفاية مقياس للكمية ، والملائمة مقياس لنوعية الادلة ومدى ارتباطها بموضوع المراجعة ومصداقيتها. العلاقة متبادلة بين كفاية الأدلة وملائمتها ، وعكسية مع خطر التحريف . أدلة المراجعة :- ربما تتعلق ببعض التأكيدات ولا تتعلق بأخرى ، يمكن ان يكون أكثر من دليل يؤيد نفس التأكيد ، ولا يعتبر الحصول علي أدلة تؤيد تأكيد معين مرتبطة بتأكيد آخر. تتأثر مصداقية الأدلة بـ :- مصدر الحصول عليها ، / طبيعتها ، / ظروف الحصول عليها . يعتبر أكثر مصداقية :- الأدلة الخارجية ، / الداخلية في حالة قوة الرقابة، / مباشرة ، / الأدلة الموثقة ، / أصلية . نادرا ما ترتبط عملية المراجعة بسلامة التوثيق ، فالمراجع غير مدربا علي هذا ، ولكن عليه دراسة الرقابة. في حالة استخدام المراقب معلومات أعدتها المنشأة يجب التحقق من دقتها واكتمالها . يقوم المراقب بدراسة العلاقة بين تكلفة الحصول علي أدلة المراجعة ومدى فائدة المعلومات التي تم الحصول عليها ، علما بانها الصعوبة او النفقات لاتعتبر في حد ذاتها مبرر لحذف اجراء ليس له بديل.</p>	<p>أدلة المراجعة الكافية والملائمة</p>
<p>تعتبر الادارة مسنولة عن العرض العادل للقوائم المالية وتقوم الادارة ضمنا او صراحة بالاعتراف بذلك . ينبغي علي المراقب استخدام التأكيدات التالية علي نحو تفصيلي يمكنه من تقييم مخاطر التحريف ، وتصميم واداء إجراءات المراجعة. تأكيدات فئات المعاملات. ١- الحدوث ، / ٢- الإكمال ، / ٣- الدقة ، / ٤- إجراءات القطع ، / ٥- التبويب. تأكيدات أرصدة الحسابات. ١- الوجود ، / ٢- الحقوق والواجبات ، / ٣- الاكتمال ، / ٤- التقييم والتوزيع. تأكيدات العرض والإفصاح. ١- الحدوث والحقوق والواجبات، / ٢- الاكتمال، / ٣- التصنيف والقابلية للفهم، / ٤- الدقة والتقييم. يجوز للمراجع أن يعبر عن هذه التأكيدات بصورة مختلفة بشرط أن يغطي جميع الجوانب المبينه أعلاه.</p>	<p>استخدام التأكيدات للحصول علي أدلة المراجعة.</p>
<p>إجراءات تقييم الخطر. تفهم المنشأة وبيئتها بما في ذلك الرقابة الداخلية لتقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر. توفر اساس مرض لتقييم المخاطر علي مستوي القوائم والتأكدات ، ويتم تدعيمها بالاجراءات التالية. اختبار فعالية أنظمة الرقابة لمنع أو اكتشاف وتصحيح التحريفات الهامة والمؤثرة علي مستوي التأكيدات. ضرورة في حالتين :- أ- اعتماد المراقب علي فعالية تشغيل أنظمة الرقابة في تقييمه للمخاطر ، ب- عندما لا توفر اجراءات التحقق وحدها الأدلة الكافية والملائمة . إجراءات التحقق. اكتشاف التحريفات الهامة والمؤثرة علي مستوي التأكيد وتشمل اختبارات التفاصيل للتأكدات. هام حيث ان تقييم المخاطر يستند للحكم الشخصي والذي فدلا يكون دقيقا نظرا للمخاطر المتصلة في الرقابة الداخلية يمكن أن تتأثر طبيعة وتوقيت إجراءات المراجعة التي ستستخدم بصورة المعلومات ( الكترونية مثلا) وكذا فترات توافرها. عندما تكون المعلومات في صورة الكترونية يمكن ان يقوم المراقب بتنفيذ اجراءات المراجعة بواسطة استخدام الكمبيوتر. يمكن تستخدم التوليفة الملائمة من اجراءات المراجعة التالية وفقا للسياق التي تطبق فيه.</p>	<p>إجراءات المراجعة للحصول علي أدلة مراجعة</p>
<p>المراجعة المستندية فحص السجلات الداخلية والخارجية الورقية والالكترونية بما يحقق مثلا تأكيد الوجود. جرد الاصول الملموسة الفحص المادي للأصول بما يوفر أدلة علي الوجود ولكن ليس بالضرورة التقييم او الحقوق والواجبات. الملاحظة النظر الي عملية او اجراء يقوم به اخرون وتقتصر علي وقت الملاحظة (يمكن ان تؤثر علي كفاءة الاداء) الاستفسار السعي للحصول علي المعلومات ، مكتوب او شفهي ، الاستجابة ضمن من الاجابة، المصداقات نوع من الاستفسارات ، عملية الحصول علي إقرار معلومات عن وضع موجود مباشرة من الغير. إعادة الحساب تتمثل في فحص الدقة الحسابية للسجلات ، ويمكن أداؤها باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات. إعادة الاداء تنفيذ اجراءات وانظمة الرقابة التي كان يتم اداؤها بصورة مستقلة من البداية كجزء من الرقابة الداخلية الإجراءات التحليلية تقييم المعلومات بدراسة العلاقات المحتملة ، الاستفسار عن التقلبات والتعارضات.</p>	<p>أنواع إجراءات المراجعة.</p>

تلخيص معيار المراجعة المصري رقم (501) محمود حمودة

أدلة المراجعة - إعتبرات إضافية لبنود معينة

هدف الميعار	مكونات الميعار	هدف الميعار
توفير إرشادات اضافية للحصول علي أدلة مراجعة فيما يتعلق ببعض البنود والإفصاحات بشكل محدد	(أ) حضور جرد المخزون . (ب) الإجراءات المتعلقة بالمنازعات والمطالبات . (ج) تقييم الإستثمارات طويلة الأجل والإفصاح عنها. (د) المعلومات القطاعية .	هدف الجرد
هدف الجرد	واجب المراقب	أهمية حضور الجرد
تقوم الإدارة بوضع إجراءات للجرد للاستناد اليه في اعداد القوائم أو التأكد من صحة الجرد المستمر علي سجلات المخزون.	في حالة كون المخزون بند هام ومؤثر يجب علي المراقب الحصول علي ادلة مراجعة كافية لوجود وصلاحيه المخزون وذلك عن طريق حضور عملية الجرد الفعلي مالم يكن ذلك غير عملي .	حالة عدم التمكن من الحضور
يمثل حضور الجرد اختبار للرقابة ، اختبار لإجراءات التحقق للمخزون ، متابعة مدي الإلتزام بتطبيق اجراءات الإدارة فيما يتعلق بتسجيل نتائج الجرد الفعلي ، الحصول علي أدلة بإمكانية الإعتماد علي اجراءات الإدارة.	في حالة عدم تمكن المراقب من الحضور لظروف غير متوقعة عليه ان يقوم بالجرد أو بملاحظة الجرد الفعلي في تاريخ <b>بديل</b> وعند الضرورة اداء اجراءات مراجعة خاصة بالتعاملات التي تقع بين الفترتين .	حالة عدم عمليه الحضور
عندما يكون الحضور غير عملي نظرًا لعوامل مثل طبيعة وموقع المخزون علي المراقب دراسة اجراءات بديلة توفر أدلة بوجود وحالة المخزون ، ليقنع بعدم الحاجة للإشارة في تقرير بوجود قيد علي النطاق.	يدرس المراقب ما يلي :- مخاطر التحريف الهام المرتبطة بالمخزون ، نظام الرقابة الداخلية ، وجود اجراءات كافية وصدور تعليمات جرد ملائمة ، توقيت الجرد ، مواقع الجرد ، مدي الحاجة لوجود خبير .	التخطيط للحضور أو الاجراءات البديلة
يقوم المراقب بحضور الجرد مرة أو أكثر خلال العام ، يلاحظ خلالها العد والقيام بالعد الإختباري لبعض الأصناف.	إذا كانت الشركة تستخدم إجراءات لتقدير الكميات ، علي المراقب الأطمئنان لمعقولية تلك الإجراءات.	إجراءات العد
عندما تتعدد مواقع المخزون يحدد المراقب المواقع المناسبة للحضور ، باعتبار الأهمية النسبية وتقييم خطر التحريف.	يقوم المراقب بمراجعة تعليمات الإدارة المتعلقة بـ :- (أ) تطبيق أنشطة الرقابة (ب) التحديد الدقيق للاعمال تحت التنفيذ ، للبنود البطينة والمتقدمة وللمخزون المملوك للغير. (ج) اجراءات حركة المخزون بين المواقع للحصول علي تأكيد بتطبيق اجراءات الإدارة بشكل مناسب يقوم المراقب بملاحظة اجراءات الموظفين مع قيامه بالعد الفعلي.	إجراءات التقدير
علي المراقب إختبار مدي اكمال ودقة سجلات العد (قوائم الجرد) ومراعاة مدي الحاجة للاحتفاظ بنسخ منها.	يجب علي المراقب مراعاة اجراءات القطع بما في ذلك حركة المخزون قبل وخلال وبعد عملية الجرد .	تعدد المواقع
لاغراض المراجعة فقط اذا تم اجراء الجرد في تاريخ خلاف القوائم يقوم المراقب بالتحقق من تقييم حركة الفترة ، والرقابة الداخلية	علي المراقب تنفيذ اجراءات اضافية للتحقق من فروق الجرد الفعلي عن سجلات الجرد المستمر ومعقوليتها	مراجعة تعلقيات الإدارة
علي المراقب إختبار قوائم الجرد النهائية للتأكد مما إذا كانت تعكس الجرد الفعلي للمخزون.	عندما يكون المخزون في حيازة طرف خارجي علي المراقب الحصول علي مصادقة فيما يتعلق بكمية وحالة ذلك المخزون ودراسة:- فحص المستندات المتعلقة به ، استقلالية الطرف الثالث ، الحصول علي تقرير من مراقب اخر بكفاية النظام المحاسبي للطرف الثالث.	التحقق من الإلتزام
قد يكون للمنازعات او المطالبات تأثير هام علي القوائم مما يتطلب الإفصاح عنها و/ أو تكوين مخصص لها.	علي المراقب تنفيذ اجراءات تمكنه من التعرف علي وجود نزاعات أو مطالبات لها تأثير علي القوائم مثل :- الاستفسار من الإدارة والحصول علي الإقرارات اللازمة. فحص محاضر جلسات المسؤولين عن الحوكمة . فحص حسابات المصروفات القانونية . استخدام اي معلومات بنشاط المنشأة .	واجب عمليه الجرد
علي المراقب السعي للاتصال المباشر مع المستشار القانوني للمنشأة عندما يتبين وجود أو امكانية وجود نزاعات.	علي المراقب تنفيذ اجراءات تمكنه من التعرف علي وجود نزاعات أو مطالبات لها تأثير علي القوائم مثل :- الاستفسار من الإدارة والحصول علي الإقرارات اللازمة. فحص محاضر جلسات المسؤولين عن الحوكمة . استخدام اي معلومات بنشاط المنشأة .	مخزون طرف الغير
يتم إعداد خطاب المستشار القانوني بواسطة الإدارة ويرسل بواسطة المراقب وفيه تطلب الإدارة الرد مباشرة علي المراقب.	علي المراقب السعي للاتصال المباشر مع المستشار القانوني للمنشأة عندما يتبين وجود أو امكانية وجود نزاعات.	أهميتها
إذا ما رفضت الإدارة التصريح للمراقب بالاتصال بالمستشار القانوني يمثل ذلك قيد علي نطاق (تحفظ -عدم القدرة علي إبداء رأي).	علي المراقب السعي للاتصال المباشر مع المستشار القانوني للمنشأة عندما يتبين وجود أو امكانية وجود نزاعات.	تأثيرها
إذا رفض المستشار القانوني الرد بطريقة ملائم علي المراقب تقدير ما إذا كان ذلك يمثل قيد علي النطاق.	علي المراقب السعي للاتصال المباشر مع المستشار القانوني للمنشأة عندما يتبين وجود أو امكانية وجود نزاعات.	إجراءات (ب) الاجراءات المتعلقة بالمنازعات والمطالبات
يجب الحصول علي تأكيدات ودلائل علي قدرة المنشأة علي الاحتفاظ بها علي المدي الطويل.	علي المراقب السعي للاتصال المباشر مع المستشار القانوني للمنشأة عندما يتبين وجود أو امكانية وجود نزاعات.	الجزء (ج) تقييم الإستثمارات طويلة الأجل والإفصاح عنها.
تتضمن الاجراءات الإضافية دراسة القوائم ( قيم دفترية ) والمعلومات ذات العلاقة كالقيم السوقية ومقارنتهما.	علي المراقب السعي للاتصال المباشر مع المستشار القانوني للمنشأة عندما يتبين وجود أو امكانية وجود نزاعات.	الجزء (د) المعلومات القطاعية
مراعاة خفض القيمة لمقابلة القيمة السوقية ، التسويات والإفصاح اللازم اذا توافر عدم تاكد بالقدرة علي الاسترداد.	علي المراقب السعي للاتصال المباشر مع المستشار القانوني للمنشأة عندما يتبين وجود أو امكانية وجود نزاعات.	
علي المراقب مراعاة اعتبار علاقة المعلومات القطاعية بالقوائم المالية ككل وليس بشكل مستقل للمعلومات القطاعية.	علي المراقب السعي للاتصال المباشر مع المستشار القانوني للمنشأة عندما يتبين وجود أو امكانية وجود نزاعات.	
تشمل اجراءات مراجعتها إجراءات تحليلية ، وإجراءات مراجعة أخرى تتناسب مع الظروف.	علي المراقب السعي للاتصال المباشر مع المستشار القانوني للمنشأة عندما يتبين وجود أو امكانية وجود نزاعات.	
يقوم المراقب بمناقشة الاسس المستخدمة في تحدد المعلومات القطاعية واختبار تطبيقها ، والإفصاحات .	علي المراقب السعي للاتصال المباشر مع المستشار القانوني للمنشأة عندما يتبين وجود أو امكانية وجود نزاعات.	

الجزء (أ) حضور جرد المخزون

## المصادقات الخارجية

يهدف المعيار إلي توفير إرشادات تتعلق باستخدام المراقب للمصادقات الخارجية كوسيلة للحصول علي أدلة مراجعة. ينبغي علي المراقب أن يحدد ما إذا كانت المصادقات ضرورية للحصول علي أدلة مراجعة كافية وملامنة علي مستوي التأكيد. ينبغي علي المراقب دراسة خطر التحريف علي مستوي التأكيد ،وكيفية تخفيضه بأدلة من إجراءات اخري الي مستوي مقبول. المصادقة الخارجية هي عملية الحصول علي أدلة المراجعة من خلال إقرار للمعلومات يأتي من الغير ردا علي طلب للمعلومات. تستخدم المصادقات فيما يخص مثلا :- أرصدة الحسابات ، شروط الإنفاقيات او المعاملات ، عدم وجود شروط معينة. تعتمد مصداقيتها علي تطبيق المراقب لإجراءات مناسبة عند تصميم طلب المصادقة ،ورقابته عليها ،وخصائص مراسلي الردود.	هدف المعيار اختبار أهميتها ماهية المصادقة صور المصادقات محددات المصادقة	العلاقة بين إجراءات المصادقات الخارجية وتقييم المراقب لخطر التحريف الهام والمؤثر.
يحمل معيار ٣١٥ المراقب مسؤولة تفهم بيئة المنشأة بما في ذلك الرقابة وتقييم مخاطر التحريف وتصميم إجراءات المراجعة يحمل معيار ٣٢٠ المراقب مسؤولة تصميم إجراءات المراجعة تحديد طبيعة ومدى ادلتها لمواجهة خطر التحريف. العلاقة عكسية بين تقييم المراقب للخطر وسعيه لتصميم إجراءات تحقق للحصول علي أدلة ذات صلة ومصداقية ومقنعة. علي المراقب إذا انتهى الي جوهرية الخطر دراسة ما إذا كان يمكن اعتبار المصادقات وسيله لتقليل التحريف.	بشكل عام أمثلة أهداف المصادقات محدد الملائمة حالة التصور	العلاقة بين إجراءات المصادقات الخارجية وتقييم المراقب لخطر التحريف الهام والمؤثر.
يتطلب معيار ٥٠٠ استخدام التأكيدات في تقييم المخاطر ، وتختلف قدرة المصادقات في توفير أدلة تتعلق بتأكيد بعينه. مصادقة المدينين توفر أدلة تتعلق بوجود الحساب وإجراءات القطع ولكن لا توفر أدلة علي التقييم (امكانية سداد المدين) . مصادقة بضاعة الامانة طرف الغير توفر أدلة وجود وحقوق والتزامات ولكنها لا توفر أدلة تدعم تأكيد التقييم. تتأثر مدى ملائمة المصادقات لمراجعة تأكيد معين بهدف المراقب من المعلومات الخاصة بالمصادقة (تأكيد اكتمال - الدانين) إذا لم توفر المصادقات ادلة مناسبة للتأكيدات ، فعلي المراقب إستكمال المصادقات أو القيام بإجراءات مراجعة أخري.	المحددات عوامل أخري تنبيهه	تصميم طلب المصادقة الخارجية
تصمم المصادقات بما يلائم أهداف المراجعة وبمراعاة : التأكيدات المتحقق منها، وطبيعة المعلومات ، ومرسل الرد المرتقب ينتبه المراقب عند التصميم لنوع المعلومات التي سينتظمن مرسل الرد من تأكيدها بسرعة (مثال تأكيد معاملة أسرع من تأكيد رصيد) يجب ان يحتوي التصميم علي تصريح من الادارة لمرسل الرد بالافصاح عن المعلومات للمراقب	الإيجابية أخطارها السلبية أخطارها استخدامها المزج	إستخدام المصادقات الإيجابية والسلبية
المصادقة الإيجابية تتطلب الرد في جميع الأحوال بالموافقة علي المعلومات او بكتابة المعلومات الناقصة بما يوفر أدلة يعتمد عليها لتخفيض خطر المصادقة الإيجابية بدون تدقيق ترسل(عمياء) بدون مبالغ ،ولكن ذلك يقلل فرص الرد لتطلبه بذل جهد اضافي المصادقة السلبية يتم فيها الرد فقط في حالة عدم الموافقة علي المعلومات المرسله نظرا لأن عدم استلام رد عليها لا يعد دليل صريح فيجب علي المراقب أداء إجراءات تحقق أخري لتكتملة إستخدامها وتستخدم عندما: الإخطار منخفضة ، الارصدة صغيرة والحسابات كثيرة ، عدم توقع أخطاء كثيرة ، الاعتقاد بجودة الاستجابة يمكن المزج بينهما مثال مجموع أرصدة العملاء عدد كبير بارصدة صغيرة(م. سلبية)، وعدد صغير بارصدة كبيرة (م.إيجابية)	رفض الإدارة موافقة المراقب رفض المراقب محددات	طلبات الإدارة
في حالة رفض الإدارة لطلب المراقب بالمصادقة يدرس سبب الرفض ويحصل علي أدلة لصحة السبب إذا وافق علي ذلك عليه تطبيق إجراءات مراجعة بديلة للحصول علي أدلة كافية وملامنة تتعلق بموضوع المصادقة إذا لم يوافق المراقب يعد ذلك قيد علي النطاق ويدرس أثر ذلك علي تقريره عند دراسة الاسباب يتبع اسلوب الشك المهني، وتدرس دلالات ذلك علي نزاهة الإدارة أو احتمالات الغش أو الخطأ	محددات واجبات المراقب	خصائص مراسلي الردود
تتأثر مصداقية أدلة المراجعة من المصادقات بـ:- كفاءة ، واستقلالية ، و صلاحيات ، ومعرفة مرسل الرد علي المراقب توجيه طلب المصادقة للشخص المناسب ( مثال الإدارة المختصة بالقروض عند المصادقة علي شروط قرض معين) يقيم المراقب مدى موضوعية وعدم تحيز الردود ، لذلك قد يحتاج الي معلومات حول مرسل الردود ومدى كفاءته وحياديته	محددات	إجراءات المصادقات الخارجية
عند أداء إجراءات المصادقة يجب علي المراقب مراقبة عملية اختيار المرسل اليهم ، واعداد وارسال طلبات المصادقة ، وتلقي الردود وذلك لتقليل احتمالية ان تكون نتائج المصادقة متحيزة بسبب التدخلات، وعليه ان يرسلها بمعرفته او معاونيه	محددات	عدم الرد علي المصادقة الإيجابية
في حالة عدم استلام رد علي طلب مصادقة إيجابية يجب علي المراقب أداء إجراءات مراجعة بديلة توفر أدلة مراجعة تتعلق بالتأكيدات التي كان طلب المصادقة بهدف لتقديهما	محددات	مصداقية الردود التي تم تلقيها
يدرس المراقب :- ما إذا كان هناك ما يشير الي عدم مصداقية المصادقات الخارجية :- فيدرس صحة الرد ، ويؤدي إجراءات لازالة الشك ، ويطلب الحصول علي الردود الاصلية ، ويوثق المصادقات الشفهية في أوراق العمل ويطلبها مكتوبة إذا كانت هامة	محددات	أسباب وتكرار الاختلافات
عندما يصل المراقب لاستنتاج بأن عملية المصادقات وكذلك إجراءات المراجعة البديلة لو توفر أدلة مراجعة كافية وملامنة فيما يخص تأكيد معين ، ينبغي عليه أداء إجراءات مراجعة إضافية للحصول علي أدلة مراجعة كافية وملامنة ويدرس المراقب عند تكوين هذا الاستنتاج : مصداقية المصادقات والإجراءات البديلة ، طبيعة الاختلافات ، أدلة المراجعة التي وفرتها الإجراءات	محددات	تقييم نتائج عملية المصادقات
يجب علي المراقب تقييم توفير المصادقات والإجراءات الأخرى الأدلة الكافية والملائمة للتأكيدات محل المراجعة	محددات	تقييم نتائج عملية المصادقات
عندما يرسل المراقب المصادقات في تاريخ يسبق الميزانية للحصول علي أدلة مراجعة لتأكيد ما ، يحصل المراقب علي أدلة مراجعة كافية وملامنة بأن المعاملات المتعلقة بالتأكد في الفترة التي تتخللها لم يتم تحريفها	محددات	تقييم نتائج عملية المصادقات

توفير إرشادات لمراجعة :- أرصدة أول المدة ،أو عند مراجعة مراقب آخر لقوائم الفترة السابقة ،أو عند وجود ظروف محتملة أو التزامات أول الفترة	هدف المعيار	المقدمة
أرصدة أول لا تتضمن تحريفات تؤثر على الحالي   سلامة ترحيل أرصدة العام السابق للحالي   ثبات السياسات والمعالجة والإفصاح حال تغيرها	واجب المراقب	
تعني أرصدة أول المدة أرصدة الحسابات القائمة في بداية الفترة على أساس إقفال الفترة السابقة بحيث تعكس آثار :- أ) المعاملات خلال الفترة السابقة ، ب) السياسات المحاسبية المطبقة في الفترات السابقة / وعند المراجعة لأول مرة لا يكون المراقب قد حصل على أدلة مؤيدة لها	تعريف	إجراءات المراجعة
تتمتع مدي كفاية وملائمة أدلة المراجعة التي يحتاج المراقب للحصول عليها بشأن أرصدة أول المدة على بعض الأمور <b>مثل :-</b> السياسات المحاسبية المطبقة   نوع تقرير مراقب الفترة السابقة   طبيعة الحسابات وخطر التحريف   الأهمية النسبية لأرصدة أول المدة	محددات الكفاءة للأدلة	
إذا كانت قوائم الفترة السابقة روجعت بمعرفة مراقب آخر يستطيع المراقب الحصول على أدلة كافية وملائمة <b>عن طريق :-</b> فحص أوراق عمل مراقب الحسابات السابق   في حالة صدور تقرير معدل عليه فحص الأمور التي أدت لذلك وفي كل الحالات على المراقب دراسة مستوي الكفاءة المهنية والاستقلالية للمراقب السابق <b>و</b> مراجعة ميثاق السلوكيات قبل الاتصال به	دراسة السياسات	
في حالة عدم مراجعة الفترة السابقة أو عدم القدرة على الحصول على أدلة كافية وملائمة بشأنها على المراقب تنفيذ إجراءات أخرى لكل بند <b>كما يلي :-</b> البنود المتداولة :- مراجعة السداد/التحصيل لرصيد أول خلال الفترة ، المخزون :- الجرد الفعلي وتسويته للرجوع لرصيد أول ، إجراءات القطع البنود غير المتداولة :- فحص السجلات المحاسبية والمعلومات الأخرى الخاصة بأرصدة أول المدة والحصول على المصادقات وأي إجراءات إضافية	أدلة المراجعة من المراقب السابق	
إذا لم يتمكن المراقب من الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة بعد تطبيق الإجراءات عاليه فيما يتعلق بأول المدة <b>عليه تعديل رأيه</b> الي :- أ) رأي متحفظ ب) الإمتناع عن إبداء رأي ج) إبداء رأي متحفظ أو الإمتناع عن الإبداء لنتائج العمليات و رأي نظيف للمركز المالي	حالة عدم الحصول على أدلة كافية	نتائج المراجعة وأعداد التقرير
في حالة احتواء أرصدة أول المدة على أخطاء تؤثر بشكل هام ومؤثر على قوائم الفترة الحالية <b>يجب على المراقب :-</b> * إبلاغ الإدارة ، * إبلاغ المراقب السابق بعد الحصول على موافقة الإدارة ، * فإذا لم تتم معالجة الخطأ يصدر المراقب رأي متحفظ أو عكسي بحسب الأحوال	حالة وجود خطأ هام	
في أي من الحالات التالية يبدي المراقب رأيا متحفظا أو عكسيا حسب الحالة على القوائم المالية للفترة الحالية :- عدم الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية   عدم إجراء المعالجات السليمة في حالة التغيير في السياسات المحاسبية   عن هذه التغييرات في السياسات المحاسبية للفترة السابقة بالفترة الحالية	حالة التغيير في السياسات المحاسبية	
إذا كانت أسباب التعديل الخاص بقوائم الفترة السابقة لازالت قائمة وذات تأثير هام ومؤثر على القوائم المالية للفترة الحالية <b>فينبغي على المراقب الحالي</b> أن يصدر تقريرا معدلا في ضوءها أما إذا زال أثرها فإن المراقب لا يحتاج لذلك	حالة تعديل تقرير الفترة السابقة	

<b>المقدمة</b>	تعريفها	الإجراءات التحليلية هي :- تقييم المعلومات المالية بدراسة العلاقات المتوقعة بين البيانات المالية أو غير المالية ، والاستفسار عن وجود تقلبات محددة وعلاقات لا تتماشى مع المعلومات المتصلة بها أو تحريف انحراف مؤثر عن المبالغ المتوقعة			
	استخدامها	ينبغي علي المراقب تطبيقها:- كإجراءات لتقييم الخطر (وذلك للتوصل الي فهم المنشأة وبينتها) ، وفي الفحص الشامل ( في نهاية المراجعة)			
طبيعية و غرض الإجراءات التحليلية	طبيعتها	تتضمن عمل دراسات مقارنة للمعلومات مع : معلومات المقارنة ل- فترات سابقة ، الموازنات ، المعلومات المماثلة لنفس النشاط			
	تنفيذها	دراسة العلاقات بين عناصر المعلومات الواجب اتفاقها مع نموذج معين كمجمل الربح، والعلاقات بين المعلومات المالية وغير المالية تطبيق اي من هذه الاجراءات بطرق متنوعة وفقا للحكم الشخصي للمراقب من مجرد المقارنات البسيطة وحتى التحليلات المركب			
الإجراءات التحليلية كإجراءات لتقييم الخطر	استخدامها	تستخدم :- كإجراءات لتقييم الخطر ، أو كإجراءات للتحقق (عندما تكون اكثر فعالية من اختبارات التفاصيل) ، أو كفحص شامل			
		ينبغي علي المراقب تطبيق الإجراءات التحليلية كإجراءات تقييم الخطر للتوصل الي فهم للمنشأة وبينتها بما يساعد علي تقييم المراقب لمخاطر التحريفات الهامة والمؤثرة وتحديد طبيعة ومدى وتوقيت إجراءات المراجعة تستخدم المعلومات المالية وغير المالية مثال العلاقة بين حجم البضاعة المباعة وقيمة المبيعات ، تكلفة الأجور وعدد العاملين			
أنواعها	التمييز لها	إجراءات التحقق تتعامل مع التقييم المرتبط بخطر التحريف الهام وهي إما اختبارات تفاصيل أو إجراءات تحليلية أو مزيج بينهما يستفسر المراقب من إدارة المنشأة عن مدى توافر المعلومات التي يحتاجها وامكانية الاعتماد عليها بشرط سلامة الاعداد			
	محدداتها	عند تقييم نتائج الاجراءات التحليلية يضع المراقب في اعتباره عدة عوامل مثل :- ملانمة الإجراءات في إثبات التأكيدات / مصداقية البيانات / دقة التوقعات / الاختلافات بين المسجل والمتوقع			
الملائمة	التطبيق	تطبق اجراءات التحقق التحليلية عامة علي حجم كبير من المعاملات بافتراض ان العلاقات بين البيانات موجودة ومستمرة			
	تحديد الملائمة	يدرس المراقب عند تحديد مدى ملائمة إجراءات التحقق التحليلي في إثبات التأكيدات :- تقييم خطر التحريف الهام والمؤثر:- بحيث يضع في اعتباره تفهم المنشأة والرقابة الداخلية والأهمية النسبية واحتمالات التحريف اختبارات تفاصيل الموجهة لنفس التأكيد:- تصبح إجراءات التحقق التحليلي مناسبة عندما يتم عمل اختبارات تفاصيل عن نفس التأكيد			
مصدر البيانات	مصادر البيانات	تتأثر مصداقية البيانات بمصدرها وطبيعتها والظروف التي تم الحصول عليها فيها ولتحديد مدى الاعتماد عليها يتم دراسة :- (أ) مصدر المعلومات المتاحة (المستقلة أكثر مصداقية) (ب) القابلية للمقارنة (لتسهيل مقارنة المعلومات ببعضها) (ج) طبيعة وصلو المعلومات المتاحة (د) أنظمة الرقابة علي إعداد المعلومات			
	أثر الرقابة	أنظمة الرقابة علي اعداد المعلومات اذا كانت فعالة يكون لدي المراقب ثقة أكبر في مصداقية المعلومات وبالتالي نتائج الاختبارات عند تقييم ما اذا كان من الممكن التوصل الي توقع دقيق يكفي لتحديد التحريفات يضع المراقب في اعتباره العوامل التالية :-			
مقدار الاختلافات	محددات التوقع	الدقة التي يمكن من خلالها التنبؤ بنتائج إجراءات التحليل التحقيقي / المدى الذي يمكن أن تجزأ اليه المعلومات / توافر المعلومات المالية وغير المالية			
	مقدار الاختلافات	يضع المراقب تصور لمقدار الاختلافات التي يمكن قبولها وفقا للأهمية النسبية ، ومستوي التأكيدات المطلوب في حالة تنفيذ إجراءات التحقيق في تاريخ مبكر مع التخطيط لأداء إجراءات التحليل التحقيقي عن الفترة حتي نهاية العام يدرس المراقب القدرة علي الحصول علي أدلة مراجعة كافية وملانمة للفترة الباقية			
الإجراءات التحليلية في الفحص الشامل في نهاية عملية المراجعة		ينبغي علي المراقب تطبيق الإجراءات التحليلية عند أو قرب نهاية عملية المراجعة عند تكوين استنتاج شامل عما اذا كانت القوائم المالية ككل تتسق مع تفهم المراقب للمنشأة يؤدي ذلك الي تعزيز الاستنتاجات المكونة خلال مراجعة مفردات القوائم ، وربما تحديد خطر تحريف لم يتم اكتشافه سابقا في تلك الحالة علي المراقب اعادة تقييم إجراءات المراجعة المخطط لها			
		يجب علي المراقب عندما تؤدي الإجراءات التحليلية الي تقلبات هامة أو علاقات غير مستقرة مع المعلومات المرتبطة أن يستفسر عن أسباب ذلك والحصول علي التفسيرات الكافية والأدلة المناسبة والمؤيدة لذلك تبدأ إجراءات فحص هذه التقلبات والعلاقات غير العادية بالاستفسار من الإدارة ويتبع ذلك :-			
الإستفسار عن البنود غير العادية		تعزيز إجابات الإدارة عن طريق مثلا مقارنتها بما لدي المراقب من معرفة عن الصناعة وأدلة المراجعة الأخرى التي حصل عليها تحديد مدى الحاجة لتطبيق إجراءات مراجعة أخرى بناء علي نتائج الإستفسارات في حالة عدم قدرة الإدارة علي التفسير إذا كان التفسير غير كاف			

المراجعة بالعينة ووسائل الاختبار الأخرى

<b>المقدمة</b>	هدف الميعار واجب المراقب	وضع إرشادات تتعلق باستخدام عينات المراجعة وغيرها من وسائل اختيار البنود من أجل الاختبار عند تصميم إجراءات جمع الأدلة <b>ينبغي على المراقب</b> عند تصميم الإجراءات تحديد الطرق الملائمة لاختيار البنود من أجل الإختبار لجمع الأدلة
<b>تعريفات</b>	راجع الميعار	المراجعة بالعينة "العينات" / الأخطاء / خطأ متفرد / المجتمع / خطر العينة / مستويات الثقة / مخاطر عدم الإكتشاف وحدة العينة / العينات الإحصائية / تقسيم المجتمع إلي طبقات / مستوي الأخطاء المسموح بها
<b>معايير</b>	إجراءات تقييم الخطر	[معيار ٥٠٠] يتم الحصول عليها عن طريق :- إجراءات تقييم الخطر / واختبارات الرقابة / وإجراءات التحقق [ نوع الإجراء هام لتطبيق مراجعة العينة ] [معيار ٣١٥] يقوم بها المراقب للتوصل الي فهم للمنشأة وبيئتها والرقابة الداخلية / في العادة <b>لاترتبط</b> بالمراجعة بالعينة / <b>إلا في حالة</b> عندما يخطط المراقب لأداء اختبارات لأنظمة الرقابة في نفس وقت تفهم تصميم أنظمة الرقابة وتحديد ما إذا كان يتم تنفيذها
	إختبارات الرقابة	أدائها [معيار ٣٣٠] يتم أدائها عندما تحتوي إجراءات تقييم الخطر علي توقع بفعالية تشغيل أنظمة الرقابة طبعتها <b>بتفهم المراقب</b> للرقابة يمكنه تحديد خصائص الأداء السليم لأنظمة الرقابة ، وخصائص الخروج عن ذلك الأداء / وعندئذ يمكنه القيام باختبار وجد وغياب هذه المواصفات
	إجراءات التحقق	ملاءمتها تكون ملائمة عندما <b>يستدل</b> من تطبيق عنصر من عناصر الرقابة <b>علي</b> تطبيق نظام الرقابة المتعلق بأداء عمل ما بكامله ( مثال توقيع مدير الائتمان علي الفاتورة يدل علي اعتماد الائتمان ) أدائها الغرض منها الحصول علي أدلة مراجعة بهدف <b>إكتشاف</b> التحريفات الهامة والمؤثرة علي مستوي التأكيد طبعتها تهتم <b>بالمبالغ</b> وتنقسم إلي (اختبارات تفاصيل / اختبارات تحقق تحليلية ) <b>وترتبط</b> مراجعة العينة باختبارات التفاصيل
	<b>إعتبرات الخطر في الحصول علي أدلة المراجعة</b>	الإختبار خطر العينة خطر عدم الإكتشاف
<b>إجراءات المراجعة للحصول علي أدلة المراجعة</b>	واجب المراقب	[معيار ٣١٥] تشمل التفتيش والملاحظة والاستفسار والمصادقات والفحص الحسابي وإعادة الأداء والإجراءات التحليلية وترجع مسألة اختيار إجراءات المراجعة المناسبة للحكم المهني للمراقب وغالبا ما يتعلق أدائها باختبار بنود من مجتمع العينة
<b>إختيار بنود للاختبار لجمع أدلة المراجعة</b>	واجب المراقب	<b>ينبغي على المراقب</b> تحديد الوسائل الملائمة لاختيار البنود من أجل الاختبار عند تصميم إجراءات المراجعة وفقا للظروف <b>وعلي أساس</b> التحريف الهام والمؤثر المرتبط بالتأكد محل الاختبار وكفاءة المراجعة إختيار جميع البنود <b>غير مناسبة</b> لاختبارات الرقابة / تناسب عدد صغير من البنود ذات القيمة العالية + خطر جوهري + غياب أدلة + استخدام الكمبيوتر محدداتها يمكن للمراقب إختيارها وفقا لـ : تفهم المراقب للمنشأة / خطر التحريف الهام / خصائص المجتمع محل الإختيار أختبار بنود محددة القيمة المرتفعة أو البنود الأساسية جميع البنود التي تزيد علي مبلغ معين بنود للحصول علي معلومات بنود لاختبارات أنشطة الرقابة طبعتها <b>لا تعتبر</b> مراجعة بالعينة ولا يمكن تعميم نتائج فحص البنود المختارة علي باقي المجتمع المراجعة بالعينة يمكن للمراقب أن يقرر تطبيق المراجعة بالعينة علي فئة من المعاملات أو رصيد حساب
<b>أساليب العينات الإحصائية مقارنة بغير الإحصائية</b>	فصل الاختيار مثال	يرجع قرار استخدام أسلوب العينات الإحصائية أو غير الإحصائية <b>لحكم المراقب</b> وفقا للطريقة الأفضل في الحصول علي الأدلة في حالة اختبارات الرقابة يكون <b>الاهم</b> هو معرفة طبيعة وسبب الخطأ <b>اكثر</b> من مجرد التحليل الاحصائي لذلك يناسب الاسلوب غير الاحصائي آلية التطبيق يتم تطبيق العينات غير الاحصائية بنظرية الاحتمالات او الحكم المهني [علما بان حجم العينة ليس مقياس التمييز بين الاحصائي وغير الاحصائي]. تعمم النتيجة <b>عندما</b> يتميز الاسلوب الذي تم تبنيه بخصائص العينة الاحصائية <b>تكون</b> القياسات الاحصائية لخطر العينة سليم إمكانية <b>حتى</b> عندما لا يتسق الاسلوب المنفذ مع العينة الاحصائية <b>يتم</b> استخدام الاساليب الاحصائية لاختيار العناصر (كارقام عشوائية من الحاسب
<b>تصميم العينة</b>	واجب المراقب مثال المجتمع	عند تصميم العينة <b>ينبغي على المراقب</b> أن يضع في اعتباره أهداف إجراءات المراجعة ، وخصائص المجتمع. (وتفهم الأخطاء) <b>إختبارات الرقابة</b> :- عند أدائها يقوم المراقب بعمل تقييم لمعدل الخطأ المتوقع وجوده وفقا لفهمه لتصميم الضوابط ذات الصلة أو اختبار التفاصيل من الهام للمراقب ضمان أن مجتمع العينة :- (أ) ملائم لهدف إجراء المراجعة ، (ب) مكتمل / ويوفر معيار ٥٠٠ إرشادات بشأن إجراءات المراجعة المطلوب أدائها فيما يخص دقة واكتمال المعلومات المعدة بواسطة نظام المعلومات بالمنشأة

ملونة محمود حمودة		ملونة محمود حمودة	
System Analyst Mahmoud Hamouda Chartered Accountant & Tax Consultant		System Analyst Mahmoud Hamouda Chartered Accountant & Tax Consultant	
<b>المراجعة بالعينة ووسائل الاختبار الأخرى</b>			
الهدف	تقسيم المجتمع الي مجتمعات اصغر لها خصائص مميزة يهدف الي:- تقليل التباين، ويحسن كفاءة عملية المراجعة	تقسيم مجتمعات العينة الي طبقات	تصميم العينة
الطريقة	يمكن تقسيم فئات المعاملات وأرصدة الحسابات الي قيم نقدية لتوجيه المجهود الي الفئات المحتمل احتوائها علي اخطاء مادية		
التعميم	يمكن فقط تعميم نتائج المراجعة لطبقة علي كافة البنود التي تشملها هذه الطبقة / وللتوصل لنتيجة تتعلق بالمجتمع كله علي المراقب دراسة خطر التحريف الهام لباقي الطبقات / واستخدام عينة او وسيلة جمع أدلة اخري عليها	الاختيار بالقيمة المرجحة	
فعاليتها	لتحديد وحدة اختيار العينة تكون هذه الطريقة فعالة عند أداء اختبارات التفاصيل وعلی الأخص اختبارات تضخيم الأرصدة		
مثالها	اختيار وحدات نقدية مستقلة (دولار مثلا) التي تشكل فئات المعاملات وأرصدة الحسابات بعد اختيار وحدات نقدية محددة داخل العينة (رصيد حساب المدينين مثلا) / وعادة ما يتم توجيه جهود المراجعة الي البنود ذات القيمة الاعلي		
واجب المراقب	عند تحديد حجم العينة <b>ينبغي علي المراقب</b> مراعاة ما اذا كان قد تم تخفيض خطر العينة الي مستوي منخفض مقبول	العلاقة العكسية	حجم العينة
إسلوب التحديد	يتأثر حجم العينة بمستوي الخطر الذي يكون المراقب مستعداً لقبوله (كلما قل الخطر كلما زادت الحاجة لزيادة حجم العينة) يمكن تحديد حجم العينة عن طريق :- تطبيق صيغة مبنية علي الاحصاءات <b>أو</b> من خلال ممارسة الشك المهني		
واجب المراقب	<b>ينبغي علي المراقب</b> اختيار بنود العينة مع توقع ان جميع وحدات المجتمع لديها فرصة الاختيار في العينة	آلية الاختيار	إختيار العينة
طرق الاختيار	في حالة العينات الإحصائية يتم الاختيار بصورة عشوائية / أما غير الإحصائية يستخدم المراقب الحكم المهني الطرق المعروفة هي :- استخدام عدد عشوائي من الجداول / المراجعة بالكمبيوتر / الاختيار المنتظم / الاختيار العشوائي		
واجب المراقب	<b>ينبغي علي المراقب</b> أداء إجراءات مراجعة ملائمة علي كل بند يتم اختياره لتحقيق هدف المراجعة المحدد	حالة خاصة "١"	إجراءات المراجعة
حالة خاصة "٢"	<b>إذا</b> ظهر أن هناك بند تم اختياره غير ملائم لتطبيق إجراء المراجعة <b>عليه</b> ففي العادة يتم أداء إجراء المراجعة علي بند بديل <b>إذا</b> لم يستطع المراقب تطبيق إجراءات المراجعة المخطط لها علي بند تم اختياره <b>عليه</b> تنفيذ إجراءات مراجعة بديلة		
واجب المراقب	<b>ينبغي علي المراقب</b> أن يقوم بدراسة نتائج العينة / وطبيعة وأسباب أي أخطاء تم تحديدها / وتأثيرها المحتمل علي هدف المراجعة المحدد وعلی موضوعات أخري في المراجعة	واجب المراقب	طبيعة الأخطاء وأسبابها
حالة الخطأ	يهتم المراقب بالحصول علي أدلة تتعلق ب:- كيفية تطبي انظمة الرقابة / مدي ثبات التطبيق / مسنول ووسيلة التطبيق يقوم المراقب بعمل استفسارات لفهم الخطأ ويدرس :- (أ) التأثير المباشر للأخطاء التي تم تحديدها علي القوائم المالية / و (ب) فعالية نظام الرقابة وتأثيره علي طريقة المراجعة عندما تحدث الأخطاء		
حالة خاصة	في تلك الحالات علي المراقب تحديد مدي كفاية توفير اختبارات الرقابة لأدلة مراجعة حتي في حالة الحاجة لتنفيذ إجراءات تحقق	الخطأ المتفرد	
حالة خاصة	إذا تبين للمراقب اشتراك الأخطاء المكتشفة في خصائص [الفترة، المكان، المسنول] <b>عليه</b> توسيع تطبيق الإجراءات بعد حصر كافة بنود المجتمع التي تتماثل في هذه الخصائص / <b>لاحتمالية</b> إشارة ذلك لوجود خطر غش أو تدليس <b>يؤدي المراقب</b> إجراءات مراجعة إضافية حتي يصبح علي درجة عالية من التأكد أن خطأ ما لا يمثل المجتمع نتيجة نشأته عن حدث منفصل لن يتكرر إلا في حالات محددة بصورة خاصة / وبالتالي لا يتم تعميمه علي مستوي مجتمع العينة		
واجب المراقب	<b>بالنسبة لاختبارات التفاصيل ينبغي علي المراقب</b> تعميم القيمة النقدية للأخطاء الموجودة في العينة لتسري علي المجتمع / كما <b>ينبغي أن</b> يدرس تأثير الأخطاء التي تم تعميمها علي هدف المراجعة المحدد علي موضوعات أخري في المراجعة	واجب المراقب	تعميم الأخطاء
الدراسة الشاملة	يتوقع المراقب الأخطاء في المجتمع للحصول علي نظرة شاملة لنطاقها ولمقارنتها بمستوي الخطأ المسموح به <b>عند دراسة</b> التأثير المحتمل للأخطاء علي مجموع فئات المعاملات او أرصدة الحسابات <b>يتم</b> :- تعميم الأخطاء علي مستوي كل طبقة = ثم تجميع الأخطاء التي تم تعميمها + الأخطاء المتفردة لكل طبقة		
واجب المراقب	<b>بالنسبة لاختبارات الرقابة</b> ليس من الضروري تعميم الأخطاء لأن معدل خطأ العينة هو معدل الأخطاء المتوقعة في المجتمع ككل	واجب المراقب	تقييم نتائج العينة
اختبارات الرقابة:-	<b>ينبغي علي المراقب</b> تقييم نتائج العينة لتحديدها إذا كانت تؤكد علي تقييم خصائص المجتمع ذات الصلة وأنها بحاجة لإعادة النظر		
مقارنة هامة	اختبارات الرقابة:- يؤدي معدل مرتفع من الخطأ في عينة الي زيادة مخاطر اختبارات التفاصيل :-كمية الأخطاء الكبيرة غير المتوقعة في عينة حساب ما يمكن التحريف الهام المقيمة الا اذا تم الحصول علي أدلة مراجعة تثبت التقييم المبني ان تشير الي وجود تحريف لفئة معاملات او رصيد حساب	حالة إعادة النظر	
حالة إعادة النظر	إذا كان مجموع الأخطاء التي تم تعميمها + الخطأ المتفرد <b>أقل من ولكن قريب</b> من الخطأ الذي يعتبره المراقب مسموح به <b>فعلي المراقب</b> تنفيذ إجراءات مراجعة أخري حتي يقتنع بنتائج العينة التي تم التوصل اليها (حيث أن عينه مختلفة قد تسفر عن تجاوز التقدير) .		
حالة إعادة النظر	إذا كان تقييم نتائج العينة يشير الي ان تقييم الخصائص المرتبطة بالمجتمع بحاجة لإعادة النظر <b>يمكن للمراقب أن</b> :- (أ) يطلب من الإدارة التحقق من الأخطاء واحتمالية وجود المزيد والتعديلات اللازمة ، <b>و/أو</b> (ب) تعديل طبيعة وتوقيت ومدي إجراءات المراجعة الإضافية ، <b>و/أو</b> (ج) دراسة تأثير ذلك علي تقرير المراقب		

## مراجعة التقديرات المحاسبية

تلخيص معيار المراجعة المصري رقم (٥٤٠)

هدف المعيار	توفير إرشادات لمراجعة التقديرات ، ورغم توافر إجراءات تناسب فحص المعلومات المستقبلية الا ان ذلك ليس من أهدافه
واجب المراقب	يجب علي المراقب أن يحصل علي أدلة مراجعة كافية وملانمة تتعلق بالتقديرات المحاسبية
تعريف التقديرات	القيمة التقريبية للبند في ظل غياب الوسيلة الدقيقة لقياسه
أمثلة التقديرات	مخصصات تخفيض المخزون والمدينون ، الاعمار الإنتاجية للاصول ، الإيرادات المستحقة ، الضرائب المؤجلة ، التزامات الضمان
مسئولية التقديرات	الإدارة مسؤولة عن وضع التقديرات ويتم ذلك في ظروف من عدم التاكيد وبما يحتاج للحكم الشخصي (خطر تحريف عالي)
تحديد التقديرات	تحديد التقديرات قد يكون بسيط ( تقدير مصروف الأيجار المستحق ) ، أو معقد (تقدير قيمة هبوط المخزون الراكد).
آلية التحديد	قد يتم تحديد التقديرات بصورة روتينية مستمرة أو غير روتينية وبشكل عام يتم الارتكان للخبرة المكتسبة والفحص المنتظم لنتائجها
الأثر علي التقرير	عدم التاكيد المرتبط ببند ما ، أو عدم وجود بيانات موضوعية بما يصعب إجراء تقدير مقبول <b>يوجه المراقب</b> لدراسة الأثر علي التقرير

## إجراءات المراجعة لمواجهه خطـر التحريف الهام في التقديرات المحاسبية

**يجب علي المراقب :-** تصميم إجراءات للحصول علي أدلة كافية وملانمة علي معقولية التقديرات للظروف ، وملانمة الإفصاح عنها الحصول علي أدلة لتأييد التقديرات يكون أكثر صعوبة وأقل حسماً، ويساعد تفهم المراقب للمنشأة وإجراءاتها للتقدير في تقييم التحريف **يجب علي المراقب** استخدام واحداً أو أكثر من الأساليب التالية في مراجعة التقديرات .....

<b>أ) فحص واختبار الإجراء المسـتخدم بمعرفة الإدارة</b>	تقييم البيانات	<b>يجب علي المراقب</b> تقييم البيانات من حيث :- دقتها وإكتمالها ومناسبتها ، مطابقتها لنظام معلومات اعداد التقارير المالية
	التدعيم الخارجي	<b>قد يرغب المراقب</b> في الحصول علي ادلة من مصادر خارجية (دراسة نتائج الصناعة، الاتصال المباشر بالمستشار القانوني )
	مناسبة التحليل	<b>علي المراقب</b> تقييم أن البيانات التي تم جمعها قد تم تحليلها بصورة مناسبة لتمثل اساس معقول لتحديد التقدير المحاسبي
	مناسبة الأساس	<b>يجب علي المراقب</b> دراسة ما اذا كان لدي المنشأة أساس مناسب للافتراضات الرئيسية المستخدمة في التقدير
	تقييم الافتراضات	<b>يجب علي المراقب</b> عند تقييم الافتراضات دراسة :- معقوليتها في ضوء النتائج الفعلية السابقة ، اتفاقها مع الافتراضات المستخدمة في تقديرات أخرى ، اتفاقها مع خطط الإدارة التي تبدو مناسبة <b>مع الاهتمام</b> بتلك المعرضة للتغير السريع أو الحكم الشخصي أو الخطأ المؤثر
	التقديرات المعقدة	<b>يجب علي المراقب</b> في التقديرات المعقدة التي تستخدم أساليب فنية متخصصة للجوء لخبير (كتقدير المخزون الخامات التعدينية)
	استمرار الملاءمة	<b>قد يفحص المراقب</b> مدى استمرار ملاءمة المعادلات التي استخدمتها الإدارة في إعداد التقديرات المحاسبية
<b>ب) اختبار العمليات الحسابية</b>		<b>يجب علي المراقب</b> فحص المعادلات الحسابية في التقدير ووفقاً لمدي تعقدها والاهمية النسبية يتم تحديد طبيعة وتوقيت ومدي المراجعة
<b>ج) مقارنة التقديرات السابقة مع النتائج الفعلية</b>		<b>يجب علي المراقب</b> ان يقارن التقديرات المحاسبية المعدة في فترات سابقة مع النتائج الفعلية لهذه الفترات للمساعدة في :- <b>أ) إمكانية الاعتماد</b> علي هذه التقدير <b>ب) مدي الحاجة</b> لإجراءات تعديلات <b>ج) الإفصاح</b> عن الاختلافات قد تم
<b>د) دراسة إجراءات التقدير</b>		<b>يجب علي المراقب</b> أن يدرس ما اذا كان تم إجراء التقدير واعتماده ووثق مستندياً قد تم بواسطة المستوي الإداري المناسب

## ب) اسـتخدام تقـدير مسـتقل

قد يقوم المراقب بحساب (أو الحصول علي) تقدير مستقل ومقارنته مع التقديرات المحاسبية المعدة بواسطة الإدارة ، وفي هذه الحالة عليه :-**أ) تقييم** البيانات ، **ب) ودراسة الافتراضات** **ج) وفحص الإجراءات** المتبعة في الحساب **د) ومقارنة** التقديرات المحاسبية للفترات السابقة مع النتائج الفعلية

## ج) فـحص الأـحداث اللاحقة

تمثل الأحداث التي تحدث بعد نهاية الفترة وقبل اكتمال أعمال المراجعة دليل مراجعة بشأن التقديرات المحاسبية المعدة بمعرفة الإدارة  
فحص هذه الأحداث قد يؤدي الي تخفيض او ربما استبعاد الحاجة لفحص واختبار الإجراءات المتبعة بمعرفة الإدارة او الحاجة لاستخدام تقدير مستقل

التقييم النهائي	<b>يجب علي المراقب</b> عمل تقييم نهائي لمعقولية التقدير المحاسبي بناء علي :- خبرته بالمنشأة والصناعة ، وأدلة المراجعة المحصلة
الأحداث اللاحقة	<b>يجب علي المراقب</b> أن يدرس أي معاملات أو أحداث لاحقة تؤثر علي البيانات والافتراضات المستخدمة في تحديد التقدير
التعامل مع الاختلافات	<b>يجب علي المراقب</b> في حالة وجود اختلاف بين قيمة التقدير الادلة المتوفرة وقيمته بالقوائم دراسة :- معقولية الاختلاف (بأن يكون ضمن المدي المقبول ) أو الحاجة لتعديل التقدير ( ويطلب من الإدارة التعديل )
تحيز الاختلافات	إذا تبين ان الاختلافات متحيزة في اتجاه واحد بحيث تمثل تحريف هام <b>يجب علي المراقب</b> تقييم التقديرات المحاسبية ككل

## مراجعة قياس القيمة العادلة والإنصاح عنها

هدف المعيار	توفير إرشادات لمراجعة قياسات وإفصاحات القيمة العادلة الموجودة في القوائم المالية [سواء من التسجيل الأول أو من التغييرات اللاحقة].
دعم إضافي	يمكن أن توفر إجراءات المراجعة الأخرى بخلاف إرشادات هذا المعيار أدلة تكون ذات صلة بقياسات وإفصاحات القيمة العادلة
انتباه	لا تعتبر قياسات وإفصاحات القيمة العادلة في حد ذاتها تأكيدات ، وإنما ربما تكون ذات صلة بتأكيدات محددة طبقاً لإطار إعداد التقارير
واجب المراقب	ينبغي على المراقب الحصول على أدلة مراجعة كافية وملئمة للتأكد من تماشي قياسات وإفصاحات القيمة العادلة مع إطار إعداد التقارير
مسئولية الإدارة	الإدارة مسؤولة عن عمل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة عن طريق :- (* ) وضع آلية لإعداد تقارير مالية لتحديد قياسات وإفصاحات القيمة العادلة (* ) اختيار طريقة التقييم المناسبة (* ) تحديد ودعم أي افتراضات هامة (* ) إعداد التقييم والتأكد على تماشيها مع الإطار
طبيعة خاصة للتقديرات	القياسات المبينة على تقديرات تكون غير دقيقة / يحيطها عدم التأكد في مقدار وتوقيت التدفقات النقدية / تبني دراسات المراقب على أساس المعلومات المتاحة وقت المراجعة / ولا يكون مسئولاً عن توقع الظروف المستقبلية
نطاق	يوفر المعيار إرشادات عامة ولا يتناول أنواعاً محددة من الأصول أو الإلتزامات أو المعاملات الخاصة بنشاط ما
أطر الإعداد	المفهوم الأساسي لقياس القيمة العادلة في معظم إطار إعداد التقارير المالية مبني على افتراض ان المنشأة مستمرة ، ومع ذلك تكون المنشأة بحاجة لدراسة وضعها الاقتصادي والتشغيلي عند تحديد القيمة العادلة إذا سمح لها إطار الإعداد بذلك ونص عليه
تفاوت السهولة	قد يكون قياس القيمة العادلة بسيط (حالة وجود سوق نشط) أو أكثر تعقيداً (يتم الاعتماد على نموذج التقييم أو استخدام الخبراء)
صعوبة التقدير	في حالة صعوبة التقدير المناسب لعدم التأكد المصاحب لأحد البنود أو النقص في البيانات الموضوعية يدرس المراقب تعديل التقرير
تفهم إجراءات المنشأة في تحديد قياسات	كجزء من تفهم المنشأة وبيئتها ينبغي على المراقب أن يتفهم :- إجراءات المنشأة لتحديد قياسات وإفصاحات القيمة العادلة ، و أنشطة الرقابة ذات الصلة :- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر على مستوي التأكيد ، وتصميم وإداء إجراءات مراجعة إضافية
ظروف التخطيط	الإدارة مسؤولة عن إعداد التقارير لتحديد قياسات القيمة العادلة / قد تكون إجراءات القياس بسيطة (كعروض الأسعار المعلنة وقت التداول) أو معقدة وساعتها فإن الافتراضات التي يمكن ان ترتبط باستخدام الحكم الشخصي يجب ان تتم كجزء من عملية القياس / وتفهم المراقب لعملية القياس بما في ذلك درجة التعقيد يساعده في تحديد مخاطر التحريف الهام والمؤثر وتقييمها من أجل التخطيط
إجراءات التفهم	يدرس المراقب :- (* ) أنشطة الرقابة ذات الصلة (* ) مدى خبرة المسئولين عن القياس (* ) مدى استخدام التكنولوجيا (* ) أنواع الحسابات والمعاملات المقاسة بالقيمة العادلة (* ) مدى الاعتماد على منشأة خدمية لتوفير القياسات (* ) مدى الاستعانة بالخبراء (* ) افتراضات الإدارة الهامة (* ) المستندات المتعلقة بالافتراضات (* ) اساليب تطبيق الافتراضات (* ) اتساق أنظمة الرقابة
إعادة تأكيد	يحصل المراقب على فهم لانشطة الرقابة المرتبطة بقياس القيمة العادلة لتحديد وتقييم المخاطر وتصميم إجراءات المراجعة الإضافية
طبيعة الخطر	تعرض قياسات القيمة العادلة للتحريف يعتبر خطر متاصل ويعتمد التخطيط على :- مدى تعرضها للتحريف ، و مدى سهولة أو تعقد القياس
واجب حالة التحريف	عندما يحدد المراقب أن خطر التحريف المرتبط بقياس القيمة العادلة هام عليه اتباع متطلبات معيار ٣١٥ / والذي يناقش المحددات المتصلة في الرقابة وحيث أن قياس القيمة العادلة يشمل احكام تقديرية فإن ذلك سينعكس على طبيعة أنشطة الرقابة المصممة
واجب المراقب	يجب على المراقب أن يقوم بتقييم ما إذا كانت قياسات وإفصاحات القيمة العادلة في القوائم متسقة مع إطار التقارير المالية المطبق لتقييم ملائمة القياس يستخدم :- تفهم المراقب لمتطلبات إطار إعداد التقارير + معرفته بالنشاط والصناعة + نتائج إجراءات المراجعة الأخرى
حالة التحديد	إذا حدد إطار إعداد طريقة قياس القيمة العادلة فعلي المراقب دراسة ما إذا كان القياس قد تم بهذه الطريقة
حالة عدم التحديد	عندما تقرر الإدارة عدم تحقق افتراض ان قياس القيمة العادلة يمكن تحديده بطريقة يعتمد عليه (نتيجة عدم وجود سعر سوق بسوق نشط وعدم ملائمة أي من الطرق الأخرى لتقدير القيمة) يجب على المراقب الحصول على أدلة لتدعيم ذلك والتحقق من مناسبة المعالجة لإطار الإعداد
حالة النية	ينبغي على المراقب الحصول على أدلة عن نوايا الإدارة لتنفيذ أسلوب عمل محدد (متي تعلق بالقيمة العادلة) وأن يدرس مدى قدرتها على ذلك
أهمية النية	تعتبر بعض أطر الإعداد أن نية الإدارة هي معيار لتحديد متطلبات القياس والعرض والإفصاح وإدخال التغييرات / وغالباً ما تقوم الإدارة بتوثيق خططها وأهدافها ويمكن أن يتطلب الإطار منها ذلك / ومدى مراجعة ذلك يرجع للحكم المهني للمراقب
إجراءات المراقب	(* ) دراسة التاريخ السابق للإدارة في تنفيذ أهدافها / (* ) فحص الخطط المكتوبة والمستندات الأخرى / (* ) دراسة الأسباب المعلنة لاختيار أسلوب عمل معين / (* ) دراسة قدرة الإدارة على تنفيذ أسلوب عمل معين
حالة البديل	حين تكون الطرق البديلة للقياس متاحة ضمن إطار الإعداد أو عندما تكون طرق القياس غير موصوفة ينبغي على المراقب تقييم ما إذا كانت طريقة القياس مناسبة في تلك الظروف وفي ظل إطار الإعداد
إجراءات المراقب	استخدام الحكم المهني لتفهم منطق الإدارة في اختيار أسلوب القياس بدراسة :- أ) قيام الإدارة بتقييم كاف وتطبيق مناسب للمعايير ، و ب) ملائمة طريقة التقييم للظروف مع الأخذ في الاعتبار طبيعة البند المقاس ، و ج) طريقة التقييم تناسب نشاط وبيئة المنشأة
حالة الاختلاف	في حالة اختلاف نتيجة استخدام اساليب تقييم مختلفة جوهرياً يقيم المراقب كيفية قيام المنشأة بدراسة أسباب هذه الفروق
ثبات التقييم	يتعين على المراقب تقييم ما إذا كان أسلوب المنشأة لتقدير القيمة العادلة يطبق بثبات
حالة التغيير	يدرس المراقب مدى منطقية مبررات الإدارة لتعديل طريقة التقييم في حال قيام الإدارة بتغييرها
واجب المراقب	يجب على المراقب تحديد مدى الحاجة لاستخدام خبير ، وفي حالة الاستخدام عليه الحصول على أدلة مناسبة لهذا العمل لغرض المراجع
عمل خبير	يناقش المراقب التعليمات المعطاه للخبير للتحقق من توافق أسلوب الخبير الذي سيستخدمه مع متطلبات إطار إعداد التقارير المالية يقوم المراقب بتقييم ملائمة عمل الخبير كدليل مراجعة بتفهم معقولة لافتراضاته وكما لها في ظل المعرفة بالنشاط ونتائج إجراءات المراجعة الأخرى

مراجعة قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها  
ت/ تلخيص معيار المراجعة المصري رقم (٥٤٥) محمود حمودة

واجب المراقب	يتعين على المراقب تصميم وأداء إجراءات مراجعة إضافية لمواجهة مخاطر التحريف الهام والمؤثر التي تم تقييمها للتأكدات المرتبطة بقياسات المنشأة المنشأة للقيمة العادلة والإفصاح عنها
تنوع الإجراءات	تنوع الإجراءات (التحقق) في الطبيعة والتوقيت والمدي بسبب تبيان قياسات القيمة العادلة بين البسيط والمعقد وفقا لطبيعة البند وطريقة التقييم
خصائص التعقيد	طول فترة التنبؤ / تعقد وتعدد الافتراضات / زيادة عدم موضوعيتها / عدم التأكد للحدث المستقبلية / نقص البيانات الموضوعية
إجراءات خاصة	تساعد درجة تفهم المراقب لعملية لقياس على تحديد طبيعة وتوقيت ومدي إجراءات المراجعة وفقا لأمثلة الاعتبارات التالية :- عروض الأسعار أداة من الغير الخبراء المخبئين الضمانات الاستثمار العقاري
إجراءات المراجعة	تفهم الظروف المصاحبة ومدي تطلب إجراء تسويات أو وجود قيود على قابلية التسويق مدي مصداقيتها ودراسة كفاءة مرسل الرد واستقلاليتها وسلطته ومعرفته بالأمر في حالة اختلاف التاريخ دراسة تأثير المعاملات بين تاريخ القياس وتاريخ القوائم وجود الضمانة وقيمتها وإمكانية الوصول لها والقدرة على تحويلها والإفصاح الملانم عنها يتطلب إجراءات إضافية للحصول على معلومات عن الحالة المادية للأصل وإمكانية تسويقه
مميز	درجة تفهم المراقب لمصداقية الإجراءات التي تستخدمها الإدارة لتحديد القيمة العادلة <b>عنصر هام</b> في تأييد المبالغ الناتجة
واجب المراقب	تقييم :- (أ) معقولية الافتراضات (ب) مناسبة النموذج المستخدم متى أمكن ذلك (ج) معقولية استخدام المعلومات المتوفرة وقت التقييم
المقارنات	توفر مقارنة قياسات القيمة العادلة في الفترات السابقة أدلة مصداقية على أن يدرس المراقب اثر التغيرات في الظروف الاقتصادية
حالة الخطر	إذا توصل المراقب الي وجود خطر جوهري <b>ينبغي</b> تقييم ما إذا كانت الافتراضات الهامة المستخدمة توفر أساس للقياس والإفصاح
دراسة الافتراضات	الافتراضات (للادارة /الخبير / لمسئولي الحوكمة) عنصر مكمل لطرق تقييم أكثر تعقيدا وينبغي أن (ملانمة / مكتملة / مصداقية / محايدة / يمكن فهمها)
تنوع الافتراضات	تنوع الافتراضات المحددة طبقا لـ :- خصائص البند (الأصل أو الالتزام) محل التقييم ، و طريقة التقييم المستخدمة
تدعيم الافتراضات	يتم دعم الافتراضات بأنواع مختلفة من ادلة المراجعة الداخلية والخارجية <b>ويقوم المراقب</b> بتقييم مصدرها ومدي مصداقيتها
نقص الافتراضات	<b>لا تهدف</b> إجراءات مراجعة الافتراضات الحصول على أدلة لتأكيداتها <b>وإنما</b> لدراسة مدي توفيرها لأسس معقولة للقياس
أهم الافتراضات	<b>يركز المراقب</b> اهتمامه على الافتراضات الهامة وتميزها :- (أ) حساسيتها للتغير في المبلغ او الطبيعة (ب) عرضة للتطبيق الخاطى أو التحيز
حساسية الافتراضات التغير	يهتم المراقب بحساسية التقييم للتغيرات في الافتراضات الهامة (وتشمل ظروف السوق) / يشجع المراقب الإدارة على القيام بتحليل الحساسية متى أمكن ذلك / أو يقوم هو به / ويتحقق عما إذا جعله عدم التأكد من القياس غير قادر على التقييم المعقول
اتساق الافتراضات	<b>يجب</b> أن تتسق الافتراضات داخليا مع بعضها <b>لأنها</b> توفر اساس معقول بمجموعها وبكل مفردة بها <b>بحيث</b> تعتمد على بعضها
منطقية الافتراضات	لأن الافتراضات تعكس توقعات الإدارة واستراتيجيتها فحتى تكون منطقية يجب أن تتسق مع :- (أ) البيئة الاقتصادية العامة وظروف المنشأة (ب) خطط المنشأة (ج) الافتراضات السابقة متى كانت صحيحة (د) الخبرة السابقة (هـ) الامور المرتبطة بالقوائم (و) الخطر المصاحب للتدفقات
المعلومات التاريخية	في حالة الاعتماد على معلومات تاريخية في الوصول للافتراضات <b>يدرس المراقب</b> مدي تبرير ذلك لاحتمالية عدم مناسبتها للمستقبل
نقص النموذج	عند استخدام المنشأة لنموذج تقييم <b>لا يقوم</b> المراقب باستبداله بحكمه شخصي <b>وإنما يفحص</b> النموذج ويقوم بتقييم ملانمته
واجب المراقب	<b>يجب على المراقب</b> القيام بإجراءات مراجعة على البيانات المستخدمة لعمل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة <b>وتقييم</b> ما إذا كان قد تم تحديد قياس القيمة العادلة تحديدا ملانما استنادا على مثل هذه البيانات وعلى افتراضات الإدارة
عمل تقديرات مستقلة للقيمة العادلة لأغراض تدعيم تقديرات الإدارة	يمكن للمراقب عمل تقدير مستقل للقيمة العادلة وذلك لتدعيم قياس المنشأة / إذا استخدم فيه افتراضات الإدارة عليه تقييمها / وإذا لم يتسخدم افتراضات الإدارة عليه ان يتفهمها / ويضع المتغيرات الهامة في اعتباره / ويقوم بتقييم الفروق الهامة عن تقويم الإدارة
الاحداث اللاحقة	يتعين على المراقب أن يضع في اعتباره تأثير الأحداث اللاحقة على قياسات وإفصاحات القيمة العادلة في القوائم المالية إذا كانت الأحداث في الفترة اللاحقة نتيجة تغيير الظروف فإنها عندئذ لا تشكل عادة دليل مراجعة مناسب فيلتزم المراقب بمعيار ٥٦٠
الإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة	<b>يجب على المراقب</b> أن يقوم بتقييم ما إذا كانت الإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة والتي قامت بها المنشأة تستوفي متطلبات إطار إعداد التقارير المالية / حتى في حالة الإفصاح التطوعي عليه أداء إجراءات مراجعة للتحقق من كفاية ومناسبة الإفصاح / وفي حالة حذف الإفصاح وفقا لإطار الأعداد في حالة عدم القدرة على التحديد الصادق <b>يدرس المراقب</b> مدي كفاية الإفصاح / وإذا لم يتم الإفصاح <b>يدرس</b> ما إذا كانت القوائم بذلك قد تم تحريفها بشكل هام ومؤثر بالخروج عن إطار الأعداد
تقييم نتائج إجراءات المراجعة	عند عمل التقييم النهائي لاتساق قياسات القيمة العادلة وإفصاحاتها مع إطار الأعداد <b>على المراقب</b> تقييم مدي كفاية وملانمة الادلة وكذا مدي اتساق هذه الادلة مع ادلة المراجعة الأخرى التي تم الحصول عليها خلال العملية
إقرارات الإدارة	على المراقب الحصول على إقرارات مكتوبة من الإدارة تتعلق بمدي معقولية الافتراضات الهامة ، بما في ذلك ما إذا كانت تعكس بصدق نية الإدارة وقدرتها على تنفيذ بعض طرق العمل المحددة نيابة عن المنشأة متى كان ذلك ذو صلة
الاتصال مع مسئولى الحوكمة	بسبب عدم التأكد الذي يرتبط عادة بقياسات القيمة العادلة <b>يدرس المراقب</b> توصيل :- طبيعة الافتراضات الهامة المستخدمة في قياسها ودرجة عدم الموضوعية المتعلقة بوضعها وإهمية النسبية للبند المقاسة بها للمسئولين عن الحوكمة وفقا لمعيار "٢٦٠"

التعامل مع خطر التحريف الهام والمؤثر في قياسات الإفصاحات المنشأة للقيمة العادلة

ملوثة محمود حموده		ملوثة محمود حموده	
System Analyst Mahmoud Hamouda Chartered Accountant & Tax Consultant		System Analyst Mahmoud Hamouda Chartered Accountant & Tax Consultant	
تلخيص معيار المراجعة المصري رقم (٥٥٠) ملوثة محمود حموده			
الأطراف ذات العلاقة			
معايير المحاسبة	يستخدم هذا المعيار بغض النظر عن كون معيار المحاسبة (الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة) يمثل جزء من إطار إعداد القوائم المالية المطبق		
واجب المراقب	تم تبني التعريفات الخاصة بالأطراف ذوي العلاقة الواردة بمعيار المحاسبة رقم ١٥ (الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة) تحقيقاً لأغراض هذا المعيار		
حالة استثنائية	<b>يجب على المراقب</b> الحصول على أدلة كافية ومناسبة فيما يتعلق بتحديد الإدارة للأطراف ذوي العلاقة والإفصاح عنهم وأثر معاملاتهم		
واجب إضافي	توفر إجراءات هذا المعيار أدلة كافية فيما عدا <b>حالي</b> :- <b>١- زيادة خطر وجود تحريفات هامة أو ٢- وجود تحريفات بالأطراف ذوي العلاقة</b>		
مسئولية الإدارة	عند وجود إشارة إلي أي من الحالتين عاليه <b>يجب على المراقب</b> :- أداء إجراءات مراجعة بديلة <b>أو</b> إضافية <b>أو</b> زيادة مدي إجراءات المراجعة		
آلية المراقب	الإدارة <b>مسئولة</b> عن تحديد والإفصاح <b>١- الأطراف ذوي العلاقة ٢- المعاملات مع هذه الأطراف / من خلال:-</b> وضع نظام محاسبي ونظام رقابة		
أهمية فحصها	يحتاج المراقب للحصول على <b>فهم للمنشأة وبيئتها</b> ليتكمن من تحديد المعاملات التي قد ينتج عنها تحريف هام ومؤثر لتغطية متطلبات الإفصاح وفقاً لإطار إعداد القوائم المالية		
	أثرها على تقييم المراقب لمصادقية الأدلة (الأدلة من أطراف خارجية أفضل) / احتمالية وجود دوافع أخرى وراء هذه المعاملات كمشاركة الأرباح أو الغش		
واجب المراقب	<b>يجب على المراقب أن يفحص عن المعلومات التي حصل عليها بشأن الأطراف ذوي العلاقة من المسؤولين عن الحوكمة ومن الإدارة وعليه أيضا :-</b>		
إجراءات المراقب	فحص أوراق عمل السنة الماضية لأسماء ذويي العلاقة المعروفة / فحص إجراءات المنشأة لتحديد الأطراف ذوي العلاقة		
مدي الاجراءات	الاستفسار عن علاقة مسئولي الحوكمة والموظفين بالمنشآت الأخرى / فحص سجلات المساهمين لتحديد أسماء المساهمين الرئيسيين		
واجب الإفصاح	فحص محاضر الجمعيات العامة ومجالس الإدارة والسجلات الأخرى / الاستفسار من مراقبي الحسابات الآخرين أو السابقين وفحص الاقرارات الضريبية		
	يمكن ان يعدل المراقب الاجراءات هذه للمدي المناسب <b>ووفقاً</b> لدرجة تقييمه للخطر الخاص بعدم اكتشاف اطراف ذوي علاقة أخرى مهمة		
	إذا تطلب إطار إعداد القوائم الإفصاح عن العلاقات مع الأطراف ذوي العلاقة <b>ينبغي</b> أن يقتنع المراقب بأن الإفصاح تم بالصورة المناسبة		
فحص المعلومات	<b>يجب على المراقب</b> فحص المعلومات التي حصل عليها من المسؤولين عن الحوكمة أو الإدارة والانتباه للمعاملات الهامة الأخرى مع الأطراف ذوي العلاقة		
الرقابة الداخلية	عند الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية <b>يجب على المراقب</b> أن يدرس مدي كفاءة إجراءاتها في اعتماد وتسجيل المعاملات مع ذوي العلاقة		
فحص المعاملات غير العادية	<b>أثناء تنفيذ المراجعة يجب على المراقب الانتباه الي المعاملات التي تبدو غير عادية في ضوء الظروف الخاصة بكل حالة ومن أمثلة ذلك :-</b>		
بعض الاختبارات خلال المراجعة	معاملات تتضمن شروط تجارية غير عادية / معاملات تتفقد المنطقية لحدوثها / معاملات يختلف جوهرها عن شكلها		
	معاملات عولجت بطريقة غير معتادة / معاملات كبيرة مع فئات بعينها دون غيرها / معاملات غير مثبتة (كأداء خدمات بدون مقابل)		
	<b>يقوم المراقب أثناء تنفيذ عملية المراجعة بإجراء بعض الاختبارات التي تؤدي إلي إكتشاف وجود معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ومنها :-</b>		
	إجراء إختبارات نفسيلية للمعاملات والأرصدة / فحص محاضر الجمعيات العامة والمسئولين عن الحوكمة		
	فحص السجلات المحاسبية للمعاملات الكبيرة غير المعتادة / فحص مصادقات القروض بما قد يشير الي علاقة الضامن		
واجب المراقب	عند فحص المعاملات مع ذوي العلاقة <b>يجب على المراقب</b> الحصول على أدلة كافية ومناسبة بأن المعلومات تلك قد تم تسجيلها والإفصاح عنها بطريقة مناسبة		
أثر العلاقة مع ذوي العلاقة	بناء على طبيعة العلاقة مع ذوي العلاقة (كبضاعة الأمانة ، مصاريف حق الامتياز ، ..) تكون أدلة المراجعة وتوافرها محدود وبسبب ذلك <b>على المراقب</b> :-		
الإجراءات	المصادقة على شروط وقيمة المعاملات / فحص الأدلة الموجودة لدي الطرف المقابل / مناقشة المعلومات لدي الأطراف الأخرى (البنوك ، محامين)		
إقرارات الإدارة	<b>يجب على المراقب</b> أن يحصل على إقرار كتابي من الإدارة فيما يتعلق بما يلي :-		
	إكتمال المعلومات الخاصة بتحديد الأطراف ذوي العلاقة التي أعطيت له / سلامة الإفصاحات عن الأطراف ذوي العلاقة في القوائم المالية		
استنتاجات المراجعة وإعداد التقرير	<b>يجب على المراقب</b> أن يصدر تقريراً مع دلائل حسابية كل حالة مما يلي :-		
	لم يستطع الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة بشأن الأطراف ذوي العلاقة والمعاملات معهم		
	أو إذا توصل إلي استنتاج بأن الإفصاحات عنهم بالقوائم المالية غير كافية		

<b>المقدمة</b>	هدف الميعار واجب المراقب معايير المحاسبة	توفير إرشادات عن المسؤولية تجاه الأحداث اللاحقة (التي تقع بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ تقرير المراقب والحقائق التي تكتشف بعد التقرير) <b>يجب على المراقب</b> دراسة تأثير الأحداث اللاحقة على القوائم المالية وعلي تقريره يحدد معيار المحاسبة المصري رقم ٧-الأحداث اللاحقة كيفية معالجتها ويحدد نوعين:-أحداث توافرت ظروفها في تاريخ القوائم وأخري بعده
<b>تاريخ القوائم المالية</b>	تاريخ إصدار القوائم تاريخ تقرير المراقب تاريخ نشر القوائم	هو تاريخ آخر فترة غطتها القوائم المالية وعادة يكون تاريخ أحدث ميزانية في القوائم المالية محل المراجعة هو التاريخ الذي يؤكد فيه هؤلاء الذين يمتلكون السلطة أنه قد تم إعداد مجموعة كاملة من القوائم المالية ويحملون مسؤوليتها هو التاريخ الذي يختار المراقب ليؤرخ تقريره ولا يجوز أن يسبق تاريخ حصول المراقب على كافة الأدلة الكافية والملائمة لإصدار رأيه هو التاريخ الذي تصبح فيه القوائم والتقرير متاحة للغير (قبل انعقاد الجمعية بأسبوعين أو تاريخ الإرسال للجهات الرقابية أيهما أسبق)
<b>الأحداث التي تقع حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات</b>	واجب المراقب تنفيذ الإجراءات	<b>على المراقب</b> القيام بإجراءات مصممة للحصول على أدلة بأنه تم تحديد كل الأحداث التي وقعت حتى تاريخ التقرير وتتطلب تعديل أو إفصاح تنفيذ هذه الإجراءات بالإضافة للإجراءات الروتينية الأخرى المطبقة على معاملات معينة بعد تاريخ القوائم (كمدفوعات الدائنين وقطع المخزون) <b>ومع ذلك</b> ففي حالة الحصول على استنتاجات مرضية بشأنها <b>فلا حاجة</b> لإجراء فحص مستمر آخر لكل الأمور
<b>مراقب آخر</b>	مراقب آخر واجب المراقب	فحص الإجراءات التي وضعتها الإدارة للتحقق من تحديد الأحداث اللاحقة الإطلاع على آخر قوائم دورية متوفرة والتقارير التقديرية إن وجدت الإستفسار من الإدارة عما إذا كان هناك أحداث وقعت بعد تاريخ القوائم وتوثر عليها ومن أمثلة تلك الإستفسارات:- الوضع الحالي للبنود التي عولجت بأساس مؤقت   الدخول في فروض أو إلتزامات أو ضمانات جديدة   بيع أو التخبط   يط أصول إصدار أسهم أو سندات أو اتفاقيات اندماج أو تصفية   أيولة أي أصول للدولة أو هلاكها بحريق مثلا   تسويات محاسبية غير عاديتم   أ توجد نية لإعادها
<b>الحقائق التي تكتشف بعد تاريخ تقرير المراقب</b>	مسؤولية المراقب واجب المراقب حالة التعديل	في حالة مراجعة فرع مثلا من قبل مراقب آخر <b>يجب</b> دراسة إجراءاته لتحديد الأحداث اللاحقة <b>وإبلاغه</b> بالتاريخ المخطط للتقرير في حالة معرفة المراقب بوجود أحداث توثر على القوائم المالية <b>يجب</b> عليه دراسة ما إذا تمت المحاسبة والإفصاح عنها بصورة مناسبة
<b>الحقائق التي تكتشف بعد تاريخ نشر القوائم المالية</b>	مسؤولية المراقب واجب المراقب حالة التعديل	<b>لا تقع</b> على المراقب أي مسؤولية تنفيذ إجراءات تجاه الأحداث التي تقع بعد تقريره وقبل نشر القوائم والإدارة هي <b>المسئولة</b> عن إبلاغه بها إذا علم المراقب بحقائق هامة في تلك الفترة <b>يجب عليه</b> دراسة مدى حاجة القوائم للتعديل ومناقشة الإدارة في ذلك والتصرف وفقا للظروف إذا عدلت الإدارة القوائم <b>يجب على المراقب</b> أن يمددها بتقرير جديد <b>لايؤرخ</b> بما يسبق تاريخ الموافقة على إصدار القوائم المعدلة إذا رفضت الإدارة التعديل ورأي المراقب ضرورته ولم يكن قد 'أصدر' تقريره <b>يجب عليه</b> إصدار تقرير متحفظ أو عكسي وفقا للظرف
<b>الحقائق التي تكتشف بعد نشر القوائم المالية</b>	مسؤولية المراقب واجب المراقب حالة التعديل	إذا رفضت الإدارة التعديل ورأي المراقب ضرورته وكان قد أصدر تقريره <b>يجب عليه</b> إبلاغ مسؤولي المنشأة بعدم نشر القوائم وتقريره عليها ، وإذا تم النشر <b>يتخذ إجراءات</b> لمنع الاعتماد على تقريره تتوقف على حقوقه وواجباته وتوصيات المستشار القانوني
<b>طرح أوراق مالية للإكتتاب العام</b>	واجب المراقب الإجراءات	بعد تاريخ نشر القوائم ليس هناك التزام علي المراقب بأن يقوم بالإستفسار عن القوائم إذا علم المراقب في تلك الفترة بحقائق لو كان علي علم بها في تاريخ تقريره لكان عدله <b>فعلية</b> دراسة الأثر ومناقشة الأمر مع الإدارة إذا عدلت الإدارة القوائم <b>يجب على المراقب</b> أن يتحقق من إبلاغ كل الأطراف التي استخدمت القوائم بالموقف ، وأن <b>يعد</b> الإدارة بتقرير جديد يجب أن يتضمن التقرير الجديد فقرة إيضاحية تشرح سبب التعديل وتاريخ التقرير السابق (ومراعاة أثر ذلك علي تحديد الفترة اللاحقة) في حالة <b>عدم</b> إتخاذ الإدارة لإجراءات تضمن إبلاغ كل من استلم القوائم والتقرير بالموقف <b>لم</b> تقم بتعديل القوائم <b>وعند</b> اعتقاد المراقب بضرورة تعديل القوائم <b>عليه أخطار</b> مسؤولي المنشأة <b>بأنه</b> سيتخذ إجراء يمنع الاعتماد المستقبلي علي تقريره وفقا لتوصية المستشار القانوني في حالة قرب إصدار القوائم للفترة التالية قد لا يكون هناك حاجة لتعديل القوائم وإصدار تقرير جديد <b>بشروط</b> كفاية الإفصاح عن ذلك
<b>طرح أوراق مالية للإكتتاب العام</b>	واجب المراقب الإجراءات	في حالة طرح أوراق مالية للإكتتاب العام <b>فعلية المراقب</b> أن يأخذ في الإعتبار المتطلبات القانونية التي تتعلق بذلك تنفيذ إجراءات مراجعة إضافية حتى آخر تاريخ لنشر نشرة الإكتتاب ، أو قرب التاريخ الفعلي للنشر قراءة نشرة الإكتتاب لتقرير ما إذا كانت المعلومات الواردة بها مطابقة مع المعلومات التي يتعامل معها مراقب الحسابات

تلخيص معيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠) محمود حمودة  
الإستراتيجية

<p>وضع معايير وتوفير ارشادات عن مسئولية مراقب الحسابات عند مراجعة قوائم مالية فيما يتعلق بملامنة فرض الإستراتيجية المستخدم في اعداد القوائم ، بما في ذلك دراسة تقييمات الإدارة لمدي قدرة المنشأة علي الإستمرار .</p>	<p><b>هدف المعيار</b></p>
<p>يعتبر فرض الإستراتيجية أحد المبادئ الأساسية عند إعداد القوائم المالية (راجع فقرة ٢٣ من اطار اعداد القوائم المالية). تطلب بعض أطر إعداد القوائم من الإدارة تقييم مدي قدرة المنشأة علي الإستراتيجية (راجع ف٢٣٠٢٤ من معيار المحاسبة رقم ١) قد تقوم الإدارة بتقييم الاستراتيجية بدون الحاجة لاعداد تحليلات تفصيلية اذا ماكان نشاطها في السابق مريح وتتوفر مصادر تمويل يعتمد تقييم الإدارة لمدي ملامنة الاستراتيجية علي الحكم الشخصي في نقطة زمنية محددة والعوامل التالية ذات صلة:- زيادة الفترة المستقبلية ، المعلومات المتاحة عن التقييم ، حجم وتعقيد هيكل المنشأة ، وطبيعة وظروف اعمالها. <b>أحداث مالية :-</b> راس مال عامل سالب،نسب مالية عكسية،انسحاب المقرضين،تاخر توزيع الربح،عدم القدرة علي السداد للاندانون. <b>أحداث تشغيلية:-</b> خلو المناصب العليا ،مشاكل العمالة ، فقدان اسواق/ <b>أحداث أخرى :-</b> دعاوي قضائية ،الاخلاق بمتطلبات كفاية راس المال</p>	<p><b>مسئولية الإدارة</b></p> <p>كيفية تقييم الإستراتيجية</p> <p>مؤثرات التقييم</p> <p>أحداث تؤدي للشك في الإستراتيجية</p>
<p><b>يجب علي المراقب دراسة</b> مدي ملامنة تطبيق فرض الإستراتيجية حتي ولو لو يتضمن إطار إعداد التقارير إلزام للإدارة. لا يعتبر تقرير مراقب الحسابات الذي لا يشكك في استمرارية المنشأة ضمان لاستمراريتها لعدم امكانية توقع الظروف المستقبلية.</p>	<p><b>مسئولية مراقب الحسابات</b></p>
<p><b>يجب علي المراقب</b> اثناء حصوله علي تفهم للمنشأة دراسة مخاطر النشاط والتي قد تؤدي الي شكوك في الاستراتيجية. <b>يجب علي المراقب</b> خلال عملية المراجعة أن يبقي متيقظا للأدلة المتعلقة بأحداث أو ظروف قد تؤدي لشكوك في الاستراتيجية. يقوم المراقب عند القيام بإجراءات تقييم الخطر بدراسة وجود أحداث متعلقة بفرض الإستراتيجية حتي يتسني له الوقت للمناقشة. يقوم المراقب عند قيامه بإداء اجراءات تقييم الخطر بفحص التقييم الذي قد تعده الإدارة وخطتها للمواجهة. <b>يجب علي المراقب</b> في حالة عدم اعداد الإدارة لتقييم للاستراتيجية مناقشة الأساس الذي سوف تنتهجه فيما يتعلق بالاستراتيجية. <b>يجب علي المراقب</b> عند تقييم خطر وجود تحريف هام دراسة الأثار المترتبة علي الظروف المتعلقة بالاستراتيجية التي تم تحديدها.</p>	<p><b>تخطيط عملية المراجعة وأداء إجراءات تقييم الخطر</b></p>
<p><b>يجب علي المراقب</b> تقييم مدي سلامة تقييم الإدارة وتغطيته لنفس الفترة الزمنية الواجبه ضمن الاطار المطبق (٢ اشهر علي الاقل) تقييم الإدارة لمدي قدرة المنشأة علي الاستراتيجية .... جزء رئيسي في تقييم المراقب لمدي ملامنة فرض الإستراتيجية. <b>يجب علي المراقب</b> عند تقييم سلامة تقييم الإدارة مراعاة الاجراءات والافتراضات التي بني عليها التقييم ،وتناول كافة المعلومات. في حالة وجود تاريخ سابق من الربحية وتوافر مصادر التمويل لا يحتاج علي المراقب لتنفيذ اجراءات تفصيلية للحكم.</p>	<p><b>تقييم المراقب لتقييمات الإدارة</b></p>
<p><b>يجب علي المراقب</b> الاستفسار عن مدي علم الإدارة بأية مخاطر في الفترة التالية لفترة التقييم ، والتي تثير شكًا في الاستراتيجية. <b>يجب علي المراقب</b> الانتباه لامكانية علم الإدارة باي أحداث او ظروف من شأنها الحد من ملامنة فرض الاستراتيجية. للمراقب حق طلب تحديد مدي جوهرية الأثار المتوقعة علي الاستراتيجية لتأكيد قناعته نظرًا لعدم التأكد في تقدير النتائج المستقبلية. المراقب غير مسئول عن تصميم اي اجراءات اخري بخلاف الاستفسار بغرض اختبار مدي وجود شكوك لفرض الاستراتيجية.</p>	<p><b>الفترة التالية لتقييمات الإدارة</b></p>
<p><b>يجب علي المراقب</b> في حالة وجود شك في الاستراتيجية:- (أ)فحص خطة الإدارة وإجراءاتها المستقبلية (ب)الحصول علي ادلة كافية للتأكد او استبعاد الشك ،(ج) الحصول علي اقرارات مكتوبة من الإدارة عن خططها المستقبلية . يمكن للمراقب الوقوف علي الأحداث التي تثير شكوك في الاستراتيجية خلال تنفيذ اجراءات تقييم الخطر واجراءات المراجعة الإضافية. مناقشة خطط الإدارة المستقبلية:- خطط بيع الاصول ، الحصول علي قروض ،اعادة هيكلة الديون،تخفيض المصروفات،زيادة رأس المال. تحليل ومناقشة التدفقات النقدية والارباح مع الإدارة. تحليل ومناقشة آخر قوائم مرحلية متاحة للمنشأة . الاستفسار من المستشار القانوني عن تقييمه لنتائج القضايا. دراسة خطة المنشأة في التعامل مع طلبات العملاء غير المنفذة. الإطلاع علي محاضر الجمعيات وتقارير الحوكمة بخصوص التمويل فحص الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية لدراسة اثرها علي الاستراتيجية</p> <p><b>يجب علي المراقب</b> في حالة كون التدفقات النقدية المستقبلية مؤثر عنصر هام في تقدير النتائج المستقبلية <b>دراسة</b> (أ)امكانية الاعتماد علي نظام اعدادها(ب)مدي كفاية الادلة المؤيدة لافتراضات اعدادها، <b>ومقارنة</b> (أ)التنبؤات السابقة مع نتائجها (ب)تنبؤ الفترة الحالية مع نتائجها.</p>	<p><b>واجب المراقب كيفية</b></p> <p><b>اعتمادات خاصة</b></p>
<p>يمارس المراقب الحكم الشخصي لتحديد ما اذا كان هناك تاكد جوهري فيما يتعلق بأحداث وظروف تؤدي إلي شك جوهري في فرض الاستراتيجية. يعتبر هناك عدم تاكد هام عندما يكون الأثر المتوقع للأحداث حول القدرة الاستراتيجية جوهريا وفي هذه الحالة يجب الإفصاح في القوائم. <b>يجب علي المراقب</b> (أ)دراسة افصاح القوائم بشكل كاف وملام عن الأحداث التي ادت الي الشك ،(ب)وتضمنها صراحة ان هناك عدم تاكد. يصدر المراقب رأي غير متحفظ مع فقرة توضيحية في حالة الإفصاح الكاف أو الامتناع عن ابداء الرأي في حالة تعاطف حالات عدم التأكد ، بينما اذا لم تتضمن القوائم افصاح كافي يصدر رأي متحفظ أو عكسي بإشارة صريحة الي ان هناك عدم تاكد يؤدي الي شك جوهري في الاستراتيجية يصدر المراقب رأي عكسي لو أعدت الإدارة القوائم وفقا لفرض الاستراتيجية بغض النظر عن مدي كفاءة الإفصاح بالقوائم. يصدر المراقب رأي بدون تحفظ لو أعدت الإدارة القوائم وفقا لاساس بديل معترف به ويمكن اضافة فقرة لفت إنتباه. <b>يجب علي المراقب</b> إذا رفضت الإدارة اعداد او توسيع نطاق تقييم الاستراتيجية تعديل تقريره كنتيجة للقيد علي نطاق المراجعة . <b>يجب علي المراقب</b> دراسة اسباب تاخير اعتماد القوائم بعد تاريخ الميزانية واذا ما كانت هناك ظروف تتعلق بتقييم الاستراتيجية .</p>	<p><b>اساس الرأي</b></p> <p>حالة ملامنة الفرض مع وجود عدم تاكد هام</p> <p>حالة عدم ملامنة الفرض</p> <p><b>حالات خاصة</b></p>

ملونة محمود حموده		ملونة محمود حموده	
System Analyst Mahmoud Hamouda Chartered Accountant & Tax Consultant		System Analyst Mahmoud Hamouda Chartered Accountant & Tax Consultant	
تلخيص معيار المراجعة المصري رقم (٥٨٠) محمود حموده			
إقرارات الإدارة			
المقدمة	واجب المراقب	<b>يجب على المراقب</b> أن يحصل علي إقرارات مناسبة من الإدارة ويوفر المعيار إرشادات ويضع معايير تتمثل في:- استخدام إقرارات الإدارة كدليل مراجعة إجراءات تقييم وتوثيق إقرارات الإدارة الإجراءات في حال رفض الإدارة تقديم الإقرارات	
إقرار الإدارة بمسئوليتها عن القوائم المالية	واجب المراقب	<b>يجب على المراقب</b> أن يحصل علي أدلة <b>بأن</b> الإدارة تقر بمسئوليتها عن القوائم المالية طبقا لإطار الإعداد <b>وأنها</b> إعمدها يمكن الحصول علي ذلك من خلال :- محاضر اجتماعات مسنولي الحوكمة <b>أو</b> إقرار مكتوب من الإدارة <b>أو</b> نسخة موقعة من القوائم	
إقرارات الإدارة كدليل مراجعة	السبب	<b>يجب على المراقب</b> عند تعذر الحصول علي أدلة مراجعة كافية للأمر الهامة <b>الحصول</b> علي إقرارات مكتوبة من الإدارة الإقرار الكتابي من قبل الإدارة <b>يقلل</b> من إمكانية حدوث سوء فهم ما بين المراقب وإدارة المنشأة إذا اكتفي بالإقرار الشفهي تنحصر الأمور التي يجب الإقرار عنها كتابيا من الإدارة <b>علي</b> الموضوعات الهامة والمتعلقة بالقوائم المالية سواء منفصلة أو مجمعة	
	محتوي أساسي	<b>يجب أن يحصل المراقب</b> علي إقرار مكتوب من الإدارة بأنها :- <b>أ)</b> تعترف بمسئوليتها عن تصميم الرقابة الداخلية وتنفيذها لمنع الخطأ واكتشافه ، <b>ب)</b> اعتقادها بأن التحريفات غير المصوبة المكتشفة تأثيرها منفرد أو مجمع غير هام علي القوائم المالية تعطي الإدارة للمراقب العديد من الإقرارات خلال المراجعة من تلقاء نفسها أو ردا علي استفسارات <b>وعند</b> تعلقها بأمر هامة <b>يجب :-</b>	
	واجب المراقب	<b>أ)</b> الحصول علي أدلة مراجعة موثقة <b>ب)</b> تقييم معقولة التأكيدات المقدمة من الإدارة ومدى إتساقها مع الأدلة الأخرى <b>ج)</b> دراسة مدى دراية مقدمي الإقرارات من داخل المنشأة أو من خارجها <b>التامة</b> بموضوع الإقرار	
	هام جدا قيد علي النطاق	<b>لا يجب</b> أن تستخدم إقرارات الإدارة كبديل لأدلة مراجعة يتوقع المراقب أن تكون متوفرة (إقرار الإدارة بتكلفة الإصول لا يعني عن أدلة التكلفة) وإذا <b>لم يستطع</b> المراقب الحصول علي أدلة لأمر هام يعد ذلك <b>قيد</b> علي النطاق (حتي وإن توافرت إقرارات الإدارة)	
	حالة السرمان	تكون إقرارات الإدارة هي دليل المراجعة <b>الوحيد</b> المتاح في الحالات التي لا يتوقع أن يتوافر فيها أدلة بخلاف تلك التي تم الحصول عليها بعمل استفسارات (مثال : تدعيم نية الإدارة في الاحتفاظ ببعض الإستثمارات لفترة طويلة )	
حالة التعارض	إذا تعارضت إقرارات الإدارة مع أدلة المراجعة <b>يجب علي المراقب</b> بحث الظروف المحيطة بهذا الموضوع وفي حالة الضرورة إعادة النظر في مصداقية الإقرارات الأخرى المقدمة من الإدارة		
توثيق إقرارات الإدارة	صور التوثيق	عادة ما <b>يحفظ المراقب</b> بإقرارات الإدارة في صورة ملخص للمناقشات الشفهية مع الإدارة أو إقرارات مكتوبة من قبل الإدارة إقرارات الإدارة المكتوبة <b>أفضل</b> من الشفهية كدليل مراجعة ويمكن أن تتمثل في أي مما يلي :- <b>أ)</b> خطاب التمثيل <b>أو ب)</b> خطاب من المراقب يحدد تفهمه لإقرارات <b>أو ج)</b> محاضر اجتماعات مجلس الإدارة ذات الصلة <b>من</b> الإدارة <b>أو</b> إدارة يتم قبوله وتأييده منها <b>أو</b> أي هيئة مماثلة أو نسخة موقعة من القوائم	
العناصر الأساسية لخطاب التمثيل	واجب المراقب	عند طلب خطاب التمثيل <b>يجب علي المراقب</b> طلب توجيهه إليه واحتوانه علي معلومات معينه واعتماده وتاريخه بتاريخ مناسب <b>عادة</b> ما يورخ خطاب التمثيل في نفس تاريخ تقرير المراقب <b>ولكن</b> قد يتطلب الأمر في بعض الأحوال الحصول علي خطاب التمثيل خلال فترة المراجعة <b>أو</b> بتاريخ بعد تقرير المراقب (بخصوص معاملات أخرى مثل طرح أسهم مثلا) يوقع خطاب التمثيل من أعضاء مجلس الإدارة <b>الذين</b> لهم مسئولية رئيسية بالمنشأة وشنونها المالية ( عادة ما يكون الرئيس التنفيذي والمدير المالي ) ، <b>وذلك</b> استنادا لأفضل المعلومات المعروفة والموثقة لديهم <b>وقديرغب</b> المراقب في الحصول علي خطابات تمثيل من أعضاء مجلس إدارة آخرين (كالإقرار باكتمال محاضر الجمعيات من مسنول ذلك)	
الإجراءات المتبعة في حالة رفض الإدارة تقديم الإقرارات	واجب المراقب	في حالة رفض الإدارة تقديم إقرار يعتقده المراقب مهم فإن ذلك يعتبر <b>قيد</b> علي النطاق (رأي متحفظ أو الإمتناع عن إبداء رأي) وفي هذه الأحوال <b>يجب علي المراقب</b> تقييم أي اعتماد سابق قام به المراقب استنادا لإقرارات الإدارة خلال المراجعة ودراسة الأثار الأخرى المترتبة علي الرفض وتأثيرها علي تقرير المراقب	

(\* راجع ملحق المعيار بنموذج لخطاب إقرارات الإدارة (خطاب التمثيل)

إسـ خـ د ا م ع ل م ر ا ق ب أ خ ر

يوفر إرشادات تتعلق باستعانة المراقب بعمل مراقب آخر يراجع القوائم الخاصة بوحدة أو أكثر من وحدات المنشأة	الطابق	الملاحظة
لا يتعامل مع حالة تعيين مراقبين أو أكثر في عملية ما ، ولا يختص بالعلاقة مع المراقب السابق	استبعاد	
<b>يجب علي المراقب</b> عن الاستعانة بعمل مراقب آخر أن يحدد كيفية تأثيره عمل المراقب الآخر علي عملية المراجعة	واجب	
<b>المراقب الرئيسي:</b> المسنول عن اصدار تقرير علي قوائم منشأة تشمل معلومات لوحدة او أكثر تمت مراجعتها بواسطة آخر	الذات	
<b>المراقب الآخر:</b> المسنول عن مراجعة وحدة تدرج معلوماتها في القوائم المالية التي يتم مراجعتها بواسطة المراقب الرئيسي		
<b>الوحدة:</b> قسم أو فرع أو شركة تابعة أو شقيقة أو مشروع مشترك أو .. أدرجت معلوماتها في قوائم راجعها مراجع رئيسي	الذات	
<b>يجب علي المراقب</b> أن يدرس ما إذا كانت مشاركته بنفسه كافية <b>ليستطيع العمل كمراقب رئيسي</b> بالتحقق من المتغيرات التالية:	قبول المراقب مهمة المراجعة باعتباره المراقب الرئيسي	
(أ) الأهمية النسبية للجزء الخاص من القوائم المالية الذي يقوم المراقب الرئيسي بمراجعته		
(ب) درجة معرفة مراقب الحسابات عن نشاطات الوحدة		
(ج) خطر التحريفات الهامة والمؤثرة في الوحدة الذي قام مراقب آخر بمراجعته		
(د) أداء اجراءات إضافية في الوحدات التي قام مراقب آخر بمراجعتها <b>بما يحقق المشاركة الفعالة للمراقب الرئيسي</b>		
<b>يجب علي المراقب الرئيسي</b> عند الاستعانة بمراقب آخر أن يدرس <b>الكفاءة المهنية</b> له في سياق المهمة المحددة عن طريق:	دراسة الكفاءة	الاجراءات التي يقوم بها المراقب الرئيسي
الحصول علي المعلومات اللازمة لذلك كالعسوية في الجمعيات المهنية والمؤهلات العلمية والاستفسار من الآخرين ومناقشة المراقب الآخر		
<b>يجب علي المراقب الرئيسي</b> أداء اجراءات للحصول علي أدلة كافية وملائمة بأن عمل المراقب الآخر <b>كافي لتحقيق أهداف</b> المراجعة	تحقق الكافية	
يجب علي المراقب الرئيسي إسداء النصح للمراقب الآخر بخصوص (أ) متطلبات الإستقلالية وعليه الحصول علي اقرار مكتوب بذلك ، (ب) الاستفادة المتوقعة من عمل المراقب الآخر والتقرير الذي يعده وتنسيق الجهود في التخطيط ، (ج) متطلبات المحاسبة والمراجعة واعتماد التقارير والحصول علي اقرار مكتوب بذلك.	إسداء النصح	
يقوم المراقب الرئيسي :- <b>بمناقشة</b> اجراءات المراجعة المطبقة مع المراقب الآخر ، <b>فحص</b> ملخص مكتوب بالاجراءات المنفذة ، <b>فحص</b> أوراق العمل الخاصة بالمراقب الآخر ، <b>زيارة</b> المراقب الآخر <b>ويحدد نطاق كل ذلك وفقا لمدي</b> المعرفة بالكفاءة الفنية للمراقب الآخر	المناقشة والفحص	
يمكن للمراقب الرئيسي التخلي عن اجراءات فحص الجودة السابقة إذا ثبت له ان اجراءات وسياسات الجودة سيتم الالتزام بها من خلال مثلا ارتباط المراقبين معا في مؤسسة واحدة تتضمن فيما بين أطرافها علاقة مستمرة ورسمية في القيام باجراءات توفر أدلة المراجعة كالفحص الدوري بين المؤسسات واختبارات السياسات وفحص أوراق العمل.	استثناء	
<b>يجب علي المراقب الرئيسي</b> دراسة النتائج الهامة التي توصل اليها المراقب الآخر ومناقشته هو وادارة الوحدة فيها	مناقشة النتائج	
يمكن للمراقب أن يقرر أداء اختبارات تكملية للسجلات أو المعلومات وعليه توثيق الوحدات التي تمت مراجعتها من قبل آخرين مع بيان أهميتها النسبية وتوثيق الاجراءات والاستنتاجات الخاصة بها والمناقشات مع المراقب الآخر	التوثيق	
يمكن <b>عدم توثيق</b> اجراءات فحص الجودة والكفاءة لدي المراقب الآخر إذا تم حفظ المستندات التي توثق هذه الحقائق في مكان آخر في المستندات التي تحتفظ بها للمؤسسة التي يعمل بها الشريك الرئيسي.	استثناء	
ينبغي علي المراقب الآخر التعاون مع المراقب الرئيسي عند معرفة السياق الذي سيستخدم المراقب الرئيسي فيه عمل المراقب الآخر مثلا ان يلفت المراقب الآخر انتباهه الرئيسي في حالة عدم قدرته علي أداء أي أعمال تخصه كما هو مطلوب وله في ذلك النصح	التعاون بين مراقبي الحسابات	
يصدر المراقب الرئيسي رأي متحفظ أو يمتنع عن إبداء رأي عندما يستنتج أنه لايمكنه الاستفادة من عمل المراقب الآخر ولا يكون قادرا علي أداء اجراءات اضافية كافية تتعلق بالمعلومات المالية الخاصة بالوحدة الذي قام المراقب الآخر بمراجعتها	المراقب الرئيسي	إعتبرات إعداد التقرير
إذا اصدر المراقب الآخر أو كان ينوي اصدار تقرير برأي معدل علي المراقب الرئيسي دراسة أثر موضوع التعديل علي القوائم المالية للمنشأة وفقا لمبدأ الأهمية النسبية	المراقب الآخر	

دراسة عمل المراجعة الداخلية

توفير إرشادات لمراقبي الحسابات عند دراسة عمل المراجعة الداخلية فقط في أنشطتها التي لها علاقة بمراجعة القوائم	نطاق	المقدمة
لا يتعامل هذا المعيار مع الحالات التي يساعد فيها العاملون بالمراجعة الداخلية مراقب الحسابات في أداء إجراءات المراجعة	إستثناء	
بعض أجزاء المراجعة الداخلية يمكن أن يكون مفيدا لمراقب الحسابات في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة	أهميتها	
المراجعة الداخلية :- نشاط تقييم يتم إجراءه داخل منشأة كخدمة لها وتضمن وظائف عدة منها متابعة الرقابة الداخلية	تعريفها	
يتنوع نطاقها وأهدافها بشكل كبير وفقا لحجم المنشأة ، وهيكلها ، ومتطلبات الإدارة وتشمل عادة واحد أو أكثر مما يلي :-	نطاق عمل المراجعة الداخلية وأهدافها	
(*متابعة أعمال الرقابة الداخلية (التي تضع نظامها الإدارة) وفحص الضوابط ومتابعة تشغيلها وتوصيات تحسينها		
(*فحص المعلومات المالية والتشغيلية وسبل تجهيزها بالاختبارات التفصيلية للمعاملات وأرصدة الحسابات والإجراءات		
(*فحص الجدوي الإقتصادية للعمليات وكفاءتها وفعاليتها ويشمل ذلك عناصر الرقابة غير المالية للمنشأة		
(*فحص مدى الإلتزام بالقوانين واللوائح والمتطلبات الخارجية وسياسات الإدارة وتوجيهاتها وغير ذلك من المتطلبات الداخلية		
تحدد الإدارة دور المراجعة الداخلية وتنوع أهدافها وتختلف عن هدف مراقب الحسابات المهتم بفحص خلو القوائم من التحريفات	اختلاف الأهداف	العلاقة بين المراجعة الداخلية ومراقب الحسابات
غالبا ما تتشابه بعض سبل تحقيق أهداف المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وهذه الجوانب تكون مفيدة لعمل المراقب	تشابه السبل	
بغض النظر عن درجة استقلال وموضوعية المراجعة الداخلية إلا ان كونها جزء من المنشأة فإنها لا تحقق نفس درجة استقلالية مراقب الحسابات الذي يتحمل مسؤولية كاملة لرأييه في القوائم المالية	الإستقلالية	
يجب علي المراقب الحصول علي تفهم كاف عن أنشطة المراجعة الداخلية لتحديد مخاطر التحريفات ، وتقييمها وتصميم الإجراءات	دور المراقب	
إجراءات المراجعة الداخلية الفعالة غالبا ما تؤدي الي الإقلال من مدى إجراءات المراجعة ولكنها لا تحذفها كليا	عكسية العلاقة	فهم أنشطة المراجعة الداخلية وتقييمها
يجب علي المراقب تقييم مهام المراجعة الداخلية عندما ترتبط أنشطتها بتقييم الخطر الذي يقوم به مراقب الحسابات	دور للمراقب	
هذه التقييم سيؤثر علي حكم المراقب في إستخدام أنشطة المراجعة الداخلية وبالتالي إجراءات المراجعة الاضافية	أثر التقييم	
لغرض الحصول علي تفهم لوظيفة المراجعة الداخلية والقيام بعمل تقييم لها تؤخذ المعايير التالية في الاعتبار:-	التقييم	
(أ) الوضع التنظيمي: موقع المراجعة لداخلية في الهيكل التنظيمي وتأثير ذلك علي موضوعيتها		
(ب) نطاق العمل: طبيعة ومدى المهام المكلفة بها المراجعة الداخلية ومدى استجابة الإدارة لتوصيات المراجعة الداخلية		
(ج) الكفاءة الفنية: التدريب والكفاءة والخبرات والمؤهلات للمراجعين الداخليين وسياسات التعيين		
(د) العناية المهنية الواجبة: ما اذا كان التخطيط والاشارة والفحص والتوثيق للاعمال يتم بصورة مناسبة ووجود برامج للعمل		
عند التخطيط لاستخدام عمل المراجعة الداخلية ينبغي علي المراقب دراسة خطة المراجعة الداخلية للفترة ومناقشتها في مرحلة مبكرة	التكبير	توقيت عملية الاتصال والتنسيق
يكون الاتصال بالمراجعة الداخلية أكثر فعالية عندما تعقد الاجتماعات علي فترات مناسبة أثناء فترة المراجعة	الدورية	
للمراقب حق الحصول علي تقارير المراجعة الداخلية وأي أمور هامة يكتشفها المراجع الداخلي من شأنها ان تؤثر علي العمل	الحقوق	
يجب علي المراقب تقييم وأداء إجراءات المراجعة الداخليه عندما ينوي استخدام عملها لتأكيد ملائمتها لأغراضه	واجب المراقب	تقييم عمل المراجعة الداخلي
يجب عند التقييم دراسة ملائمة نطاق العمل والبرامج ذات الصلة ويمكن أن يشمل التقييم دراسة:-	عمل المراجعة الداخلية	
(أ) الكفاءة المهنية للأفراد الذين قاموا بأعمال المراجعة الداخلية (التدريب الفني والمهني والمهارات اللازمة والاشراف).		
(ب) كفاية الأدلة وملاءمتها للتوصيل لاسنتاجات معقولة		
(ج) مناسبة الاستنتاجات التي تم التوصل لها للظروف وان اي تقارير أعدت تطابق العمل الذي تم أدائه		
(د) معالجة الاستثناءات التي ربما اكتشفتها المراجع الداخلي بشكل مناسب		
تعتمد طبيعة ومدى وتوقيت إجراءات المراجعة التي يتم أدائها علي الاعمال المحددة للمراجعة الداخلية علي حكم المراقب		
يقوم المراقب بتسجيل الاستنتاجات المتعلقة بأعمال المراجعة الداخلية وإجراءات المراجعة التي تم أدائها علي أعمالها		التوثيق



تقرير مراقب الحسابات علي مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الأغراض العامة

المقدمة	هدف المعيار	توفير إرشادات عن تقرير المراقب علي مجموعة قوائم مالية كاملة أعدت طبقا لإطار مصمم لتحقيق العرض العادل للقوائم
تقرير مراقب الحسابات علي القوائم المالية	إطار إعداد التقارير المالية المطبق	يجب أن يتضمن تقرير المراقب تعبيراً واضحاً عن رأيه علي القوائم المالية (ما إذا كانت معده في جميع جوانبها الهامة وفقاً لإطار الإعداد وتعبير بعدالة ووضوح)
		حكم المراقب يتم في سياق إطار الإعداد لتوفيره لمقاييس محددة / وعلي مراقب تحديد قبول الإطار الذي طبقته الإدارة من عدمه وفق معيار ٢٠٠ / ربما لا يضم الإطار معالجات لجميع المعاملات ولكنه يوفر أساساً لتطوير وتطبيق السياسات المحاسبية
تكوين رأي علي القوائم المالية	تكوين رأي علي القوائم المالية	اجب المراقب / ينبغي علي المراقب تقييم النتائج المستخلصة من أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها كأساس لتكوين رأيه علي القوائم لتكوين الرأي <b>يقيم المراقب</b> وجود درجة تأكد مناسبة لخلو القوائم ككل من أية تحريفات هامة بعد استنتاج كفاية وملائمة الأدلة في سياق الإطار تتم دراسة: - <b>أ</b> اتفاق السياسات مع الإطار <b>ب</b> مناسبة التقديرات <b>ج</b> جودة المعلومات المعروضة <b>د</b> كفاية الإفصاح <b>هـ</b> ادرس المراقب العرض الكلي هيكل القوائم لتقييم عرضه العادل ووضوح الإفصاحات بما يستق مع فهمه للمنشأة وبينتها
		الحالات النادرة التي ينتج عنها قوائم / تطبيق إطار مقبول = عرض عادل / ولكن في حالات نادرة فإن تطبيق مطلب محدد من إطار الإعداد قد يؤدي الي ماله مضافة عند تطبيق إطار الإعداد / عرض مضاف / ساعتها <b>يدرس المراقب</b> تعديل تقريره وفقاً لكيفية معالجة الإدارة الموضوع ومتطلبات الإطار

العناصر الرئيسية لتقرير مراقب الحسابات في عملية مراجعة طبقاً لمعايير المراجعة المصرية	١	عنوان التقرير	يجب أن يعنون التقرير بوضوح باسم "تقرير مراقب الحسابات" <b>لتمييزه</b> عن التقارير التي تصدر عن الآخرين	
	٢	الموجه اليه التقرير	يجب أن يوجه التقرير إلي الجهة التي تحددها ظروف العملية والشكل القانوني للمنشأة	
	٣	الفقرة الإفتتاحية	كوتامها	المنشأة التي تمت مراجعتها <b>+</b> <b>أ</b> عنوان كل قائمة <b>ب</b> الإشارة لمخلص السياسات والإيضاحات <b>ج</b> تاريخ وفترة القوائم
			صالة "١"	في حالة عرض القوائم في كتيب سنوي ربما يدرس المراقب تحديد ارقام الصفحات التي تعرض القوائم والإشارة لها
			صالة "٢"	في حالة تطوع المنشأة بمعلومات إضافية يتحقق المراقب من فصلها بشكل واضح عن نطاق التغطية لرأي المراقب ربما لا يشار الي المعلومات المرفقة التي لا تتجزأ عن القوائم طالما كانت الإشارة للإيضاحات في الفقرة الإيضاحية كافيًا
	٤	مسئولية الإدارة	تضافها	يجب أن ينص التقرير علي مسؤولية الإدارة عن الإعداد والعرض العادل للقوائم طبقاً لإطار الإعداد المطبق وتشمل هذه المسؤولية: - <b>أ</b> تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية <b>ب</b> اختيار وتطبيق السياسات <b>ج</b> عمل تقديرات ملائمة للظروف
	٥	مسئولية المراقب	طبيعتها	يمكن أن يضيف المراقب لمسئولية الإدارة وفقاً للظروف <b>ل</b> لفظ الإدارة = معدي القوائم ويمكن استبداله وفقاً للشكل القانوني
			أدائها	يجب أن ينص التقرير علي أن مسؤولية المراقب <b>هي</b> إبداء الرأي علي القوائم في ضوء مراجعته لها (للمتيز عن مسؤولية الإدارة)
	٦	فقرة الرأي	تفصيل	يجب أن ينص التقرير ان العملية تمت وفقاً لمعايير المراجعة وتتطلب التزامات أخلاقية والتخطيط للحصول علي درجة تأكد مناسبة
			نص إلزامي	يجب أن يصف التقرير عملية المراجعة بأن ينص صراحة علي: - <b>أ</b> عملية المراجعة تستهدف أداء إجراءات للحصول علي أدلة <b>ب</b> الإجراءات المختارة تعتمد علي الحكم الشخصي <b>ج</b> شمول المراجعة لتقييم ملائمة السياسات المحاسبية ومعقولية التقديرات
٧	مطلبات إلزامية	نص إلزامي	يجب أن ينص التقرير علي اعتقاد المراقبة في كفاية الأدلة التي حصل عليها ومناسبتها لتوفير أساس لبناء الرأي عند إبداء رأي غير متحفظ ينبغي النص بأن "القوائم تعبر بعدالة ووضوح ... وذلك فقط إذا انتهى المراقب لذلك	
		بلد المنشأة	في حالة عدم الاعتماد علي معايير المحاسبة المصرية <b>يجب الإشارة</b> الي بلد المنشأة الخاص بإطار اعداد التقارير المطبق	
٨	توقيع المراقب	توجيه اضافي	توجيه اضافي / عندما تكون هناك متطلبات تنظيمية وقانونية يقوم المراقب بتضمينها عند تحديد الإطار "طبقاً لمعايير ... ، ومتطلبات قانون ..."	
		أمر آخر	يمكن أن تتطلب المعايير أو القوانين الاسهاب في أمور أخرى عندئذ يمكن معالجتها في فقرة منفصلة تعقب الرأي	
٩	تاريخ التقرير	مطلبات إلزامية	في حالة التعبير عن متطلبات الزامية أخرى (ككفاية الدفاتر / سلامة جرد المخزون ) ينبغي التعبير عن ذلك في فقرة مستقلة تعقب فقرة الرأي لتمييز ذلك عن مسؤوليات المراقب تجاه القوائم المالية ورأيه بشأنها	
		توقيع المراقب	ينبغي أن يوقع تقرير مراقب الحسابات (بالاسم الشخصي للمراقب أو باسم المؤسسة إذا سمحت القوانين بذلك)	
١٠	عنوان المراقب	تاريخ التقرير	يؤرخ التقرير بعد حصول المراقب علي كافة الأدلة الملائمة والكافية التي سببني عليها رأيه في القوائم بشرط أن تشمل القوائم ما يفيد مسؤولية الإدارة عن إعدادها وتحملهم لمسئوليتها / لا يشترط موافقة المساهمين لتاريخ التقرير	
		عنوان المراقب	يجب أن يحدد التقرير عنوان معين لمراقب الحسابات وهو المدينة التي يقع فيها مكتب المراقب المسئول عن عملية المراجعة	

تقرير مراقب الحسابات	يجب أن يكون تقرير مراقب الحسابات مكتوباً (بـدويًا أو إلكترونياً)
تقرير المراقب عن عمليات المراجعة التي تمت طبقاً لكل من المعايير المصرية والمعايير الخاصة بمنطقة أو بلد ما	يمكن أن يؤدي المراقب عملية المراجعة بالاستعانة مع المعايير المصرية بمعايير خاصة ببلد أخرى ولكن لا ينبغي الإشارة في تقريره الي ان عملية المراجعة تمت وفقاً للمعايير المصرية الا اذا التزم تماماً بجميع معايير المراجعة المصرية ذات الصلة بعملية المراجعة في هذه الحالة ينبغي أن يحدد تقرير المراقب المنطقة أو بلد المنشأة لمعايير المراجعة هذه
المعلومات الإضافية التي لم تتم مراجعتها والمعروضة مع القوائم المالية التي تمت مراجعتها	في حالة اختلاف صيغة التقرير وفقاً لمتطلبات المعايير الأخرى يمكن السماح بذلك بشرط احتوائها علي الحد الأدنى من عناصر التقرير فقرة ٦٥
المعلومات الإضافية التي لم تتم مراجعتها والمعروضة مع القوائم المالية التي تمت مراجعتها	يجب أن يتحقق المراقب من أن المعلومات الإضافية التي لم يغطيها تقريره قد فصلت بشكل واضح عن القوائم التي تمت مراجعتها يجب أن يتحقق من فصلها تماماً عن المجموعة الكاملة للقوائم وعدم الإشارة لها وعنوانها بـ " لم تتم مراجعتها" إذا انتهى المراقب الي ان عرض المنشأة للمعلومات لا يفرق بشكل كافي عن القوائم المالية التي تمت مراجعتها <b>فينبغي علي المراقب</b> أن يشرح في تقريره أن هذه المعلومات لم تتم مراجعتها لاتعفي حقيقة أن المعلومات الإضافية لم تتم مراجعتها المراقب من مسؤولية قراءة هذه المعلومات لتحديد التعارضات الهامة والمؤثرة في القوائم التي تمت مراجعتها



## أرقام المقارنة

المقدمة		الأرقام المقابلة		القوائم المقارنة	
هدف المعيار	يوفر إرشادات تتعلق بمسئولية المراقب بشأن أرقام المقارنة <b>ولايتعامل</b> مع حالات عرض القوائم الملخصة مع القوائم التي تمت مراجعتها	واجب المراقب	<b>يجب على المراقب</b> تحديد ما اذا كانت ارقام المقارنة تتماشى في جوانبها الهامة مع اطار اعداد التقارير المطبق الخاص بالقوائم محل المراجعة	تفرقة	الأرقام المقابلة
تعريف	تعرض فيها المبالغ والإفصاحات كجزء من القوائم المالية <b>لا</b> تتجزأ منها <b>ولا</b> وليست قوائم مالية في حد ذاتها	تفرقة	تعرض فيها المبالغ والإفصاحات كجزء من القوائم المالية <b>لا</b> تتجزأ منها <b>ولا</b> وليست قوائم مالية في حد ذاتها	تعريف	القوائم المقارنة
تفرقة تقرير	يشير التقرير الي القوائم الجارية فقط <b>القوائم المقارنة</b> يشير التقرير إلي كل فترة تعرض فيها القوائم المالية	تفرقة	يشير التقرير الي القوائم الجارية فقط <b>القوائم المقارنة</b> يشير التقرير إلي كل فترة تعرض فيها القوائم المالية	تفرقة	الأرقام المقابلة
واجب المراقب	<b>ينبغي أن يحصل المراقب</b> علي أدلة مراجعة كافية وملامنة بأن الأرقام المقابلة <b>تفي</b> بمتطلبات إطار اعداد التقارير المالية المطبق	واجب المراقب	<b>ينبغي أن يحصل المراقب</b> علي أدلة مراجعة كافية وملامنة بأن الأرقام المقابلة <b>تفي</b> بمتطلبات إطار اعداد التقارير المالية المطبق	واجب المراقب	الأرقام المقابلة
مدي المراجعة	مدي إجراءات المراجعة علي الأرقام المقابلة <b>أقل بكثير</b> منه في مراجعة ارقام الفترة الجارية <b>ويرتبط</b> تقييم المراقب عما إذا كانت:	مدي المراجعة	مدي إجراءات المراجعة علي الأرقام المقابلة <b>أقل بكثير</b> منه في مراجعة ارقام الفترة الجارية <b>ويرتبط</b> تقييم المراقب عما إذا كانت:	مدي المراجعة	الأرقام المقابلة
حالة المراجعة	عند قيام مراقب آخر بمراجعة القوائم السابقة <b>يقدر المراقب</b> الجديد مدي وفاء أرقام المقارنة بمتطلبات معيار ٥١٠ "التكليف	حالة المراجعة	عند قيام مراقب آخر بمراجعة القوائم السابقة <b>يقدر المراقب</b> الجديد مدي وفاء أرقام المقارنة بمتطلبات معيار ٥١٠ "التكليف	حالة المراجعة	الأرقام المقابلة
حالة التحريف	بالمراجعة لأول مرة - الأرصدة الافتتاحية" وإذا لم تكن قد تمت مراجعتها من الأساس <b>عليه</b> الرجوع لإرشادات هذا المعيار	حالة التحريف	بالمراجعة لأول مرة - الأرصدة الافتتاحية" وإذا لم تكن قد تمت مراجعتها من الأساس <b>عليه</b> الرجوع لإرشادات هذا المعيار	حالة التحريف	الأرقام المقابلة
حالات عدم الإشارة	إذا نما لعلم المراقب وجود تحريف في الأرقام المقابلة عند مراجعته للفترة الجارية عليه أداء الإجراءات الإضافية المناسبة	حالات عدم الإشارة	إذا نما لعلم المراقب وجود تحريف في الأرقام المقابلة عند مراجعته للفترة الجارية عليه أداء الإجراءات الإضافية المناسبة	حالات عدم الإشارة	الأرقام المقابلة
تعديل واستمرار	<b>لا يذكر</b> تقرير المراقب أرقام المقارنة علي وجه التحديد <b>لأن</b> رأي المراجعة يكون علي القوائم المالية للفترة الجارية شاملة المقارنة	تعديل واستمرار	<b>لا يذكر</b> تقرير المراقب أرقام المقارنة علي وجه التحديد <b>لأن</b> رأي المراجعة يكون علي القوائم المالية للفترة الجارية شاملة المقارنة	تعديل واستمرار	الأرقام المقابلة
تعديل وزوال	إذا نما لعلم المراقب وجود تحريف جوهري في الفترة السابقة وتم تداركه واعادة اصدار القوائم <b>ينبغي علي المراقب</b> أن يحصل علي أدلة مراجعة كافية وملامنة <b>باتفاق</b> الأرقام المقابلة مع القوائم المالية التي تمت مراجعتها	تعديل وزوال	إذا نما لعلم المراقب وجود تحريف جوهري في الفترة السابقة وتم تداركه واعادة اصدار القوائم <b>ينبغي علي المراقب</b> أن يحصل علي أدلة مراجعة كافية وملامنة <b>باتفاق</b> الأرقام المقابلة مع القوائم المالية التي تمت مراجعتها	تعديل وزوال	الأرقام المقابلة
تحريف سابق بدون تدارك	في حالة كون الرأي علي الفترة السابقة متحفظ أو عكسي أو ممتنع وتكون الدواعي التي أدت لتعديل الرأي:-	تحريف سابق بدون تدارك	في حالة كون الرأي علي الفترة السابقة متحفظ أو عكسي أو ممتنع وتكون الدواعي التي أدت لتعديل الرأي:-	تحريف سابق بدون تدارك	الأرقام المقابلة
تحريف سابق مع تبويب	<b>لا</b> لم يتم حلها <b>و</b> تتطلب تعديل تقرير الفترة الحالية عندئذ <b>لا</b> لم يتم حلها <b>و</b> لا تتطلب تعديل تقرير الفترة الحالية عندئذ	تحريف سابق مع تبويب	<b>لا</b> لم يتم حلها <b>و</b> تتطلب تعديل تقرير الفترة الحالية عندئذ <b>لا</b> لم يتم حلها <b>و</b> لا تتطلب تعديل تقرير الفترة الحالية عندئذ	تحريف سابق مع تبويب	الأرقام المقابلة
قوائم سابقة	ينبغي أن يعدل تقرير المراقب فيما يخص أرقام المقارنة <b>ينبغي</b> أن يعدل تقرير المراقب فيما يخص أرقام المقارنة	قوائم سابقة	ينبغي أن يعدل تقرير المراقب فيما يخص أرقام المقارنة <b>ينبغي</b> أن يعدل تقرير المراقب فيما يخص أرقام المقارنة	قوائم سابقة	الأرقام المقابلة
مراجعة	إذا كان تقرير الفترة السابقة معدل <b>و</b> تم إزالة الأسباب بتعامل ملائم في القوائم <b>فإنه</b> لا تتم الإشارة في التقرير <b>إذا</b> كانت هذه التعديلات هامة ومؤثرة للفترة الحالية فإساعتها <b>يمكن</b> أن يضيف المراقب فقرة إيضاحية تشرح الموقف	مراجعة	إذا كان تقرير الفترة السابقة معدل <b>و</b> تم إزالة الأسباب بتعامل ملائم في القوائم <b>فإنه</b> لا تتم الإشارة في التقرير <b>إذا</b> كانت هذه التعديلات هامة ومؤثرة للفترة الحالية فإساعتها <b>يمكن</b> أن يضيف المراقب فقرة إيضاحية تشرح الموقف	مراجعة	الأرقام المقابلة
قوائم سابقة غير	إذا نما لعلم المراقب وجود تحريف جوهري في الفترة السابقة ولم يتم تداركه واعادة اصدارها ولم يتم تبويب الأرقام المقابلة بصورة ملائمة وعمل الإفصاحات المناسبة <b>ينبغي</b> أن يصدر المراقب تقريراً برأي معدل علي الفترة الحالية <b>والا</b> الأرقام المقابلة المضمنة فيه	قوائم سابقة غير	إذا نما لعلم المراقب وجود تحريف جوهري في الفترة السابقة ولم يتم تداركه واعادة اصدارها ولم يتم تبويب الأرقام المقابلة بصورة ملائمة وعمل الإفصاحات المناسبة <b>ينبغي</b> أن يصدر المراقب تقريراً برأي معدل علي الفترة الحالية <b>والا</b> الأرقام المقابلة المضمنة فيه	قوائم سابقة غير	الأرقام المقابلة
مراجعة محرفه	في الحالة السابقة إذا لم تراجع القوائم المالية ولم يعاد اصدار التقرير <b>ولكن</b> تم اعادة تبويب أرقام المقارنة وعمل الإفصاحات الملائمة في القوائم الحالية <b>يمكن</b> للمراقب إضافة فقرة إيضاحية واصفا الظروف ومشيراً للإفصاحات	مراجعة محرفه	في الحالة السابقة إذا لم تراجع القوائم المالية ولم يعاد اصدار التقرير <b>ولكن</b> تم اعادة تبويب أرقام المقارنة وعمل الإفصاحات الملائمة في القوائم الحالية <b>يمكن</b> للمراقب إضافة فقرة إيضاحية واصفا الظروف ومشيراً للإفصاحات	مراجعة محرفه	الأرقام المقابلة
توجيه هام	يسمح للمراقب الجديد بالإشارة الي تقرير المراقب السابق بشأن الأرقام المقابلة في تقريره عن الحالية <b>علي أن يتضمن</b> تقريره :- (أ) مراجعة قوائم الفترة السابقة بمعرفة مراقب آخر / (ب) نوع التقرير وسبب التعديل ان وجد / (ج) تاريخ ذلك التقرير	توجيه هام	يسمح للمراقب الجديد بالإشارة الي تقرير المراقب السابق بشأن الأرقام المقابلة في تقريره عن الحالية <b>علي أن يتضمن</b> تقريره :- (أ) مراجعة قوائم الفترة السابقة بمعرفة مراقب آخر / (ب) نوع التقرير وسبب التعديل ان وجد / (ج) تاريخ ذلك التقرير	توجيه هام	الأرقام المقابلة
واجب المراقب	<b>يذكر</b> المراقب في تقريره ان الأرقام المقابلة لم تتم مراجعتها في حالة عدم مراجعة القوائم المالية للفترة السابقة	واجب المراقب	<b>يذكر</b> المراقب في تقريره ان الأرقام المقابلة لم تتم مراجعتها في حالة عدم مراجعة القوائم المالية للفترة السابقة	واجب المراقب	الأرقام المقابلة
حالة المراجعة	إذا اقتنع المراقب تحريف قوائم الفترة السابقة <b>عليه</b> طلب تعديلها من الإدارة وإذا رفضت <b>يعدل</b> تقريره بشكل ملائم	حالة المراجعة	إذا اقتنع المراقب تحريف قوائم الفترة السابقة <b>عليه</b> طلب تعديلها من الإدارة وإذا رفضت <b>يعدل</b> تقريره بشكل ملائم	حالة المراجعة	الأرقام المقابلة
حالة التحريف	<b>لا يعفي</b> مراجعة قوائم الفترة السابقة من قبل مراقب آخر أو عدم مراجعتها المراقب من القيام بإجراءات تتعلق بالأرصدة الافتتاحية	حالة التحريف	<b>لا يعفي</b> مراجعة قوائم الفترة السابقة من قبل مراقب آخر أو عدم مراجعتها المراقب من القيام بإجراءات تتعلق بالأرصدة الافتتاحية	حالة التحريف	الأرقام المقابلة
واجب المراقب	<b>ينبغي أن يحصل المراقب</b> علي أدلة مراجعة كافية وملامنة بأن القوائم المالية المقارنة <b>تفي</b> بمتطلبات إطار اعداد التقارير المالية المطبق	واجب المراقب	<b>ينبغي أن يحصل المراقب</b> علي أدلة مراجعة كافية وملامنة بأن القوائم المالية المقارنة <b>تفي</b> بمتطلبات إطار اعداد التقارير المالية المطبق	واجب المراقب	الأرقام المقابلة
حالة المراجعة	<b>ويرتبط</b> ذلك بتقييم <b>أ</b> تماشي السياسات المحاسبية للفترة السابقة مع الحالية <b>ب</b> اتفاق ارقام المقارنة مع بيانات الفترة السابقة	حالة المراجعة	<b>ويرتبط</b> ذلك بتقييم <b>أ</b> تماشي السياسات المحاسبية للفترة السابقة مع الحالية <b>ب</b> اتفاق ارقام المقارنة مع بيانات الفترة السابقة	حالة المراجعة	الأرقام المقابلة
حالة التحريف	عند قيام مراقب آخر بمراجعة القوائم السابقة <b>يقدر المراقب</b> الجديد مدي وفاء أرقام المقارنة بمتطلبات معيار ٥١٠ "التكليف	حالة التحريف	عند قيام مراقب آخر بمراجعة القوائم السابقة <b>يقدر المراقب</b> الجديد مدي وفاء أرقام المقارنة بمتطلبات معيار ٥١٠ "التكليف	حالة التحريف	الأرقام المقابلة
حالة التحريف	بالمراجعة لأول مرة - الأرصدة الافتتاحية" وإذا لم تكن قد تمت مراجعتها من الأساس <b>عليه</b> الرجوع لإرشادات هذا المعيار	حالة التحريف	بالمراجعة لأول مرة - الأرصدة الافتتاحية" وإذا لم تكن قد تمت مراجعتها من الأساس <b>عليه</b> الرجوع لإرشادات هذا المعيار	حالة التحريف	الأرقام المقابلة
حالة التحريف	إذا نما لعلم المراقب احتمالية وجود تحريف في الأرقام المقابلة عند مراجعته للفترة الجارية عليه أداء الإجراءات الإضافية المناسبة	حالة التحريف	إذا نما لعلم المراقب احتمالية وجود تحريف في الأرقام المقابلة عند مراجعته للفترة الجارية عليه أداء الإجراءات الإضافية المناسبة	حالة التحريف	الأرقام المقابلة
واجب المراقب	عند عرض ارقام المقارنة بوصفها قوائم مالية مقارنة <b>ينبغي علي المراقب</b> أن يصدر تقرير يذكر فيه أرقام المقارنة علي وجه التحديد <b>لأن رأي المراجعة</b> علي القوائم المالية يتم التعبير عنه بصورة منفردة لكل فترة معروضة	واجب المراقب	عند عرض ارقام المقارنة بوصفها قوائم مالية مقارنة <b>ينبغي علي المراقب</b> أن يصدر تقرير يذكر فيه أرقام المقارنة علي وجه التحديد <b>لأن رأي المراجعة</b> علي القوائم المالية يتم التعبير عنه بصورة منفردة لكل فترة معروضة	واجب المراقب	الأرقام المقابلة
حالة تغيير الرأي	عند اعداد تقرير علي قوائم الفترة السابقة فيما يتصل بمراجعة العام الحالي وفي حالة تغيير رأي المراجعة عما سبق التعبير عنه سابقاً <b>ينبغي</b> علي المراقب الإفصاح في فقرة إيضاحية عن الأسباب الجوهرية لاختلاف الرأي (ربما لالمامه بأحداث وظروف مثلاً)	حالة تغيير الرأي	عند اعداد تقرير علي قوائم الفترة السابقة فيما يتصل بمراجعة العام الحالي وفي حالة تغيير رأي المراجعة عما سبق التعبير عنه سابقاً <b>ينبغي</b> علي المراقب الإفصاح في فقرة إيضاحية عن الأسباب الجوهرية لاختلاف الرأي (ربما لالمامه بأحداث وظروف مثلاً)	حالة تغيير الرأي	الأرقام المقابلة
إشارة التقرير	بالنسبة لقوائم الفترة السابقة التي تمت مراجعتها بمعرفة مراقب آخر إما :- (أ) يعيد المراقب السابق إصدار تقريره	إشارة التقرير	بالنسبة لقوائم الفترة السابقة التي تمت مراجعتها بمعرفة مراقب آخر إما :- (أ) يعيد المراقب السابق إصدار تقريره	إشارة التقرير	الأرقام المقابلة
حالة التعديل	(ب) يشير المراقب الجديد الي تقرير المراقب السابق في تقريره عن <b>علي أن يتضمن</b> تقريره :-	حالة التعديل	(ب) يشير المراقب الجديد الي تقرير المراقب السابق في تقريره عن <b>علي أن يتضمن</b> تقريره :-	حالة التعديل	الأرقام المقابلة
حالة التعديل	(ج) مراجعة قوائم الفترة السابقة بمعرفة مراقب آخر / (د) نوع التقرير وسبب التعديل ان وجد / (هـ) تاريخ ذلك التقرير	حالة التعديل	(ج) مراجعة قوائم الفترة السابقة بمعرفة مراقب آخر / (د) نوع التقرير وسبب التعديل ان وجد / (هـ) تاريخ ذلك التقرير	حالة التعديل	الأرقام المقابلة
حالة التعديل	إذا علم المراقب بوجود تحريفات هامة علي قوائم الفترة السابقة والتي اصدر المراقب السابق تقرير غير معدل عنها يبلغ الإدارة /	حالة التعديل	إذا علم المراقب بوجود تحريفات هامة علي قوائم الفترة السابقة والتي اصدر المراقب السابق تقرير غير معدل عنها يبلغ الإدارة /	حالة التعديل	الأرقام المقابلة
حالة التعديل	ويعد تفويضها / يقوم بالاتصال بالمراقب السابق باقتراح اعادة عرضها / وينتبه للموافقة باصدار تقرير جديد علي اشارته لذلك في تقريره	حالة التعديل	ويعد تفويضها / يقوم بالاتصال بالمراقب السابق باقتراح اعادة عرضها / وينتبه للموافقة باصدار تقرير جديد علي اشارته لذلك في تقريره	حالة التعديل	الأرقام المقابلة
حالة التعديل	إذا رفض المراقب السابق مقترح التعديل او اعادة اصدار التقرير / يمكن ان تشير فقرة المقدمة لتقرير المراقب أن المراقب السابق أعد	حالة التعديل	إذا رفض المراقب السابق مقترح التعديل او اعادة اصدار التقرير / يمكن ان تشير فقرة المقدمة لتقرير المراقب أن المراقب السابق أعد	حالة التعديل	الأرقام المقابلة
حالة التعديل	تقريراً عن الفترة السابقة قبل إعادة العرض / وإذا كلف بالمراجعة عليه أداء إجراءات للتحقق من ملائمة تسويات إعادة العرض	حالة التعديل	تقريراً عن الفترة السابقة قبل إعادة العرض / وإذا كلف بالمراجعة عليه أداء إجراءات للتحقق من ملائمة تسويات إعادة العرض	حالة التعديل	الأرقام المقابلة
حالة التعديل	في حالة عدم مراجعة القوائم المالية للفترة السابقة <b>ينبغي</b> أن يذكر المراقب الجديد ذلك في تقريره وإذا اقتنع بوجود تحريفات جوهرية بها	حالة التعديل	في حالة عدم مراجعة القوائم المالية للفترة السابقة <b>ينبغي</b> أن يذكر المراقب الجديد ذلك في تقريره وإذا اقتنع بوجود تحريفات جوهرية بها	حالة التعديل	الأرقام المقابلة
حالة التعديل	<b>عليه</b> أن يطلب من الإدارة تعديل ارقام العام السابق وفي حالة رفض الإدارة عليه أن يقوم بتعديل التقرير تعديلًا ملائمًا	حالة التعديل	<b>عليه</b> أن يطلب من الإدارة تعديل ارقام العام السابق وفي حالة رفض الإدارة عليه أن يقوم بتعديل التقرير تعديلًا ملائمًا	حالة التعديل	الأرقام المقابلة

هدف المعيار	توفير إرشادات بشأن المعلومات المرافقة للقوائم المالية ( كالتقرير السنوي أو نشرة الإكتتاب ) والتي لا يوجد عليه إلزام بالتقرير عنها
واجب المراقب	<b>يجب على المراقب</b> قراءة المعلومات الأخرى لتحديد أية إختلافات هامة بينها وبين القوائم المالية التي قام بمراجعتها
حالة الإختلاف	في حالة إختلاف المعلومات الأخرى مع المعلومات بالقوائم المالية التي تمت مراجعتها يؤدي هذا التعارض لوجود إختلاف هام ومؤثر
أثر الإختلاف	يؤدي ذلك إلي الشك في الاستنتاجات التي توصل إليها المراقب من أدلة المراجعة ، و الشك في الأساس الذي بني عليه المراقب رأيه
تعريف	المعلومات الأخرى المرافقة هي تلك المعلومات المالية أو غير المالية التي تدرجها المنشأة مع القوائم في كتيب سنوي بحكم القانون أو العرف
أمثلة	تقرير الإدارة أو مسؤولي الحوكمة ، ملخص المؤشرات المالية ، بيانات العمالة ، المعلومات الربع سنوية المنتقاه ، أسماء المديرين ....
عدم الإلزام	حتى في حالات عدم إلزام المراقب قانونا بعمل تقرير عن المعلومات الأخرى <b>عليه</b> أن يوليها اعتبارا عند إصدار تقريره لضمان عدم الإختلاف
حالة الإلزام	في حالة إلزام المراقب بمتطلبات قانونية تستدعي تأكيد المعلومات الأخرى <b>فعليه</b> في حالة الإختلاف أو القصور الإشاره لذلك في تقريره
آلية التنفيذ	في حالة الإلزام بالتقرير عن معلومات أخرى تتحدد مسؤولية المراقب وفقا لطبيعة المهمة والقوانين <b>وعليه</b> اتباع إرشادات المعايير ذات العلاقة
الحصول علي المعلومات الأخرى المرافقة	<b>يجب على المراقب</b> عمل الترتيبات اللازمة مع المنشأة للحصول علي المعلومات في التوقيت المناسب قبل تاريخ إصدار تقريره في حالة عدم توافر جميع المعلومات قبل ذلك التاريخ <b>عليه</b> اتباع الإرشادات الخاصة بـ" توافر المعلومات الأخرى بعد تاريخ تقرير المراقب"
دراسة المعلومات الأخرى المرافقة	مسئولية يتحدد هدف ونطاق مراجعة القوائم المالية بافتراض ان مسؤولية المراقب تنحصر فقط في المعلومات التي أشار إليها في تقريره
	مسئولية المراقب :- وبالتالي فإن المراقب <b>ليست عليه</b> أي مسؤولية في إقرار مدى دقة عرض المعلومات الأخرى
الإختلافات الهامة	في حالة وجود إختلاف هام <b>يجب على المراقب</b> تحديد أيهم يحتاج الي التعديل :- القوائم المالية أم المعلومات الأخرى
	في حالة ضرورة تعديل لقوائم ورفضت الإدارة ذلك <b>يجب على المراقب</b> إبداء رأي متحفظ أو رأي عكسي في تقريره بحسب الأحوال
	في حالة ضرورة تعديل المعلومات الأخرى ورفضت الإدارة <b>يجب على المراقب</b> بحسب الظروف لكل حالة واهمية الإختلاف عمل التالي:-
	إصدار تقرير بفترة توضيحية تبين الإختلاف   إتخاذ إجراءات أخرى (عدم إصدار تقرير أو الانسحاب)   الحصول علي إستشارة قانونية
تعريف	عند دراسة المعلومات بغرض تحديد الإختلافات قد يكتشف وجود تحريف هام <b>بمعنى</b> ورود المعلومات أو عرضها بصورة غير صحيحة
التحريفات الهامة للتحقق	مرحلة أولى
	<b>إذا علم المراقب</b> بوجود تحريف هام بالمعلومات <b>يجب عليه</b> مناقشة الأمر مع الإدارة <b>وساعته</b> قد لا يستطيع تقييم صحة المعلومات الأخرى ورود الإدارة عليه استفسارته ، <b>وعندها</b> سيكون بحاجة للدراسة مدى وجود إختلافات قائمة في الحكم الشخصي أو الرأي
	مرحلة ثانية
	<b>إذا ظل المراقب</b> معتقدا بأن هناك تحريف واضح للحقائق <b>يجب عليه</b> أن يطلب من الإدارة أن تستشير طرفا آخر مؤهلا (مستشار قانوني)
	مرحلة أخيرة
	<b>إذا تأكد المراقب</b> من وجود تحريف هام للحقائق في المعلومات المرافقة وترفض الإدارة تصحيحه <b>يجب عليه</b> إتخاذ إجراء آخر مناسب مثل:- إخطار المسؤولين عن الحوكمة كتابيا بقلق المراقب إزاء المعلومات الأخرى والحصول علي الإستشارة القانونية
واجب المراقب	في حالة توفر المعلومات بعد إصدار التقرير <b>علي المراقب</b> دراستها في أقرب فرصة ممكنه للتعرف علي ما إذا كانت تحتوي علي إختلافات
تصرف أولى	إذا تبين للمراقب وجود إختلافات هامة أو تحريفات <b>يجب عليه</b> دراسة أيهما بحاجة للتعديل :- القوائم المالية أم المعلومات الأخرى
تعديل القوائم	إذا كان من الضروري تعديل القوائم التي قام بمراجعتها <b>يجب عليه</b> اتباع الإرشادات الواردة في معيار المراجعة ٥٦٠ "الأحداث اللاحقة".
تعديل المعلومات	إذا كانت المعلومات الأخرى هي التي يجب تعديلها ووافقت الإدارة <b>يجب على المراقب</b> القيام بالاجراءات الضرورية في مثل هذه الظروف كالتحقق من اجراءات الإدارة في إخطار الأفراد الذين تسلموا القوائم المالية وتقرير المراقب عنها بالتعديل في هذه المعلومات الأخرى
مشكلة	في حالة وجود ضرورة لإجراء تعديل بالمعلومات ورفضت الإدارة إجراء هذا التعديل <b>يجب على المراقب</b> دراسة إتخاذ إجراء مناسب مثل: إخطار المسؤولين عن الحوكمة كتابة عن قلقه بشأن ذلك   الحصول علي استشارة قانونية



## تقرير المراجع عن مهام المراجعة ذات الأغراض الخاصة

توفير إرشادات لمهام المراجعة ذات الأغراض الخاصة والتي تتضمن :- * مراجعة القوائم المالية وفقا لإطار محاسبي شامل بخلاف معايير المحاسبة المصرية ، * مراجعة حسابات او عناصر او بنود معينة من القوائم * مراجعة الالتزام بالشروط التعاقدية * مراجعة القوائم الملخصة / ولكن لايسري هذا المعيار علي مهام الفحص المحدود أو تلك المتعلقة بتنفيذ إجراءات متفق عليها	هدف المعيار	المقدمة
يجب علي المراجع دراسة وتقييم النتائج المستخلصة من الأدلة التي حصل عليها خلال عملية المراجعة (ذات الغرض الخاص) كأساس لإبداء رأيه / ويجب أن يتضمن التقرير رأيا واضحا ومكتوبا للمراجع	واجب المراجع	
علي المراجع أن يتفق مع العميل حول طبيعة المهمة بالتحديد (لاختلافها وفقا للظروف) وشكل ومحتويات التقرير المصدر وذلك قبل تنفيذ المهمة	الاتفاق	
علي المراجع تفهم الغرض الذي ستستخدم فيه المعلومات ومعرفة المستخدمين / وذكر ذلك في صلب تقريره لحظر الاستخدام بخلافهما	الحظر	
بخلاف التقرير علي القوائم الملخصة يتضمن التقرير :- أ) العنوان ، ب) الموجه إليهم التقرير ، ج) الفقرة الإفتتاحية { وتتضمن ١- تحديد للمعلومات المراجعة ٢- تحديد مسؤولية الإدارة والمراجع } د) فقرة النطاق {وتشير الي معايير المراجعة المصرية الخاصة بمهام المراجعة ذات الأغراض الخاصة / ووصف لعمل المراجع } هـ) رأي المراجع و) تاريخ التقرير ز) عنوان المراجع ح) توقيع المراجع	المكونات	اعتبارات عامة
عندما يطلب من المراجع إعداد تقرير طبقا لنموذج محدد يدرس جوهر وصياغة هذا النموذج ويعدله بما يتناسب مع المعيار أو يرفق تقرير منفصل	تقرير خاص	
يجب علي المراجع أن يتأكد من أنه قد تم الإفصاح بشكل كاف عن التفسيرات الهامة لاتفاقية ما والتي تم في ضونها اعداد المعلومات المالية	واجب المراجع	
أمثلة الأطر :- قد تتضمن الأطر الأخرى :- القواعد التي تستخدمها لإعداد الإقرار الضريبي * استخدام الأساس النقدي اع داد التقة اريير للجهم ات الحكوميه	أمثلة الأطر	التقرير عن القوائم المعدة وفقا
يجب أن يتضمن التقرير عبارة تشير للإطار وأن يتضمن الرأي ما اذا كانت القوائم قد أعدت في كل جوانبها الهامة في سياق هذا الإطار	تنبئه	لاطار محاسبي شامل بخلاف معايير المحاسبة المصرية
يجب أن يعبر عنوان القائمة عن الإطار (مثال :- " قائمة دخل -وفقا للاساس الضريبي " ) وإذا لم يكن كذلك يعدل المراجع تقريره	العنوان	
يصدر المراجع رأيه عن عنصر فقط من القوائم عما إذا كان بعد مراجعته قد تم إعداده في جميع جوانبه الهامة بما يتفق مع إطار الإعداد	العلاقات	التقرير عن عنصر من عناصر القوائم المالية
عند تحديد نطاق المهمة يتنبه المراجع للبنود ذات العلاقات المترابطة والتي يمكن ان تؤثر جوهريا علي المعلومات التي سيبيدي رأيا بشأنها	النسبية	
يجب علي المراجع أن يأخذ في اعتباره مبدأ الأهمية النسبية للبند الذي سيتم إعداد التقرير عنه (يختلف عنه لو تمت مراجعة القوائم ككل)	التقرير	
ينبغي أن يشير التقرير الي اطار اعداد التقارير الذي تم عرض البند وفقا له / ويذكر الرأي مدي الالتزام في عرض العنصر وفقا للاطار	حالة هامة	
في حالة تعديل التقرير علي القوائم الكاملة ينبغي علي المراجع إعداد تقرير عن مكونات القوائم المالية فقط في حالة ما إذا كانت هذه المكونات ليست بالحجم الذي يجعلها تمثل جزء كبير من القوائم لأن ذلك قد يحول الانتباه عن التقرير عن القوائم الكاملة	واجب المراجع	التقرير عن مدي الالتزام بالاتفاقيات التعاقدية
يمكن للمراجع قبول المهام المتعلقة بإبداء رأي عن مدي التزام منشأة بالشروط التعاقدية (كتفاقيات القروض -الحفاظ علي نسب مالية محددة ) فقط عندما تتعلق نواحي الإلتزام بأموار مالية ومحاسبية تدخل ضمن نطاق معرفة وخبرة المراجع المهنية	محتوي التقرير	
يجب أن يتضمن التقرير رأي المراجع عما إذا كانت المنشأة قد التزمت بشروط الاتفاقية	تنبئه للمراقب	
يجب علي للمراقب ألا يصدر تقرير علي القوائم المالية الملخصة مالم يكن قد سبق له إبداء الرأي عن القوائم المالية الأصلية	تنبئه للقارئ	التقرير عن القوائم المالية المختصرة
يجب أن تنبه القوائم المختصر القارئ أنه للحصول علي تفهم أفضل عليه قرانتهما مع اخر قوائم تمت مراجعتها لتضمنها افصاحات اكمل	تنبئه العنوان	
يجب إعطاء عنوان مناسب للقوائم لتحديد القوائم التي تم مراجعتها والتي تم استخراج القوائم الملخصة منها	تنبئه الرأي	
يجب ألا يتضمن الرأي عبارة "تعبير بوضوح وعدالة في جميع جوانبها الهامة" لأنها لا تتضمن كافة المعلومات التي يتطلبها الإطار	المكونات	
أ) العنوان ب) الموجه إليهم التقرير ج) تحديد القوائم التي تمت مراجعتها واستخرج منها الملخصة د) اشارة لتاريخ التقرير هـ) اشارة للايضاح المرفق بالقوائم الملخصة المتعلقة بالاشارة للقوائم الكاملة للفهم الأفضل ز) تاريخ التقرير ح) عنوان مراقب الحسابات ط) توقيع مراقب الحسابات	تنبئه التعديل	
في حالة تعديل الرأي علي القوائم الكاملة واقتناع المراقب بعرض القوائم الملخصة ذكر في تقريره علي القوائم الملخصة أنه بالرغم من اتساقها مع القوائم الكاملة إلا أنه قد تم استخراجها من قوائم صدر عنها تقرير برأي معدل		

## المسمى المهني = مزاوول

مدونة

محمود حمودة

**تلخيص المعيار المصري لمهام التأكد الأخرى رقم (٣٠٠٠)**

مدونة

محمود حمودة

### مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية

يضع هذا المعيار مبادئ ويوفر إرشادات للمحاسبين المهنيين المزاوولين لأداء مهام التأكد بخلاف المراجعة والفحص المحدود	هدف المعيار	
<b>تأكد مناسب (إيجابي):</b> تخفيض الخطر لمستوي منخفض مقبول نسبياً، <b>تأكد محدود (سلبي):</b> تخفيض الخطر لمستوي مناسب لظروف المهمة	مهام التأكد	<b>المقدمة</b>
يوفر الإطار العام وصف وتعريف لعناصر وأهداف مهمة التأكد ، كما يحدد المهام التي تسري عليها المعايير المصرية لمهام التأكد	الإطار العام	
يمكن تطبيق المعيار علي جميع موضوعات مهام التأكد أو موضوع المهمة تحديداً ، وتوفر باقي المعايير إرشادات للمزاوولين	نطاق الاستخدام	
ينبغي علي المزاوول الإلتزام بمتطلبات الميثاق العام المصري لأداب وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة (الميثاق)	واجب الإلتزام	<b>المتطلبات الأخلاقية</b>
يوفر الميثاق إطار من المبادئ يستخدم في تحديد التهديدات التي تواجه الاستقلالية ليقوم فريق العمل بتقييمها وتحديد إجراءات الحماية وتطبيقها	ضمانة الميثاق	
ينبغي علي المزاوول تطبيق إجراءات مراقبة الجودة الواجبة التطبيق علي كل مهمة علي حدة	واجب المزاوول	<b>مراقبة الجودة</b>
يتطلب معيار مراقبة الجودة التحقق من التزام العاملين بالمعايير المهنية ، وأن التقارير مناسبة للظروف وباقي متطلبات الجودة	متطلبات	
إذا كان موضوع المهمة مسئولية طرف بخلاف المستخدم المرتقب أو المزاوول أو علي الأقل ليس المستخدم الوحيد علي أن يقدم إقرار يوضح ملئمة العلاقة وأساس لفهم مشترك لمسئولية كل طرف تجاه الآخر بحيث يمثل الاقرار المكتوب أنسب شكل لتوثيق الفهم	شروط ١	<b>قبول المهمة أو الإستمرار فيها</b>
في حالة عدم وجود اقرار يشترط أن: <b>١</b> تحديد ملئمة قبول المهمة ، <b>٢</b> الإفصاح في حالة قبول المهمة عن تلك الظروف في التقرير	شروط ٢	
لم ينم إلي علمه ما يشير الي أنه لن يتم الوفاء بمتطلبات الميثاق أو المعيار إستنادا علي معرفة مبدئية بظروف المهمة	شروط ٣	
أن يمثل ك الأفراد الذين سيقومون بأداء المهمة الكفاءة المهنية اللازمة		
يجب علي المزاوول الاتفاق علي شروط المهمة مع الطرف مسند المهمة والأفضل أن يتم تسجيله في خطاب إرتباط خطاب والذي قد يختلف في حالة مستند المهمة بخلاف المسنول ، ويفيد وجود متطلبات تشريعية إلي الاتفاق علي تحديد شروط المهمة	توثيق الاتفاق	<b>الاتفاق علي شروط المهمة</b>
يجب عدم الموافقة علي تغيير نوع المهمة ( من تأكد إلا خلاف التأكد أو من تأكد مناسب إلي تأكد محدود ) بدون وجود مبرر مقبول بحيث يكون إما لتغيير في الظروف أو سوء فهم علي ألا يتم التفاوضي عن أدلة المراجعة التي حصل عليها قبل التغيير	تغيير الشروط	
ينبغي علي المزاوول وضع استراتيجية (شاملة لنطاق المهمة وتوقيتها) ، وخطة (منهج تفصيلي لطبيعة وتوقيت جمع الأدلة)	آلية التخطيط	<b>التخطيط للمهمة وأدائها</b>
يساعد التخطيط في الاهتمام بالمناطق الهامة ،تحديد المشاكل المحتملة ،تنظيم وإدارة المهمة ،دارة وتوجيه فريق العمل	أهمية التخطيط	
التخطيط لايعتبر مرحلة منفصلة ولكنه عملية مستمرة ومتكرره خلال المهمة بحيث تتم مراجعتها وفقا للظروف والأدلة المحصلة	طبيعة التخطيط	
ينبغي علي المزاوول تخطيط وأداء المهمة متخذاً أسلوب الشك المهني ( تقييم إنتقادي بعقل يقظ للأدلة التي يتم الحصول عليها)	الشك المهني	
ينبغي الحصول علي تفهم لموضوع المهمة والظروف المحيطة بها لتحديد وتقييم المخاطر وتصميم وأداء إجراءات جمع الأدلة	التفهم	
يستخدم المزاوول الحكم المهني لتحديد مدي التفهم المطلوب لموضوع المهمة ، ودي كفاية التفهم لتقييم المخاطر	الحكم المهني	
ينبغي علي المزاوول تقييم ملئمة موضوع المهمة من حيث: <b>قابلية الموضوع للتحديد والتقييم</b> ؛ إمكانية جمع الأدلة حول معلوماته	واجب المزاوول	<b>تقييم ملئمة موضوع المهمة</b>
لايقبل المزاوول المهمة إلا إذا كانت ملئمة وإذا حدث تغير بعد قبول المهمة يتم ابداء استنتاج متحفظ أو عكسي أو يمتنع أو ينسحب	تغير الملئمة	
ينبغي علي المزاوول تقييم ملئمة المقاييس المحددة لتقييم أو قياس موضوع المهمة عدم قبول مهمة مقاييسها المحددة غير ملئمة	واجب المزاوول	<b>تقييم مدي ملئمة المقاييس المحددة</b>
المقاييس المحددة قد تكون رسمية(كمعايير المحاسبة)أو خاصة(كميثاق داخلي)خصائصها: ملئمة، إكتمال، مصداقية، حياد، مفهومة	أنواع المقاييس المحددة	
المقاييس المحددة قد تكون موضوع من قبل كالقوانين أو موضوعه خصيصا لغرض المهمة وفي حالة اتفاق مستخدمين محددين علي مقاييس محددة خاصة يجب الإشارة في التقرير <b>إلي أن</b> المقاييس ليست مضمنة في قوانين أو مصدر رسمياً <b>وإن</b> استخدام التقرير قاصر علي المستخدمين المحددين	أثر غيابها	
في حالة عدم وجود مقاييس محددة يتم وضع مقاييس محددة والحصول علي إقرار بأن المقاييس الموضوعه تلائم أغراض المستخدمين المرتقبين وفي حالة غياب هذه الإقرار يدرس المراقب اثر غيابها علي ما يجب فعله بشأن تقرير التأكد		
ينبغي علي المزاوول أن يدرس الأهمية النسبية وخطر مهمة التأكد عند التخطيط وأداء مهمة التأكد	واجب المزاوول	<b>الأهمية النسبية وخطر مهمة التأكد</b>
تدرس الأهمية النسبية <b>عند</b> تحديد طبيعة وتوقيت ومدي إجراءات جمع الأدلة ، <b>وعند</b> تقييم خلو المعلومات الخاصة بموضع المهمة من التحريفات	دراستها	
تتطلب دراسة الأهمية النسبية تفهم وتقييم للعوامل التي قد تؤثر في قرارات المستخدمين المرتقبين	متطلباتها	
ينبغي علي المزاوول تخفيض خطر مهمة التأكد الي مستوي منخفض مقبول نسبيا طبقا لظروف المهمة (تأكد مناسب – تأكد محدود ) .	بشأن الخطر	
يشمل الخطر: <b>خطر الرقابة</b> والخطر المتأصل وخطر عدم الإكتشاف وتتاثر دراسة المزاوول لهم بظروف المهمة (طبيعتها وموضوعها)	أنواع الخطر	
عندما يستخدم المزاوول عمل خبير في جمع الأدلة يجب عليها أن يملكها المعرفة اللازمة بموضوع المهمة والمقاييس المحددة	الإستعانة بخبير	<b>الإستعانة بعمل خبير</b>
في حالة تطلب موضوع المهمة لمعرفة متخصصة يمكن للمزاوول الإستعانة بأشخاص من فروع مهنية أخرى يشار إليهم بالخبراء ولا يوفر هذا المعيار إرشادات تتعلق بالإستعانة بعمل خبير في مهام فيها مسئولية مشتركة واعداد تقارير بين المزاوول والخبير	المعرفة المتخصصة	
حتى للخبراء تعتبر العناية الواجبة صفة مهنية مطلوبة ، وعلي المزاوول أن يتأكد من أن الخبراء لديهم التفهم بمعايير مهام التأكد	العناية الواجبة	
يطبق المزاوول إجراءات مراقبة الجودة التي تناقش مسئولية كل شخص يقوم بأداء مهمة تأكديا في ذلك الخبراء لضمان الإلتزام	مراقبة الجودة	

## المسمى المهني = مزاوول

### ت / تلخيص المعيار المصري لهام التأكد الأخرى رقم (٣٠٠٠) مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية

<b>ت / : الإستعانة بعمل خبير</b> واجب المزاوول دراسة عمل الخبير	ينبغي علي المزاوول المشاركة في المهمة وتفهيم العمل الذي يتم الاستعانة بخبير لأدائه للمدي الذي يمكنه من قبول مسئولية ابداء الاستنتاج ينبغي علي المزاوول :- تحديد أهداف عمل الخبير ، و معقولة الافتراضات والأساليب المستخدمة ، و معقولة الحقائق التي توصل اليها ينبغي علي المزاوول الحصول علي أدلة كافية وملائمة بأن عمل الخبير كاف لأغراض مهمة التأكد عن طريق تقييم :- الكفاءة المهنية وخبرة وموضوعية الخبير ، مدي معقولة الافتراضات والأساليب التي استخدمها الخبير ، و مدي معقولة الحقائق
<b>الحصول علي الأدلة</b> الأدلة مصادقية الأدلة الحصول علي الأدلة درجة التأكد محددات	ينبغي علي المزاوول الحصول علي أدلة كافية (كمية) وملائمة (نوعية) مستخدما حكمه المهني وممارسا للشك المهني لايطلب من المزاوول تحقيق مصادقية المستندات ولكن عليه دراسة عناصر الرقابة الخاصة باعدادها وحفظها متي كان ذلك ممكنا يتم الحصول علي أدلة كافية وملائمة تتعلق بـ :- الحصول علي تفهيم لموضوع المهمة ، تقييم مخاطر احتمالية تحريف المعلومات ، الاستجابة للمخاطر التي تم تقييمها باعداد ردود الأفعال ، أداء إجراءات المراجعة الاضافية بالتحليل التحقيقي ، تقييم كفاية الأدلة وملئمتها لايمكن الحصول علي تأكد مطلق بنسبة خطر صفر نظرا لـ :- المراجعة بالعينة الاختبارية ، المحددات المتأصلة للرقابة الداخلية ، الأدلة مقنعة أكثر منها حاسمة ، استخدام الحكم الشخصي في جمع الأدلة وتقييمها واصدار الاستنتاج ، خصائص موضوع المهمة ببعض الحالات تختلف طبيعة وتوقيت ومدي إجراءات جمع الأدلة وفقا لطبيعة التأكد(مناسب أو محدود)، وتختلف وفقا لظروف المهمة(موضوعها ومستخدماها)
<b>الإقرارات التي يقدمها الطرف المسئول</b> ضرورة الإقرارات واجب المزاوول بشأنها كفائتها	ينبغي الحصول علي إقرار مكتوب بقياس موضوع المهمة في مقابل المقاييس المحددة لتخفيض سوء التفاهم وعدم وجود هذا الإقرار يمثل قيد علي نطاق يستدعي ( استنتاج متحفظ او الامتناع عن ابداء استنتاج ) ويمكن للمزاوول ان يضع قيودا علي استخدام تقرير التأكد ينبغي علي المزاوول عند الحصول علي اقرارات الطرف المسئول سواء التي تطوع بها او تلك التي اعداها ردا علي استفسارات أن :- ( ا ) تقييم معقوليتها واتساقها مع الأدلة ، ( ب ) دراسة توافر المعلومات فعليا لمعدي الإقرارات ، ( ج ) الحصول علي أدلة مؤيدة لايمكن أن تحل الإقرارات محل الأدلة المتوقع الحصول عليها ويعد عدم القدرة علي الحصول علي الأدلة قيد علي النطاق
<b>دراسة الأحداث اللاحقة</b>	ينبغي علي المزاوول دراسة تأثير الأحداث التي تقع حتي تاريخ إصدار تقرير التأكد علي المعلومات الخاصة بموضوع المهمة والمتعلقة بتقرير التأكد ، وتعتمد الدراسة هذه علي احتمالية تأثير تلك الأحداث علي المعلومات الخاصة بموضوع التأكد وملائمة الاستنتاج
<b>التوثيق</b> واجب المزاوول نطاق التوثيق	ينبغي علي المزاوول توثيق الأمور الهامة التي ساعدت علي توفير أدلة تدعم تقرير التأكد وتؤدي أداء المهمة طبقا للمعيار المصري يشتمل التوثيق علي سجل للاستدلال المنطقي في الأمور التي تطلبت حكم مهني فيه الحقائق ذات الصلة التي علم بها المزاوول وقت الاستنتاج لا يتم توثيق كل ما يدرسه المزاوول وانماوفقا للحكم الشخصي وبما يوفر الفهم لمزاوول اخر عن العمل الذي تم اداؤه واساس القرارات المتخذة
<b>إعداد تقرير التأكد</b> قبل الاصدار شكل التقرير التقرير الشفهي صيغة المعيار	ينبغي علي المزاوول ان يستخلص ما اذا كان حصل علي أدلة كافية ومناسبة لدعم الاستنتاج الذي قام بإيدائه في تقريره بدراسة جميع الأدلة ينبغي أن يكون تقرير التأكد مكتوب ويحتوي علي تعبير واضح عن استنتاج المزاوول بشأن المعلومات الخاصة بموضوع المهمة لايقوم المزاوول بتقديم تقارير شفهي أو ملخصات دون أن يقدم أيضا تقرير مكتوب لضمان عدم سوء فهم الاستنتاجات لايطلب المعيار نموذج نمطيا للتقرير وللمزاوول الاختيار بين :- النموذج المختصر (أساسيات فقط ) أو النموذج المطول (شروط المهمة ، المقاييس المحددة ، الحقائق ، التوصيات ، بالاضافة للأساسيات) ويمكن للمزاوول التنسيق بما يحلو له لتعزيز وضوح قراءة تقرير التأكد
<b>محتويات تقرير التأكد</b> عنوان يشير بوضوح إلي أن التقرير هو تقرير تأكد مستقل تحديد ووصف للمعلومات الخاصة بموضوع المهمة وصف لأي محددات متأصلة هامة تصاحب التقييم عبارة لتحديد الطرف المسئول ومسئوليته ومسئوليات المزاوول ملخص للعمل الذي تم اداؤه (وفقا لارشادات معياري ٧٠٠ و ٢٤١٠) تاريخ تقرير التأكد	( ا ) عنوان يشير بوضوح إلي أن التقرير هو تقرير تأكد مستقل ( ب ) الموجه إليهم التقرير (ومتي كان عمليا يوجه الي كافة المستخدمين المرتقبين) ( ج ) تحديد ووصف للمعلومات الخاصة بموضوع المهمة ( د ) تحديد المقاييس المحيطة ( هـ ) وصف لأي محددات متأصلة هامة تصاحب التقييم ( و ) قيد استخدام التقرير في حالة انحصار المقاييس عند فئة فقط ( ز ) عبارة لتحديد الطرف المسئول ومسئوليته ومسئوليات المزاوول ( ح ) عبارة بأن المهمة تم اداؤها طبقا للمعايير المصرية لهام التأكد ( ط ) ملخص للعمل الذي تم اداؤه (وفقا لارشادات معياري ٧٠٠ و ٢٤١٠) ( ي ) اسم المنتج المزاوول ( ك ) تاريخ تقرير التأكد
<b>معلومات أخرى اختيارية</b>	يمكن أن يقوم المزاوول بزيادة حجم تقرير التأكد ليشمل معلومات وتفسيرات أخرى لا يكون الهدف منها التأثير علي الاستنتاج مثال :- مؤهلات وخبرة المزاوول ، مستويات الأهمية النسبية ، الحقائق المرتبطة بجوانب محددة من المهمة ، بالاضافة الي التوصيات
<b>الاستنتاج المتحفظ والعكسي والامتناع</b> حالات التحفظ صيغة التحفظ	( ا ) قيد علي نطاق عمل المزاوول (من الظروف أو الأطراف) ( ب ) استنتاج المزاوول بوجود تحريف هام ومؤثرا (قد يرتقي للتحفظ) ( ج ) عدم مناسبة المقاييس المحددة او ملئمة الموضوع (بما يضلل المستخدمين) ينبغي ابداء الاستنتاج المتحفظ عندما يكون تأثير المسألة لا يرتقي للاستنتاج العكسي او الامتناع ويتم بعبارة (فيما عدا... وتذكر مسألة التحفظ)
<b>المسئوليات الأخرى لاعداد التقارير</b> واجب المزاوول الحوكمة	ينبغي علي المزاوول دراسة مسئوليات اعداد التقارير الأخرى ، بما في ذلك توصيل الأمور ذات الأهمية النسبية للحكومة تصف عبارة الحوكمة دور الاشخاص المكلفون بالإشراف والرقابة وتوجيه الطرف المسئول ، ومسئولون عن تأكيد تحقق أهداف المنشأة الأمور التي تهم الحوكمة تلك التي نمت الي علم المزاوول اثناء أداء المهمة (ولكنه غير مطالب بتصميم إجراءات تخصها ان لم تضمن في شروط المهمة)

## إختبار المعلومات المالية المستقبلية

هدف المعيار	توفير إرشادات لمهام إختبار وإبداء الرأي علي المعلومات المالية المستقبلية متضمنة إجراءات الإختبار للحصول علي أفضل التقديرات				
ليس هدف المعيار	لا يطبق المعيار علي إختبار المعلومات المستقبلية الوصفية كتلك الواردة في التقرير السنوي للمنشأة				
واجب المراجع	عند قيام المراجع بأداء مهمة إختبار لمعلومات مالية مستقبلية عليه أن يحصل علي أدلة كافية وملانة فيما يتعلق بالآتي :- <table border="1"> <tr> <td>(أ) معقولة الافتراضات التي بني عليها أفضل تقديرات الإدارة وفي حالة كونها نظرية فيجب اتفائها مع عرض المعلومات</td> <td>(ب) جودة إعداد المعلومات المستقبلية في ضوء تلك الافتراضات</td> <td>(ج) مناسبة عرض المعلومات المستقبلية وكفاية الإفصاح عن كل الافتراضات الهامة مع الإشارة لطبيعية الافتراضات حال كونها تقديرية</td> <td>(د) اتساق اعداد المعلومات المستقبلية مع القوائم المالية وباستخدام مبادئ محاسبية مناسبة</td> </tr> </table>	(أ) معقولة الافتراضات التي بني عليها أفضل تقديرات الإدارة وفي حالة كونها نظرية فيجب اتفائها مع عرض المعلومات	(ب) جودة إعداد المعلومات المستقبلية في ضوء تلك الافتراضات	(ج) مناسبة عرض المعلومات المستقبلية وكفاية الإفصاح عن كل الافتراضات الهامة مع الإشارة لطبيعية الافتراضات حال كونها تقديرية	(د) اتساق اعداد المعلومات المستقبلية مع القوائم المالية وباستخدام مبادئ محاسبية مناسبة
(أ) معقولة الافتراضات التي بني عليها أفضل تقديرات الإدارة وفي حالة كونها نظرية فيجب اتفائها مع عرض المعلومات	(ب) جودة إعداد المعلومات المستقبلية في ضوء تلك الافتراضات	(ج) مناسبة عرض المعلومات المستقبلية وكفاية الإفصاح عن كل الافتراضات الهامة مع الإشارة لطبيعية الافتراضات حال كونها تقديرية	(د) اتساق اعداد المعلومات المستقبلية مع القوائم المالية وباستخدام مبادئ محاسبية مناسبة		
المقدمة	المعلومات المالية المستقبلية	تلك المعلومات المبنية علي افتراضات عن الأحداث التي قد تقع في المستقبل ورد فعل المنشأة المحتمل تجاهها / تخضع بطبيعتها بدرجة عالية للحكم الشخصي / تكون في صورة تنبؤات او تقديرات او خليط بينهما			
	التنبؤات	المعلومات المالية المستقبلية المعدة علي أساس افتراضات خاصة بأحداث مستقبلية تتوقع الإدارة حدوثها/ ورد فعل الإدارة المتوقع عند تحقق تلك الافتراضات وذلك في التاريخ الذي يتم فيه إعداد المعلومات (الافتراضات المتعلقة بأفضل التقديرات)			
	التقديرات المستقبلية	المعلومات المالية المستقبلية المعدة في ضوء أحد الأسس الآتية :- <table border="1"> <tr> <td>(أ) افتراضات نظرية عن أحداث مستقبلية ورد فعل الإدارة</td> <td>(ب) خليط الافتراضات المستخدمة لإعداد أفضل التقديرات تجاهها والتي ليس من الضروري أن تحدث والافتراضات النظرية وتضوح هذخ المعلومات الناتج مثل منشأة في بداية التشغيل أو تنوي عمل تغيرات جوهرية المحتملة إذا ما تحققت الأحداث وردود الأفعال</td> </tr> </table>	(أ) افتراضات نظرية عن أحداث مستقبلية ورد فعل الإدارة	(ب) خليط الافتراضات المستخدمة لإعداد أفضل التقديرات تجاهها والتي ليس من الضروري أن تحدث والافتراضات النظرية وتضوح هذخ المعلومات الناتج مثل منشأة في بداية التشغيل أو تنوي عمل تغيرات جوهرية المحتملة إذا ما تحققت الأحداث وردود الأفعال	
(أ) افتراضات نظرية عن أحداث مستقبلية ورد فعل الإدارة	(ب) خليط الافتراضات المستخدمة لإعداد أفضل التقديرات تجاهها والتي ليس من الضروري أن تحدث والافتراضات النظرية وتضوح هذخ المعلومات الناتج مثل منشأة في بداية التشغيل أو تنوي عمل تغيرات جوهرية المحتملة إذا ما تحققت الأحداث وردود الأفعال				
المكونات	قد تتضمن المعلومات المالية المستقبلية القوائم المالية كلها أو واحد أو أكثر من هذه القوائم / ويتم إعدادها للأسباب التالية :- <table border="1"> <tr> <td>(أ) كأداة داخلية للإدارة للمساعدة في تقييم جدوي استثمار رأسمالي</td> <td>(ب) لتقديم معلومات للمرتقبين عن التوقعات المستقبلية للتقرير السنوي :- تقديم معلومات للاطراف المهتمة بالمنشأة مستند يقدم للجهات المقرضة :- لتوفير المعلومات اللازمة لهم مثل توقعات التدفقات</td> </tr> </table>	(أ) كأداة داخلية للإدارة للمساعدة في تقييم جدوي استثمار رأسمالي	(ب) لتقديم معلومات للمرتقبين عن التوقعات المستقبلية للتقرير السنوي :- تقديم معلومات للاطراف المهتمة بالمنشأة مستند يقدم للجهات المقرضة :- لتوفير المعلومات اللازمة لهم مثل توقعات التدفقات		
(أ) كأداة داخلية للإدارة للمساعدة في تقييم جدوي استثمار رأسمالي	(ب) لتقديم معلومات للمرتقبين عن التوقعات المستقبلية للتقرير السنوي :- تقديم معلومات للاطراف المهتمة بالمنشأة مستند يقدم للجهات المقرضة :- لتوفير المعلومات اللازمة لهم مثل توقعات التدفقات				
المسئولية	تقع مسئولية الإعداد والعرض وتحديد الافتراضات علي الإدارة - وقد يطلب من المراجع القيام باختبارات واصدار تقرير علي هذه المعلومات لزيادة مصداقيتها حتي وإن كان الغرض من استخدامها داخليا أو بمعرفة الغير				
تأكدات المراجع فيما يتعلق بالمعلومات المالية المستقبلية	موقف المراجع لماذا رأي المراجع تأكدات المراجع فيما يتعلق بالمعلومات المالية المستقبلية				
قبول المهمة	محددات القبول تصرف المراجع الارتباط				
معرفة طبيعة النشاط	واجب المراجع احتياجات أخرى دراسة الماضي حالات خاصة				
الفترة التي تغطيها المعلومات المالية المستقبلية	واجب المراجع احتياجات أخرى دراسة الماضي حالات خاصة				
الفترة التي تغطيها المعلومات المالية المستقبلية	واجب المراجع احتياجات أخرى دراسة الماضي حالات خاصة				

واجب  
المراقب**يجب على المراقب عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدي إجراء الإختبارات أن يراعي :-**

(أ) إمكانية وجود تحريفات هامة ومؤثرة (ب) الخبرة المكتسبة من المهام السابقة (ج) كفاءة الإدارة في إعداد المعلومات (د) مدى تأثير المعلومات المالية المستقبلية بالحكم الشخصي للإدارة (هـ) مدى كفاية موثوقية البيانات المعد وفقا لها المعلومات

تقييم مصادر الأدلة

**علي المراجع أن يقيم مصادر الأدلة المؤيدة لأفضل تقديرات الإدارة والتي أي حد يمكن الإعتماد عليها ويمكن الحصول علي الأدلة من مصادر داخلية وخارجية بما فيها تقييم المعلومات التاريخية وقدرة المنشأة علي تحقيق تنبؤاتها**

تقييم الافتراضات

**علي المراجع عند استخدام افتراضات نظرية الوقوف علي ما إذا كان قد تم الأخذ في الاعتبار كافة الآثار الهامة لاستخدام تلك الافتراضات (مثلا زيادة البيع عن طريق زيادة الانتاج مفترض ان يصاحبه زيادة استثمار رأسمالي في الآلات )**

الحصول علي الأدلة

**ليس من الضروري الحصول علي أدلة للافتراضات ولكن علي المراجع أن يحصل علي قناعة كافية بأن تلك الافتراضات متسقة مع الغرض من إعداد المعلومات المالية المستقبلية وأنه لا يوجد ما يدعو للاعتقاد بعدم واقعيته**

مناسبة الإعداد

**علي المراجع أن يقتنع بمناسبة إعداد المعلومات المستقبلية لافتراضات الإدارة - عن طريق مثلا :- اختبار دقة العمليات الحسابية بإعادة الحساب ، ومراجعة مدي الاتساق الداخلي وأنه لا يوجد عدم اتساق في تحديد القيم المبينة علي متغيرات مشتركة**

حساسية التغيرات

**علي المراجع أن يولي أهمية كبيرة للأمور الأكثر حساسية للتغيرات علي النتائج التي تظهرها المعلومات المستقبلية حيث يحدد ذلك :- المدي المطلوب لجمع الأدلة المناسبة ، وتقييم المراجع لمدي ملاءمة وكفاية الإفصاحات**

اختبار عنصر

**يراعي المراجع عند اختبار عنصر أو أكثر من المعلومات المستقبلية إتفاق هذا العنصر مع البيانات ذات العلاقة في القوائم الأخرى**

إنقضاء الفترة

**في حالة تضمن المعلومات لجزء منصرم من الفترة المالية الحالية يراعي المراجع مدي ضرورة تطبيق الإجراءات علي المعلومات التاريخية وتختلف هذه الإجراءات وفقا للظروف مثل طول الفترة المنقضية من الفترة المستقبلية**

إقرارات الإدارة

**علي المراجع الحصول علي إقرارات مكتوبة من الإدارة بخصوص :- الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المستقبلية ، ومدى اكتمال افتراضات الإدارة ، وقبول الإدارة لمسئوليتها عن المعلومات المالية المستقبلية**

واجب المراقب

**علي المراجع أن يدرس عند تقييم العرض والإفصاح للمعلومات وبخلاف المتطلبات القانونية والتنظيمية ما إذا كان :-**

(أ) عرض المعلومات المستقبلية يفيد القارئ أم يضلله (ب) كفاية الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الإفصاحات المرافقة (ج) كفاية الإفصاح عن الافتراضات / وبيان إن كانت أفضل تقديرات للإدارة أم افتراضات نظرية / الإفصاح في حالة الجهورية أو عدم التأكد

في شأن الإفصاح

(د) الإفصاح عن تاريخ الإعداد (هـ) أسس إختيار نقاط معينة داخل مدي محتمل (و) الإفصاح عن أي تغييرات في السياسات لهذا التقدير (شرط عدم التحيز أو التضليل) المحاسبية عن تلك المتبعة في احدث قوائم تاريخية

واجب المراقب

(أ) عنوان التقرير (ب) الموجه إليهم التقرير (ج) تحديد المعلومات المستقبلية (د) الإشارة لهذا المعيار

واجب المراقب

(هـ) مسئولية الإدارة عن إعداد المعلومات والافتراضات (و) غرض الإعداد وقصر الاستخدام علي الأطراف المحددة وحظر التوزيع

واجب المراقب

(ز) تأكيدات سلبية عن توفير الافتراضات أساس معقول للمعلومات (ح) إبداء رأي بشأن إعداد المعلومات بشكل ملائم للافتراضات المستخدمة

واجب المراقب

(ط) تحذير عن إمكانية تحقق النتائج (ي) تاريخ التقرير (ك) عنوان المراجع (ل) توقيت المراجع

واجب المراقب

مناسبة الافتراضات ما إذا قد نما إلي علم المراجع ما يدعو للاعتقاد في :- عدم توفير الافتراضات أساس مناسب للمعلومات المالية المستقبلية

واجب المراقب

إطار الإعداد إبداء الرأي في ملائمة إعداد المعلومات و عرضها بما يتفق مع الإطار المحاسبية لإعداد القوائم المالية

واجب المراقب

اختلاف النتائج ما إذا كان من المتوقع أن تختلف النتائج الفعلية عن المعلومات المالية (عادة ملا لا تحقق وقد يكون الاختلاف جوهريا)

واجب المراقب

حالة المدي في حالة التعبير عن المعلومات في صورة مدي يجب النص بأنه لا يمكن إعطاء تأكيدات بأن النتائج الفعلية ستقع داخل هذا المدي

واجب المراقب

حالة التقديرات أن المعلومات تم إعدادها بغرض (..) باستخدام افتراضات ليس من المحتم أن تحدث ، وتحذير استخدام المعلومات في غير غرضها

واجب المراقب

للإفصاح في حالة اعتقاد المراجع بعدم سلامة عرض المعلومات والإفصاحات عليه إبداء رأي متحفظ أو عكسي أو ينسحب

واجب المراقب

لأفضل التقديرات في حالة اعتقاد المراجع عدم مناسبة واحدة أو أكثر من الافتراضات للتقديرات

واجب المراقب

للافتراضات النظرية في حالة اعتقاد المراجع عدم توفير الافتراضات أساس معقول

واجب المراقب

الفيد علي النطاق في حالة تأثر عملية الإختبار بظروف تمنع تطبيق واحد أو أكثر من الإجراءات التي تعتبر لازمة في تلك الظروف فعلي المراجع إما أن ينسحب من المهمة أو يمتنع عن إبداء رأي في التقرير ويصف فيه الفيد علي نطاق الإختبار في تقريره

مهام تنفيذ إجراءات متفق عليها بمعلومات مالية

توفير إرشادات بشأن: <b>(*)</b> المسئوليات المهنية للمراجع عند تنفيذه إجراءات متفق عليها لمعلومات مالية و <b>(*)</b> شكل ومحتوي التقرير	هدف المعيار	<b>المقدمة</b>
يوفر أيضا إرشادات للمهام المتعلقة بالمعلومات غير المالية <b>بشروط</b> توافر المعرفة الكافية للمراجع عن موضوع المهمة <b>و</b> وجود مقاييس محددة	هدف مشروط	
مهمة أداء إجراءات متفق عليها <b>:-</b> هي طلب أداء بعض الإجراءات من المراجع <b>على</b> بند أو أكثر في القوائم <b>أو</b> علي قائمة <b>أو</b> حتي مجموعة كاملة	تعريف	
<b>قيام المراجع</b> بإجراءات ذات طبيعة مشابهة لأعمال المراجعة يتفق عليها مع المنشأة وأي طرف ثالث مناسب <b>وإعداد</b> تقرير عن الحقائق المكتشفة	هدف المهمة	<b>الهدف من مهمة تنفيذ إجراءات متفق عليها</b>
<b>لايقدم المراجع</b> تقرير تأكد <b>نظراً</b> لقيامه بالتقرير فقط عن الحقائق المكتشفة فقط <b>ولذلك</b> يستخلص مستخدمو التقرير إستنتاجاتهم الخاصة بنفسهم	نطاق التقرير	
<b>يقصر</b> استخدام التقرير علي أطراف الإتفاق <b>لدرابته</b> بأسباب أداء الإجراءات ، <b>ومن</b> غيرهم - نظراً لجهله بها- ربما يفسر النتائج خطأ	حصريّة التقرير	
<b>ينبغي على المراجع</b> الإلتزام بالميثاق العام لأداب وسلوكيات مزاوي المهنة <b>:- (أ) النزاهة ، (ب) الموضوعية ، (ج) الكفاءة المهنية والعناية الواجبة ، (د) السرية ، (هـ) السلوك المهني ، (و) المعايير الفنية</b>	مبادئ أخلاقية	<b>المبادئ العامة لمهمة تنفيذ إجراءات متفق عليها</b>
الإستقلالية <b>غير مطلوبة</b> في هذه المهام <b>إلا أنه</b> قد يطلب ضمن شروط المهمة الإلتزام بمتطلباتها الواردة في الميثاق العام	إلزام الإستقلالية	
في حالة عدم إستقلالية المراجع <b>يجب</b> كتابة ما يفيد ذلك في تقرير الحقائق المكتشفة	حالة عدم الإستقلالية	
<b>يجب على المراجع</b> القيام بمهمة تنفيذ إجراءات متفق عليها طبقاً لهذا المعيار ولشروط المهمة	واجب المراقب	
<b>ينبغي أن يؤكد المراجع</b> مع ممثلي المنشأة و- عادة - الأطراف المحددة الأخرى ممن سيستلمون نسخ من التقرير <b>بأن هناك</b> تفهم واضح للإجراءات المتفق عليها وشروط المهمة وتشمل الأمور التي يجب الإتفاق عليها ما يلي :-	واجب المراجع	<b>تحديد شروط المهمة</b>
طبيعة المهمة وحقيقة عدم إصدار تقرير تأكد   الغرض المتفق عليه من المهمة   تحديد المعلومات المالية الخاضعة للإجراءات	بنود الإتفاق	
طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الواجب تطبيقها   الشكل المتوقع لتقرير الحقائق المكتشفة   القيود علي توزيع تقرير الحقائق المكتشفة	تعدد المستخدمين	
<b>في حالة</b> عدم القدرة علي مناقشة الإجراءات مع كل أطراف الإتفاق (كجهة رقابية، غرفة صناعة...) <b>تتم</b> مناقشة الممثلين المناسبين من المصلحة <b>أن يرسل المراجع</b> خطاب ارتباط موثق فيه الشروط الأساسية للمهمة <b>لـ :-</b> تأكيد قبوله ، <b>و</b> تجنب سوء الفهم	خطاب الإرتباط	
<b>يتضمن</b> خطاب الإرتباط <b>:- (*)</b> قائمة بالإجراءات المقرر أداؤها ، <b>(*)</b> بيان يوضح إقتصار توزيع تقرير الحقائق علي أطراف الإتفاق	محتواه	
<b>يقوم المراجع</b> بدراسة إرفاق نموذج مشروع التقرير الخاص بالحقائق المكتشفة المزمع إصداره مع خطاب الإرتباط	ملحق إضافي	
<b>ينبغي على المراجع</b> تخطيط العمل حتي يتم أداء المهام بطريقة فعالة		<b>التخطيط</b>
<b>ينبغي على المراجع :-</b> توثيق الأمور الهامة التي توفر أدلة لدعم تقرير الحقائق المكتشفة <b>بالإضافة</b> إلي أدلة تفيد بأنه تم أداء المهمة طبقاً لهذا المعيار		<b>التوثيق</b>
<b>يجب على المراجع :-</b> القيام بالإجراءات المتفق عليها ، <b>وإستخدام</b> الأدلة التي يحصل عليها ... <b>كأساس</b> لتقرير النتائج المكتشفة	واجب المراجع	<b>الإجراءات والأدلة</b>
<b>يمكن</b> أن تشمل الإجراءات المطبقة في مهمة تنفيذ إجراءات متفق عليها ما يلي :-	أمثلة الإجراءات	
الإستفسار والتحليل   إعادة الإحتساب والمقارنات   الملاحظة   التفقة   يش   الحصول علي المصادقات		
<b>يجب وصف:</b> الغرض من المهمة ، والإجراءات المتفق عليها وصفا تفصيليا ليتمكن القارئ من فهم طبيعة ومدى العمل المؤدي	مشمول التقرير	<b>إعداد التقرير</b>
<b>أ- عن</b> وان التقرير		
<b>ب- الموجه</b> إليهم التقرير		
<b>ج- تحديد</b> المعلومات المطبق عليها الإجراءات		
<b>د- ما يفيد</b> تنفيذ الإجراءات المتفق عليها		
<b>هـ- ما يفيد</b> أداء المهمة وفقاً لهذا المعيار		
<b>و- عند اللزوم / ما يفيد</b> إستقلالية المراجع		
<b>ز- تحديد</b> غرض أداء الإجراءات المتفق عليها		
<b>ح- قائمة</b> الإجراءات المحددة المؤداة		
<b>ط- وصف</b> للحقائق المكتشفة بالتفاصيل الكافية		
<b>ي- حقيقة</b> كون الإجراءات لا تنتج تقرير تأكد		
<b>ك- احتمالية</b> وضوح أمور أخرى حال زيادة الإجراءات		
<b>ل- إقتصار</b> التقرير علي أطراف الإتفاق		
<b>م- إرتباط</b> التقرير بالمعلومات المحددة فقط		
<b>ن- تاريخ</b> التقرير		
<b>س- عنوان</b> المراجع		
<b>ع- توقيه</b> المراجع		

(\*) هام جدا مراجعة ملاحق ( خطاب الإرتباط ونموذج التقرير ) المرفقة بهذا المعيار

## مهام إعداد قوائم مالية

المقدمة	هدف الميعار	توفير إرشادات بشأن:- *
هدف مشروط	هدف المهمة	المسئوليات المهنية للمحاسب عند تنفيذه قيامه بمهمة إعداد قوائم مالية و* شكل ومحتوي التقرير
حالة خاصة	طبيعة المهمة	يوفر أيضا إرشادات للمهام المتعلقة بإعداد معلومات غير مالية <b>بشروط</b> توافر المعرفة الكافية للمحاسب عن موضوع المهمة
هدف مهمة	نطاق المهمة	مهام توفير مساعدة محدودة لعميل لدي إعداد قوائم مالية ( مثال المساعدة في اختيار السياسات) <b>لا تشكل</b> مهمة لإعداد معلومات مالية
إعداد قوائم مالية	هدف المهمة	إستخدام المحاسب للخبرة المحاسبية (والتي تختلف عن خبرة المراجعة) في جمع وتبويب وتلخيص المعلومات المالية
المبادئ العامة لمهمة إعداد قوائم مالية	طبيعة المهمة	<b>تتضمن هذه المهمة:-</b> إختصار البيانات التفصيلية بما يمكن فهمه <b>دون</b> الحصول علي تأكيدات <b>وعليه</b> لا يمكن للمحاسب إصدار أي تأكيد لها
مبادئ أخلاقية	حالة عدم الإستقلالية	عادة ما تشمل مهمة الإعداد:- إعداد قوائم (مجموعة كاملة أو لا) ، <b>و</b> ربما تشمل جمع وتبويب وتلخيص المعلومات المالية الأخرى
إلزام الإستقلالية	واجب المحاسب	<b>ينبغي على المحاسب</b> الإلتزام بالميثاق العام لأداب وسلوكيات مزاوي المهنة :- <b>أ</b> النزاهة ، <b>ب</b> الموضوعية ، <b>ج</b> الكفاءة المهنية والعناية الواجبة ، <b>د</b> السرية ، <b>هـ</b> السلوك المهني ، <b>و</b> المعايير الفنية
مهمة إعداد قوائم مالية	واجب المحاسب	الإستقلالية <b>غير مطلوبة</b> في هذه المهام <b>إلا أنه</b> قد يطلب ضمن شروط المهمة الإلتزام بمتطلباتها الواردة في الميثاق العام في حالة عدم إستقلالية المحاسب <b>يجب عليه</b> كتابة ما يفيد ذلك في تقرير المحاسب <b>يجب على المحاسب</b> أن يصدر تقرير في جميع الأحوال التي يكون اسمه مرتبطا بالمعلومات المالية التي أعدها
تحديد شروط المهمة	بنود الإتفاق	<b>ينبغي أن يضمن المحاسب</b> أن هناك تفاهم واضح مع العميل لشروط المهمة ، وتشمل الأمور التي يجب الإتفاق عليها ما يلي :- طبيعة المهمة وحقيقة عدم إصدار تقرير تأكد عدم الاعتماد علي المهمة في كشف الأخطاء طبيعة المعلومات التي تقدم من قبل العميل مسئولية الإدارة عن قدة واكتمال المعلومات أسس إعداد المعلومات والأفصاح عند تجاوزها الاستخدام المتوقع وشكل التقرير
التخطيط	خطاب الإرتباط	من المصلحة <b>أن يرسل المحاسب</b> خطاب إرتباط موثق فيه الشروط الأساسية للمهمة <b>لـ</b> :- تأكيد قبوله ، <b>و</b> تجنب سوء الفهم <b>يتضمن</b> خطاب الإرتباط :- <b>*</b> أهداف المهمة ، <b>*</b> نطاقها ، <b>*</b> مدي مسئولية المحاسب ، <b>و</b> <b>*</b> شكل التقرير الواجب إصداره
التوثيق	محتواه	<b>ينبغي على المحاسب</b> تخطيط العمل حتي يتم إنجاز المهام بطريقة فعالة
الإجراءات	واجب المحاسب	<b>ينبغي أن يتوفر للمحاسب:-</b> معرفة عامة بالنشاط ، <b>و</b> عمليات المنشأة ، <b>و</b> الدراية بالمبادئ المحاسبية ، <b>و</b> شكل المعلومات الملانم <b>يحتاج المحاسب</b> إلي تفهم طبيعة معاملات المنشأة ، وشكل سجلاتها ، والاسس المحاسبية بها <b>ويتم ذلك</b> من خلال خبرته مع المنشأة والاستفسارات <b>لا يتطلب من المحاسب :-</b> الإستفسار عن مصداقية المعلومات ، تقييم الرقابة الداخلية ، التحقق من أي أمور ، التحقق من أي إيضاحات
إعداد التقرير	واجب المحاسب	<b>عند معرفة المحاسب بـ :-</b> عدم صحة المعلومات أو عدم إكتمالها ... <b>عليه</b> تنفيذ الإجراءات السابقة <b>أو الإانسحاب</b> في حالة رفض الإدارة ذلك <b>ينبغي على المحاسب</b> قراءة المعلومات المعدة ودراسة ملاءمتها وخلوها من التحريفات (تمثل التحريفات :- الأخطاء في تطبيق إطار الإعداد ، عدم الإفصاح عن الإطار ، عدم الإفصاح عن أي أمور مهمة أصبح المحاسب علي دراية بها) <b>يجب الإفصاح</b> عن إطار إعداد التقارير المالية المطبق والخروج عنه <b>بالرغم</b> من عدم ضرورة تقييم آثار ذلك
	إفصاح الزمائي	<b>عند معرفة</b> المحاسب بوجود تحريفات هامة <b>عليه</b> مناقشة تعديلاتها مع إدارة المنشأة <b>أو الإانسحاب</b> في حالة رفضها ذلك
	مسئولية الإدارة	<b>ينبغي على المحاسب</b> أن :- يحصل علي إقرار بمسئولية الإدارة عن العرض العادل للمعلومات المالية ، <b>و</b> اعتمادها
	أ- عن وان التقرير	ب- الموجه إليه التقرير
	د- عند اللزوم / ما يفيد استقلالية المحاسب	هـ- تحديد المعلومات وإستنادها لبيانات الإدارة
	ز- حقيقة كون الأعداد لا ينتج عنه تقرير تأكد	ح- فقرة توجيه انتباه حالة الخروج عن الإطار
	ي- عن وان المراج	ك- توقي
	ج- أداء المهمة وفقا لهذا المعيار	و- مسئولية الإدارة عن المعلومات المعدة
	ط- تاريخ التقرير	ع- مع المراج
	ينبغي أن تحتوي المعلومات التي أعدها المحاسب علي إشارة مثل (لم تتم مراجعتها أو تمت دون مراجعته أو فحص محدود أو يرجع لتقرير الإعداد) وذلك علي كل صفحة من صفحات المعلومات المالية أو في مقدمة المجموعة الكاملة من القوائم المالية	

(\* هام جدا مراجعة ملاحق ( خطاب الإرتباط ونموذج التقرير ) المرفقة بهذا المعيار